
المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

يفترض هذا الكتاب أن النفعية الواقعية الهجومية الدفاعية، لا المثالية الغربية الليبرالية أو الأيديولوجية السوفياتية - الروسية، هي الدافع الرئيس لحركة السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة. وأن الوطن العربي يشهد تغييرات بنيوية جذرية متداخلة على صعد أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية، أفضت إلى واقع لمابعد الحرب الباردة، يؤثر في صوغ السياسة الخارجية الروسية، هذه السياسة الرهينة العلاقات مع أميركا وقدرات القوة الشاملة الروسية القومية، خصوصًا الاقتصادية.

كاظم هاشم نعمة

باحث عراقي متخصص بالعلاقات الدولية والاستراتيجية والشرق الأوسط، يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية (1974)، درّس في جامعات عربية عدة في العراق والجزائر وليبيا. له عدد من الكتب المنشورة، منها: **روسيا في السياسة الدولية؛ الهند في السياسة الآسيوية؛ القوى الوسطى في النظرية والتطبيق: دراسة حالة كوريا الجنوبية.**



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 6 دولارات

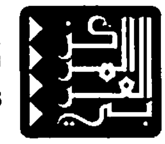
ISBN 978-614-445-102-1



روسيا والشرق الأوسط
بعد الحرب الباردة
فرص وتحديات

روسيا والشرق الأوسط
بعد الحرب الباردة
فرص وتحديات

كاظم هاشم نعمة



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

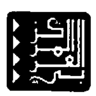
الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
نعمة، كاظم هاشم
روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة : فرص وتحديات/ كاظم هاشم نعمة.
176 ص. ؛ 22 سم.
يشتمل على بيليوغرافية (ص. 151-162) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-102-1
1. روسيا - العلاقات الخارجية - الشرق الأوسط. 2. الشرق الأوسط - العلاقات الخارجية - روسيا. 3. روسيا - العلاقات الخارجية. 4. النزاع العربي الإسرائيلي. أ. العنوان.
327.47056

العنوان بالإنكليزية

Russia and the Middle East after the Cold War: Opportunities and Challenges

by Kazem Hashem Nemeh

الناشر


المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آب/ أغسطس 2016

المحتويات

مقدمة

تهتدي هذه الدراسة بمقاربة بنية النظام أو هيكله لدراسة السياسة الدولية والسياسة الخارجية. والنظام هو مجموعة الوحدات والقواعد والممارسات التي تحكمه[1] وتؤثر في الطريقة التي تكون فيها الوحدات فاعلة في النظام[2]، بمعنى أن بنية النظام ربما تقيّد اختيارات الفاعل أو الوحدة في النظام أو تجيزها، كأن يمثّل نظام توازن القوى أو الهيمنة الذي تفرضه قوة عظمى البيئةَ (أو المحتوى) التي يتحرك فيها الفاعلون من حيث الدوافع والموانع والقضية والمجال لحركة السياسة الخارجية[3].

تقع الحركة - المجال في بيئة مكوّنة من ثلاثة مستويات أو أطر أو نظم متداخلة ومركبة ومعقدة وديناميكية: البيئة الدولية والبيئة الإقليمية والبيئة الداخلية أو المحلية، إذ تعكس الحركة - المجال السياسة الخارجية والاستراتيجية للفاعل في بيئة النظام، وتؤشر إلى

(1) Anthony Giddens, *The Constitution of a Society* (Cambridge, MA: Polity Press, 1984).

(2) Adam Kuper and Jessica Kuper, *The Social Science Encyclopaedia* (London: Routledge, 1996).

(3) Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (New York: Random House, 1979).

مستوى الحرية التي يتمتع بها الفاعل من حيث الضغط الخارجي الدولي والإقليمي والداخلي، وكذلك قدرته على بلوغ أهداف معينة في السياسة الخارجية[4].

يعدّ الوطن العربي - الشرق الأوسط إقليمًا لا يضاهيه إقليم من حيث تداخل التفاعلات ديناميًا بين أطرافه الرئيسة أو القوى الإقليمية الكبرى أو القوى الوسطى الصاعدة والأطراف الخارجية من القوى الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة على المستويات الثلاثة؛ فهو إقليم كانت له قيمته الجيوستراتيجية والجيواقتصادية في صراعات ونزاعات الحرب الباردة، وله أهميته الجيواقتصادية والجيودينية (الظاهرة الإسلامية المتمثلة في إيران والسعودية وتركيا، أو النزاع على مركز الخلافة في القرن الحادي والعشرين بين طهران الشيعية وتركيا الإسلامية المعاصرة والسعودية السلفية) في الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي بعد الحرب الباردة، كذلك من حيث القضايا المركزية كالقضية الفلسطينية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

تقوم هذه الدراسة على عدد من الافتراضات الأساسية:

- إن النفعية الواقعية الهجومية الدفاعية، لا المثالية الغربية الليبرالية أو الأيديولوجيا السوفياتية - الروسية، هي الدافع الرئيس لحركة - مجال السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة.

---

(4) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence* (London: Harper Collins, 1989); Ken Mathews, *The Gulf Conflict in International Relations* (London: Routledge, 1993), and Kalevi J. Holisti, *International Politics: A Framework for Analysis* (New Jersey, NJ: Prentice Hall, 1995).

- يشهد الوطن العربي - الشرق الأوسط تغييرات بنيوية جذرية متداخلة على صعد أمنية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية، أفضت إلى واقع بنيوي لما بعد الحرب الباردة، يؤثر في صوغ السياسة الخارجية الروسية.

- السياسة الخارجية الروسية الدولية والإقليمية رهينة العلاقات الروسية - الأميركية وقدرات القوة الشاملة الروسية القومية، خصوصًا الاقتصادية، في بيئة التحولات الجوهرية للسياسة الدولية بعد الحرب الباردة، ذلك أن «روسيا لا تستطيع أن تقرر سياستها الخارجية في أي قضية دولية أو إقليمية من دون أخذ العامل الأميركي في الحسبان»[5].

- يرى صناع القرار في روسيا، على الرغم من الاختلافات بينهم، أن صوغ السياسة الخارجية الروسية يجب أن يؤسس في المقام الأول على إجماع أن روسيا، كما يقول بوتين، «واحدة من أكثر المراكز تأثيرًا في العالم الحديث»؛ وفي المقام الثاني على سعي روسيا «إلى ضمان أمنها والحفاظ على سيادتها ووحدة ترابها وموقفها القوي، فهي صاحبة سلطة في المجتمع الدولي»[6]؛ وفي المقام الثالث على التسليم أن لروسيا مصالح في زوايا كثيرة من العالم، يجب حمايتها وتعزيزها. ومن ثم، فإن الاعتبارات الأمنية والتنمية الاقتصادية والمنزلة في السياسة الدولية كقوة كبرى أشد تأثيرًا في رسم السياسة الروسية من الاعتبارات الأيديولوجية

(5) Jeffrey Mankoff, *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics* (Maryland: Rowman and Littlefield Publishers, 2012), p. 22.

(6) المصدر نفسه.

والمنافع التجارية والاستثمارات وعقود التسليح؛ فحتى منتصف عام 2000، رأت روسيا نفسها جرمًا يدور في مجموعة المنظومة الشمسية الغربية، لكنها تبتعد عن المركز بقدر، ثم عزم صناع القرار في الكرملين على الإفلات منها، وسعوا إلى استحداث نظام آخر تكون فيه روسيا المركز، على الرغم من التحديات.

يجري تحليل السياسة الدولية وسلوك القوى الكبرى بعد الحرب الباردة وتفسيرهما في هذه الدراسة من خلال المقاربة الواقعية الجديدة بتفرعاتها المختلفة، لا من بوابة الليبرالية الغربية - الأميركية. وترى الواقعية الجديدة أن في ظل غياب السلطة المركزية (الحاكمية العالمية)، تلجأ الدول إلى حال النزاع لمواجهة ما يهدد بقاءها ومصالحها، وأن ليس أمامها إلا التنافس في ما بينها[7]، في نظام عالمي غير مركزي وحال فوضى تدير الدول فيه علاقاتها من مبدأ «أن لا أحد مؤهل ليقود ولا أحد عليه أن ينصاع»[8].

تؤدي هذه الدول بنشاط وظائف يعتمد تنفيذها على ما لديها من قدرات، وينبغي لها أن تطور قدراتها «للدفاع عن نفسها ضد الآخرين»[9]. ومن أجل أن يكون في مقدورها تحقيق ذلك، تنهج نهجًا «عدوانيًا»، ذلك «أن لا خيار أمام القوة الكبرى إلا السعي وراء القوة والهيمنة على الدول الأخرى في النظام»[10]. وتفسر الواقعية

(7) Waltz, *Theory of International Politics.*

(8) المصدر نفسه، ص 88.

(9) المصدر نفسه، ص 97.

(10) John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Powers Politics* (New York: Norton Books, 2001), p. 34.

الجديدة التنافس والصراع على أنهما يشكلان معادلة صفرية، أي معادلة رابح - خاسر[11]. ولما كان متعذرًا تقدير القوة التي تُشعر الدولة أنها آمنة (مثل روسيا) ونوعها، فإن هذه الدولة تتجنب الوقوع تحت تهديد قوى أخرى، ومع زيادة قوتها وحصول بيئة ملائمة، «تسعى هذه الدولة إلى توسيع السيطرة الإقليمية ونفوذها السياسي وهيمنتها»[12].

(11) المصدر نفسه.

(12) Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981), p. 106.

-1-

روسيا مابعد السوفياتية

أفضى انهيار القوائم الأيديولوجية والجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية والقوائم النفسية والاجتماعية للحرب الباردة إلى انتشاء استراتيجي أميركي عالمي، وإلى إفراط في التوقعات والتنظير في ما وقع، وفي ما يؤول إليه العالم الذي غلبت فيه الأطاريح الليبرالية على سواها، إذ لم يتوقع دعاة الواقعية أن ينهار - ومن دون مواجهة ميدانية - نظام التوازن النووي ثنائي القطبية الذي قام على قدرة متبادلة لردع مؤكد ذات صدقية لا شك فيها. وبعدما أخذت الأطروحات الليبرالية حيزها في الفكر الاستراتيجي وفي السياسة الدولية، استرجعت التيارات الفكرية الأخرى، الرافضة منطق الليبرالية والهيمنة أحادية القطب وحتمية الانتصار، ثقتها بنفسها وتكشفت مكامن الوهن في النظريات الليبرالية الغارقة في التفاؤل[1].

أشاع الليبراليون أن النظام العالمي الليبرالي الجديد سينبذ الحرب، لأن التجارة الحرة تقلل من فرص اندلاعها[2]، ولأن الدول الديمقراطية «فريدة في أنها قادرة على تأسيس علاقات سلمية بينها، تقوم على أسس ذات قيم مشتركة»[3]، وقادرة على تسوية نزاعاتها

(1) كاظم هاشم نعمة، استراتيجية الهيمنة الأمريكية، 1824-1989 (طرابلس - ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2000).

(2) Robert Jackson and George Sorensen, *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

(3) Beate Jahn, *Liberal Internationalism: Theory, History, Practice* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 74.

سلمًا، وصوغ سياساتها في أطر مؤسسية وشرعية متمسكة بالقيم الأخلاقية[4]. تتخذ القوى الديمقراطية إجراءات وقائية مشتركة ضد متحدين محتملين للنظام الليبرالي الجديد قبل أن يتحولوا تهديدًا حقيقيًا للسلام والأمن والنماء العالمي[5]. كما تعتمد النظم الديمقراطية الليبرالية سياسة خارجية ترمي إلى نشر الديمقراطية في العالم، لتمكين الدول الأخرى من الانخراط في النظام العالمي، والتقيد بقواعد صوغ السياسة الخارجية والسلوك في السياسة الدولية والاهتداء بها، حيث يحدّد الفاعلون الأساسيون ماهية النظام الدولي، وأي تغيير في سياسة أحدهم كفيل بتغيير طبيعة العلاقات الدولية وإدارتها[6].

أولًا: سجال الهوية

أمدّ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وقيام روسيا الاتحادية الليبراليتين الأميركية والروسية بزادٍ وافر من التفاؤل، قاعدته أن روسيا تركت الحقبة السوفياتية خلفها إلى غير رجعة، ونيّتها أن تتبع الغرب في نهجه الليبرالي الديمقراطي الاقتصادي والسياسي داخليًا وخارجيًا[7]، وأن تتعاون مع الولايات المتحدة وفق أسس ومبادئ جديدة[8]، فيما كانت عملية صوغ السياسة

---

(4) المصدر نفسه.

(5) المصدر نفسه.

(6) Bryan-Paul Frost, «Better Late than Never: Raymond Aron Theory of International Relations and Its Prospects in the 21th Century,» IPRI (29 September 2005), <http://www.ipri.pt/artigos/artigo.php?ida=84>.

(7) James M. Goldgeier and Michael McFaul, *Power and Purpose: US Policy toward Russia after Cold War* (Washington, DC: Brookings Institution, 2003).

(8) John Feller, «US-Russian Relations: Avoiding a Cold Peace,» *Foreign Policy in Focus* (22 February 2014).

الأميركية عرضة للتجاذب بين فريقين كبيرين: فريقٌ سلّم بـ «الهيمنة الأحادية» واغتنام الفرصة التاريخية على أساس أن التاريخ انتهى والصراع حُسم لمصلحة الغرب[9]، وفريقٌ ناشد الإدارة الأميركية بالتريث في «قيادة» العالم[10]، لأن الصراع المستقبلي هو صراع حضارات، لا صراع قوى عظمى أيديولوجية ونووية[11].

أما في روسيا فاستعر السجال في شأن هوية روسيا مابعد السوفياتية بين التيارات الفكرية والفئات السياسية ومراكز القوى كالمؤسسة العسكرية والصناعات العسكرية والطاقة والقوى السياسية في الأقاليم، خصوصًا في شرق روسيا، إضافة إلى الكنيسة الروسية. وفيما عملت الولايات المتحدة على تعزيز سيطرتها وهيمنتها في الأقاليم التي شهدت فراغًا جيوستراتيجيًا، والاقتراب من الحرم السوفياتي من خلال توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) شرقًا، واصطفاف دول وسط وشرق أوروبا ودول الاتحاد السوفياتي السابق أمام بوابة الاتحاد الأوروبي والناتو للانضمام إليهما، كانت روسيا تنكمش على ذاتها في الاتجاهات كلها، ويتعمق جرحها النفسي، ويشيع الشعور بالضياع والخذلان والإذلال بين صفوف الفئات السياسية والاجتماعية والعسكرية.

بعد الحرب الباردة مباشرة، واجهت روسيا عالمًا في مرحلة

---

(9) Françis Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (New York: Free Press, 1992).

(10) Joseph S. Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990).

(11) Samuel Huntington, *The Clash of Civilization and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster Paperbacks, 1996).

التحوّل من ثنائية قطبية نووية أيديولوجية متصارعة إلى عالم اغتنمت فيه قوة عظمى الفرصة لتشغل الفراغات الإقليمية والاستراتيجية، يتنافس فيه عدد من القوى، وهجعت فيه الأيديولوجيا كعامل رئيس في صوغ السياسة الخارجية للقوى الكبرى، وانتفت القضايا الجوهرية التي تسبب النزاعات بينها، وانصاعت المنظمات الدولية لضغط القوة المهيمنة التي استطاعت أن تحشد خلفها قوى راغبة في التعاون معها، إما لتطابق المصالح وإما لكسب دعم القوة المهيمنة ومساعدتها. كما توسعت مجالات الحركة للقوة أو مجموعة القوى للتدخل في الشؤون الداخلية بصرف النظر عن مبدأ السيادة الوطنية منذ ويستفاليا، ليحل محله مفهوم سيادة حرية الفرد وحق التدخل من جانب واحد أو بشرعية عالمية لا تحظى بالإجماع، وهو الحق الذي كان في حقيقة الأمر ذريعة للتوسع والهيمنة أكثر مما كان هدفه أداء رسالة أممية نذرت القوة المهيمنة الليبرالية – الديمقراطية نفسها لها كمهمة أخلاقية ورسالية. وتغيرت أهمية بعض الدول والأقاليم استراتيجيًا وأمنيًا واقتصاديًا، وخسرت التكتلات الأمنية قيمتها الاستراتيجية لمصلحة التكتلات الاقتصادية، وضعف تماسك حركة عدم الانحياز، وصارت القوة الناعمة سبيلًا للتنافس على العقول والأهواء.

ثانيًا: السياسة الخارجية وصنع قرارها

تفكك الاتحاد السوفياتي، فكانت الأعوام الأولى أعوام بحث عن الذات الروسية وعن «هوية» تُجمع عليها الفئات السياسية كلها[12]. وفي أثناء الجدل السياسي آنذاك، أثيرت أسئلة كثيرة:

---

(12) Andrei P. Tsygankov, *Pathways after Empire: National Identity and* =

مَن هي روسيا جيوبوليتيكيًا في العالم الجديد؟ ما قوة روسيا الشاملة بعدما كانت تتسيّد فضاءً أيديولوجيًا، وقوة نووية عظمى ومقرِّرة لمصائر قضايا عالمة، استحال أمر تسويتها من دون أن يُحسب فيها حساب لرأي الكرملين؟ وأين صارت حدودها بعدما كانت تتحكم بفضاء العالم «الماكندري» الأوراسي؟ وما مقومات هويتها وأهدافها واتجاهات سياستها وهي تنحدر عسكريًا، سوى الترسانة الاستراتيجية النووية الضامنة ردعًا مؤكدًا متبادلًا؟ هل تستطيع استرداد عافيتها اقتصاديًا بعدما انخفض معدل الإنتاج فيها، وتصاعدت مستويات التضخم، وهبط مستوى المعيشة الحقيقي، وبدأت تعوّل على اقتصاد الموارد؟

في عهد الرئيس الأسبق بوريس يلتسين، وقعت عملية صناعة القرار الاستراتيجي في السياسة الخارجية في حال من التبعثر وتعدد المراكز وضبابية الفكر والتباس أجندة الأولويات وارتباك في تحديد التهديدات والتحديات وأولويتها، وغياب التوافق على الأهداف والوسائل. «بعد عام 1992، أدى الرئيس ووزارة الخارجية والبرلمان ومجلس الأمن والمستشارون في الرئاسة وظائفهم بطريقة غير مترابطة ومتماسكة، واتسمت مسؤولياتهم وصلاحياتهم بالغموض، فما تبلورت عملية سياسية متناسقة»[13]. وشاعت بيئة منفتحة لـ «دمقرطة» صناعة القرار، تعددت فيها

Foreign and Economic Policy in Post-Soviet World (New York: Rowman and = Littlefield, 2001), and John O'Loughlin and Paul F. Talbot, «Where is the World of Russia?: Geopolitical Perceptions and Preferences of Ordinary Russian,» *Eurasian Geography and Economics*, vol. 46, no. 1 (2005), pp. 23-50.

(13) Mary Buckley, «Russian Foreign Policy and Its Crisis,» in: Rick Fawn, ed., *Realignment in Russian Foreign Policy* (London: Routledge, 2003), pp. 29-47.

المؤسسات وكثر فيها الفاعلون من مواقع مختلفة، كانوا يمثلون مصالح ذاتية ومراكز قوى متباينة، ولم يكتسبوا من قبل فن التناغم والتوفيق بين المواقف في هدى من مصلحة استراتيجية قومية عليا تنال الإجماع، ولا حصّلوا خبرة من مساهمتهم في تقرير تفصيلات السياسة الخارجية في العهد السوفياتي الذي اتّبع المركزية في صنع القرار.

تنصّ المادة 8 من الدستور على أن «الرئيس الروسي يحدد توجهات السياسة الداخلية والخارجية»، في حين تنص المادة 84 على أن الرئيس يحكم السياسة الخارجية. وفي هذا الشأن يقول وزير الخارجية أندريه كوزيريف (1991-1996): «يمثل الرئيس وصاية الشعب الديمقراطية، وهو بالتالي من يرسم السياسة الخارجية الروسية»[14]. كان يلتسين يعتمد على وزارة الخارجية التي أصبحت تحت سيطرته، وتحولت ساحةً للصراعات بين مراكز القوى وأصحاب المصالح والفئات المختلفة للتأثير في القرار الرئاسي. كما انتشرت المجالس مثل مجلس الأمن القومي ومكاتب المستشارين، لكن بقيت وزارة الخارجية هي المنسق بين مواقف الوزارات الأخرى والمجالس ذات الصلة بالسياسة الخارجية، بحسب يفغيني بريماكوف[15]. فكان يلتسين يتخذ القرارات أحيانًا من دون استشارة الخارجية أو مستشاريه[16]، كما كانت صناعة

(14) Bobo Lo, *Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion, and Mythmaking* (New York: Palgrave Macmillan, 2002).

(15) المصدر نفسه.

(16) *Russian Policy and National Government Yearbook: vol. 1* (Washington, DC: International Business Publications, 1999).

الطاقة تبرم العقود مع إيران من دون العودة إلى وزراتي الخارجية والدفاع(17).

رزحت المؤسسات التشريعية تحت حكم الأغلبية التابعة للرئيس، على الرغم من تقليص دستور 1993 سلطاتها في صوغ السياسة الخارجية. على الرغم من ذلك، اتخذ مجلس الدوما قرارًا ملزمًا في عام 1996 قضى برفع العقوبات عن ليبيا. إلا أن اعتبارات كانت تفرضها العلاقات الروسية - الأميركية دفعت بالحكومة إلى إغفال قرار الدوما. وعندما تعاظم المد القومي في الدوما بعد توسع حلف الناتو، ضُغط على الرئيس من أجل إقالة كوزيريف، ممثل التيار الغربي الليبرالي في السياسة الخارجية. وكانت السلطة التشريعية تصل أحيانًا إلى طريق مسدودة في علاقاتها بالسلطة التنفيذية في عدد من قضايا السياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن السلطة التشريعية لم تكن قوية لتفرض سياستها على الكرملين، قُيِّدت حركة السياسة الخارجية الروسية في توجهها الغربي الليبرالي. ووصف دبلوماسي روسي حال صنع القرار الروسي آنذاك بقوله: «ويسأل الأجانب من هو المتحدث بلسان روسيا؟»(18).

كانت الرئاسة تنافس وزارة الخارجية من خلال هيئات ومؤسسات مستحدثة، يديرها مساعدو الرئيس ومستشاروه، سعت إلى مشاركة الوزارة في صوغ السياسة الخارجية، كما كان للمؤسسة

---

(17) Elina Kirichenko and William C. Potter, «Nuclear Export Control in Russia: The Play and the Process,» in: Gary Bertsch and W. Potter, *Dangerous Weapons and Desperate States* (New York: Routledge, 1999), pp. 27-43.

(18) Arthur R. Rachward and Gale Mattox, *Enlarging NATO: The National Debates* (London: Lynne Reinner Publisher, 2001), p. 182.

العسكرية أيضًا تأثيرها في السياسة الخارجية، إلى أن اختير وزير دفاع مدني[19].

نشّط الانفتاح الديمقراطي نخب السياسة الخارجية التي تولت مناصب عليا، تمتع أفرادها بالنفوذ وانخرطوا في قضايا الأمن والسياسة والاقتصاد مع دول أخرى، وتعاونوا مع الأقطار العربية التي كانت تربطها علاقات تعاون وطيدة بالاتحاد السوفياتي (سورية والعراق والجزائر وليبيا واليمن ومصر). وانخرط بعض هذه النخب في العمل السياسي والحزبي وفي الدوما، كما كان هناك نخب أدنى مستوىً يتعذر قياس مدى تأثيرها في صوغ السياسة الخارجية. فعلى الرغم من أن الأوضاع التي عاشتها روسيا استدعت الانصراف إلى الاهتمام بالشؤون الداخلية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من قضايا السياسة الخارجية، أدت هذه النخب ونخب الرأي العام دورًا حقيقيًا، لكنه بقي محدودًا[20]. وتوسّع نطاق البيروقراطية، وتزايد تأثير مراكز القوى وأصحاب المصالح الاقتصادية ورجال الأعمال في صناع القرار بعد تراجع الانضباط وتخلف الرقابة المركزية عن أداء دورها، وتراخي السلطة التشريعية في تطبيق مبدأ المساءلة[21].

ترك انهيار الاتحاد السوفياتي فراغًا فكريًا في السياسة الخارجية الروسية بعد أن كانت تصاغ في أطر الأيديولوجيا الشيوعية. ولم

---

(19) Ludmille Selezneva, «Post-Soviet Foreign Policy: Between Doctrine and Pragmatism,» in: Fawn, pp. 10-29.

(20) Ryan K. Beasley, Juliet Kaarbo and Jeffrey Lantis, *Foreign policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behaviour* (New York: Sage Publications, 2013).

(21) R. Srowe, «Foreign Policy Preferences in the New Russia Business Elites,» *Problems of Communism*, vol. 48 (May-June 2001), pp. 49-58.

تشهد أولى سنوات إدارة يلتسين نقلة فكرية في السياسة الخارجية، بل اندلع جدل سياسي بين تيارات متعارضة، وصفت نفسها بصفات فضفاضة، منها «الأيديولوجية» و«الليبرالية» و«القومية» و«اليمين المتطرف» و«عودة الإمبريالية السوفياتية» و«العالمية» و«الدولة المركزية» وتواجهت في اصطفافات فكرية: «الأطلسيون - الأوراسيون»، «الغربيون - القوميون»، «الديمقراطيون - الديمقراطية الموجهة»، «أنصار الغرب - مناهضو الغرب»[22].

اتّسم الجدل والخطاب السياسيان في إدارة يلتسين بالتنافس بين تيارين أساسيين: الأطلسيون والديمقراطيون من جهة، والأوراسيون القوميون والشيوعيون من جهة أخرى. وتولى التيار الأطلسي الذي مثله كوزيريف دفة السياسة الخارجية الروسية، حيث صدرت أول وثيقة في السياسة الخارجية في عام 1993، تحمل في ثناياها المفاهيم الفكرية والأهداف والوسائل والتوجهات والمجالات والأولويات المتعلقة بالسياسة الخارجية الروسية الجديدة التي نظرت إلى السياسة والنظام الدوليين من زاوية المقدمات الفكرية لليبرالية الغربية - الأميركية بعد الحرب الباردة. كان الهدف الأساس منها تأمين انخراط روسيا في الغرب الذي نُظر إليه من منطلق أنه بيئتها الحقيقية ومصيرها التاريخي والفكري والاجتماعي والديني، وعاب هؤلاء الأطلسيون على روسيا عدم وعيها هويتها الحقيقية، وحسبوا أنها ضلّت الطريق، بعدما أعطوا تكوّن النظام الدولي الجديد والعلاقات بالغرب وبحلف شمال الأطلسي الأولوية، ونادوا بتعزيز الأمن العالمي من خلال

(22) كاظم هاشم نعمة، روسيا في السياسة الدولية الآسيوية بعد الحرب الباردة (عمّان: دار آمنة للنشر، 2014).

منع انتشار الأسلحة النووية، وتوطيد الاستقرار الإقليمي، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ومحاربة الإرهاب.

أما في السياسة الروسية الإقليمية، أي في العلاقة بالوطن العربي - الشرق الأوسط، فإن روسيا سعت إلى إحلال الاستقرار في الشرق الأوسط، ومنها منطقة الخليج وشمال أفريقيا «آخذة في الحسبان انعكاس الوضع الإقليمي على الأمن العالمي، ومستخدمة منزلتها كمشارك في عملية السلام، ورامية إلى مساهمة ناشطة في عملية التطبيع بعد الأزمة. وهدفت في هذا السياق إلى إعادة هيكلة الموقف الروسي وتقويته، ولا سيما في المجال الاقتصادي في هذه المنطقة الغنية والمهمة بالنسبة إلى مصالحنا، وهذه مهمة ذات أولوية بالنسبة إلى روسيا»[23]. ومع بداية إدارة فلاديمير بوتين الأولى، صدر مفهوم السياسة الخارجية الروسية في عام 2000، وكانت الإشارة إلى الوطن العربي - الشرق الأوسط مقتضبة لم تتعدَّ سطرًا واحدًا: «تنوي روسيا تطوير علاقاتها على المستويين الثنائي والإقليمي مع تركيا ومصر والجزائر وإيران والسعودية وسورية وليبيا وباكستان»[24].

صدرت في عام 2008 وثيقة أخرى في عهد ديمتري ميدفيدف، تطرقت إلى الوطن العربي والشرق الأوسط مستخدمة الجملة نفسها التي وردت في الوثيقة السابقة[25]. وفي عام 2013،

(23) «The Foreign Policy Concept of the Russian Federation,» The Ministry of Foreign Affairs (1993).

(24) «The Foreign Policy Concept of the Russian Federation,» The Ministry of Foreign Affairs (2000).

(25) «The Foreign Policy Concept of the Russian Federation,» The Ministry of Foreign Affairs (2008).

وافق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على وثيقة مفهوم السياسة الخارجية الروسية الذي يقدّم العالم الإسلامي على الوطن العربي في الاهتمام، ذلك أن التحدي الإسلامي لروسيا بسبب الربيع العربي والأزمة السورية شكل مصدر تهديد أمني للقوقاز ووسط آسيا، في حين لم تذكر الوثائق السابقة العالم الإسلامي. وأشارت الوثيقة الأخيرة إلى توجه التعاون الإقليمي المؤسسي نحو «منظمة التعاون الإسلامي وعلاقاتها بجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية»، وإلى أن روسيا راغبة في تطوير علاقاتها الثنائية بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[26].

يلاحظ دارس هذه الوثائق الآتي:

- لم تذكر قضايا الصراع والتنافس والأيديولوجيا والأمن بين روسيا والولايات المتحدة - الغرب في المنطقة.

- تحل المنطقة العربية في المرتبة شبه الأخيرة في سلّم اهتمامات السياسة الخارجية الروسية.

- لم ترد إشارة إلى الصراع العربي - الإسرائيلي بصورة مباشرة، على الرغم من أنه أسّ النزاعات وعدم الاستقرار في المنطقة، والبوابة الرئيسة لسياسات القوى الكبرى فيها.

- ليس هناك ما يوحي بأن لروسيا في المنطقة مصالح استراتيجية متصلة بالاستراتيجية الروسية العالمية.

---

(26) «The Foreign Policy Concept of the Russian Federation,» The Ministry of Foreign Affairs (2013).

- يغيب عن الوثائق ذكر الأهداف والوسائل بصورة واضحة، كما تغيب تسمية روسيا طرفًا أساسيًا في السياسة الإقليمية.

- توحي مفاهيم السياسة الخارجية بأن روسيا تدرك أن فرصها وخياراتها محدودة، ولذلك أتى دورها انتقائيًا.

- انصب الاهتمام في المنطقة على المصالح الاقتصادية في عهد يلتسين كما في عهد بوتين الثاني، ثم تحول تهديداتٍ وتحدياتٍ أمنية تواجهها روسيا الاتحادية من جهة الحراك السياسي والإرهابي في القوقاز الكبير ووسط آسيا، ولهذا وردت الإشارة في الوثائق إلى العالم الإسلامي، بما هو «حركات إسلامية»، ثم تغير المضمون من «جيوبوليتيكي أمني - عسكري تقليدي» خاص بالوطن العربي - الشرق الأوسط (وكان ميدان نزاع بين الاتحاد السوفياتي والغرب بسبب أهميته الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية في الصراع العالمي ومصدر تهديد للأمن السوفياتي) بعد الحرب الباردة، إلى مضمون «جيوبوليتيكي ديني»، ينطوي على تهديد لأمن روسيا الاتحادية، وتراجع الاهتمام الروسي بالمصالح الاقتصادية في المنطقة.

- تمثل روسيا بين صناع القرار قوة كبرى في عالم متعدد الأطراف، ومركزًا مهمًا بين مراكزه، وتؤدي دورًا كبيرًا في أمنه واستقراره، من خلال سعيها إلى تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

- تأكيد اقتران حراك السياسة الخارجية الروسية في المنطقة والعالم بقدرات روسيا الاقتصادية التي كانت واهنة حتى عهد بوتين، ثم تحسّنت بسبب التحولات الداخلية والاستقرار والسياسة الاقتصادية المتبعة وارتفاع أسعار النفط.

-2-

بوريس يلتسين: عهد الإهمال والإغفال

في الأعوام الأولى من عهد بوريس يلتسين، ركّزت روسيا على السياسة الداخلية، منصرفةً إلى معالجة أزمتها الاقتصادية البنيوية. كان كل شيء يتهاوى في روسيا الاتحادية: اقتصاد واهن أقرب إلى الركود الكبير الذي حلّ في عام 1932، وخسارة 30 في المئة من إجمالي الإنتاج المحلي، وافتقار إلى العملة الصعبة، وتراجع مستويات الإنتاج، ونقص في المواد الأولية، وتوقف الصناعة العسكرية وتصدير السلاح بعدما كان المورد الثاني من العملة الصعبة للمالية الروسية بعد الطاقة، وارتفاع نسبة البطالة، وعدم استقرار اجتماعي، ونشوب صراعات بين الفئات السياسية ومراكز القوى الجديدة وأصحاب المصالح الاقتصادية، وتبني الخصخصة والمعالجة الاقتصادية بآلية الصدمة التي بدّدت مصادر الإنتاج والطاقة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الأجر الحقيقي بنسبة 25 في المئة، وبلوغ نسبة التضخم 2200 في المئة في عام 1992، وفرار 150 مليار دولار من رؤوس الأموال بين عامي 1992 و1999، وانخفاض معدل الحياة إلى 64 عامًا للرجال و74 عامًا للنساء في عام 1991، ثم انخفاضه في عام 1999 إلى 59 عامًا للرجال و72 عامًا للنساء بسبب التقهقر المستمر في مستوى المعيشة، وتحمل روسيا أعباء ديون عالمية ورثتها من الحقبة السوفياتية، وفقدان الروبل 60 في المئة من قيمته في مقابل الدولار، وتراكُم الديون على القطاعات الصناعية التي عجزت عن سدادها، وتعذر استرداد روسيا ديونًا للاتحاد السوفياتي على دول كثيرة، وتبعثُر المراكز الصناعية في الجمهوريات المستقلة حديثًا وتفاقم النزاع على ملكيتها، وتفلّت

النظام والهروب من الخدمة العسكرية وتسريح أعداد كبيرة من الجنود والضباط بعد تعذر دفع رواتبهم، وظهور فئة اجتماعية - اقتصادية «أوليغارشية» استحوذت على الحصة الأكبر من الملكية العامة في صناعة الطاقة والصناعات الأساسية والإعلام[1]، معلنة تأييد سلطة يلتسين ودعمه ماليًا[2]. وحين حلت الأزمة المالية العالمية في عام 1998، وقفت روسيا على شفا الإفلاس[3]. ووصف ديك آرمي، رئيس الجمهوريين في الكونغرس حينها، روسيا بأنها «منطقة فوضى نووية منهوبة ومفلسة»[4].

في الجانب السياسي، تخاصمت الأطراف الروسية المختلفة على طبيعة نظام الحكم والمؤسسات والسلطات والأدوار. وقيّدت التيارات القومية والأوراسية والحزب الشيوعي سياسة الاندفاع نحو الغرب التي انتهجها يلتسين وأدارها كوزيريف.

أولًا: التوجه غربًا

في كانون الثاني/ يناير 1992، توجه يلتسين إلى واشنطن في زيارة كانت تعبيرًا عن أهمية العلاقات الروسية - الأميركية في

---

(1) Anders Aslund, *Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed* (Washington, DC: Preston Institute for International Economics, 2007).

(2) William H. Cooper, «Russia's Economic Performance and Politics and Their Implications for the United States,» Congressional Research Service, 7.5700 (29 June 2009).

(3) William H. Cooper, «The Russian Financial Crisis of 1998: An Analysis of Trends, Causes, and Implications,» Congressional Research Service Report, 98-578 (1998).

(4) Eric Schmidt, «Republicans Step Up Attack on Clinton's Russia Policy,» *The New York Times*, 15/8/1999.

أجندة إدارته، حيث أجرى مباحثات واسعة مع جورج بوش، الرئيس الأميركي آنذاك، واتفقا على خفض متبادل في الترسانة النووية الاستراتيجية، والتعاون على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، خصوصًا أن هذه الأسلحة كانت هاجسًا أوروبيًا بسبب الانفلات الأمني الذي ساد روسيا، والتحكم بانتقال التقانة والمواد النووية إلى الشرق الأوسط وكوريا الشمالية. وأظهرت موسكو استعدادها للاستجابة للمطالب الأميركية، فروسيا كانت بحاجة إلى المساعدات المالية والتقانية والاستثمار في مجال الطاقة. وفي حزيران/ يونيو 1992، زار يلتسين واشنطن مرة أخرى، ووقّع ونظيره الأميركي «ميثاق الشراكة والصداقة الأميركية - الروسية» التي حصلت روسيا بموجبها على معونات اقتصادية ومالية. وفي كانون الثاني/ يناير 1993، زار بوش موسكو معززًا التعاون بين البلدين في مجال الأمن الذي كان بين أولويات السياسة الأميركية، فاتفق مع يلتسين على خفضٍ إضافي في الترسانة النووية الاستراتيجية، وتفكيك الأسلحة في أوكرانيا وكازاخستان.

التقى يلتسين والرئيس الأميركي بيل كلنتون 18 مرة بين عامي 1992 و1996[5]، ووقّع البلدان خلال هذه اللقاءات أكثر من 100 اتفاق للتعاون الأمني والاقتصادي. وتعهد الطرفان الحفاظ على الأمن والاستقرار دوليًا وعالميًا وتدمير المخزون النووي ودعم العلماء كي لا يتعاونوا مع دول أخرى، خصوصًا في الشرق

---

(5) Peter Rutland and Gregory Dubinsky, «United States-Russian Relations: Hopes and Fears,» in: Michael Cox and Doug Stokes, *US Foreign Policy* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

الأوسط[6]، ومنع حصول إيران وكوريا الشمالية على الأسلحة النووية.

في منتصف تسعينيات القرن الماضي، أدركت موسكو أن التوجه نحو الغرب لم يدرك أهدافه، وتعرض الأطلسيون لانتقاد لاذع من التيارات القومية والأوراسية والحزب الشيوعي كشفت سلبيات سياستهم الغربية. خابت توقعات يلتسين والليبراليين في أن يكون التعاون مع الولايات المتحدة تعاونًا بين قوتين كبيرتين استراتيجيتين عالميًا، يدرّ على روسيا منافع تخرجها من أزماتها الاقتصادية والأمنية والسياسية والنفسية الخانقة. وبعدما حسب يلتسين أن نهاية الحرب الباردة شكلت قسمة عادلة، خرجت روسيا والولايات المتحدة منها بمكاسب، كانت النتيجة أقرب إلى معادلة صفرية. في كانون الأول/ ديسمبر 1994، عبّر يلتسين عن إحباطه من الحال التي آلت إليها العلاقات الروسية - الأميركية، ومن خطر «الانزلاق إلى سلام بارد»[7].

كانت الولايات المتحدة والغرب قد ضمّا روسيا إلى مجموعة السبعة في عام 1944، لكن هذا الضم شمل القضايا السياسية، لا القضايا الاقتصادية العالمية. واقتربت الولايات المتحدة ومعها الغرب من تخوم روسيا، يهددان أمنها القومي بتوسع حلف الناتو، وفق ما ثبت في وثيقة الأمن القومي الأميركي الصادرة في

---

(6) George Maclean, *Clinton's Foreign policy in Russia: From Deterrence and Isolation to Democratization and Engagement* (New York: Ashgate Publishing Limited, 2006).

(7) Fawn, *Realignment in Russian.*

عام1997[8]، وتأكدت ضرورة التحول إلى الديمقراطية سياسيًا. زادت الهواجس الأمنية الروسية، وجاء رفض هذا التحول من الأطراف كلها، حتى من أقطاب التيار الليبرالي؛ حيث قال أناتولي شوبياس، بعدما عزمت قمة مدريد لحلف شمال الأطلسي في تموز/ يوليو 1997 على المضي قدمًا في التوسع والاقتراب من الحدود الروسية: «إن التوسع حتمية ستقود إلى رسم خط تقسيم جديد يعبر أوروبا كلها»، وإن مثل هذه السياسة «أكبر خطأ وقع فيه الغرب منذ خمسين عامًا»[9]. لم تجد نبرة الخطاب السياسي الأميركي - الغربي أذنًا صاغية أو صدقية حقيقية في روسيا، ولم يقتنع الروس بأن حلف الناتو ما عاد كما كان في أيام الحرب الباردة، أي حلفًا عسكريًا، «فهذا قول ساذج، مثل القول إن شيئًا ضخمًا يتقدم نحو حديقتك، وهذا ليس دبابة لأنه مطلي بلون وردي، يحمل الأزهار ويعزف الموسيقى، فالدبابة الوردية اللون تبقى دبابة»، كما قال غريغوري يفالينسكي في عام1998[10].

في عام 1996، تولى يفغيني بريماكوف وزارة الخارجية الروسية خلفًا لأندريه كوزيريف، ثم تولى رئاسة الوزراء في عام 1998. وبريماكوف من المدرسة الأوراسية الشرقية، له خبرة طويلة في شؤون الشرق الأوسط، وحاول أن يضخ دمًا جديدًا في السياسة الخارجية الروسية ومجالاتها، كي تبدو عازمة على الدفاع

(8) كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق والحوار مع الجنوب الأمن القومي العربي (طرابلس - ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2003).

(9) Fawn, *Realignment in Russian.*

(10) المصدر نفسه.

عن أمنها ومصالحها القومية، وأن بين يديها فرصًا ومجالات تستطيع أن تعود إليها، لا كقوة هزمت في الحرب الباردة ميدانيًا وانكسرت نفسيًا وتفتقر إلى النظرة الاستراتيجية بعد أن تخلت عن النهج الأيديولوجي السوفياتي، بل كقوة كبرى ذات صدقية وعزم على أداء دور ناشط في السياستين الإقليمية والدولية، خصوصًا في الشرق الأوسط، واتّسمت سياسته بـ «البراغماتية العقلانية»[11].

ثانيًا: سياسة خارجية مرتبكة

كان بريماكوف في طريقه إلى واشنطن عندما قصفت طائرات حلف الناتو يوغسلافيا، فعاد أدراجه[12]. تدهورت العلاقات الروسية - الأميركية، وانسحبت روسيا من المجلس المشترك الدائم الروسي - الأطلسي. وفي خطوة استعراضية أرادت منها روسيا التعبير عن امتعاضها من تردي الوضع الأمني في جوارها الاستراتيجي، والتأكيد للغرب أنها طرف لا يمكن تجاهله في إدارة العلاقات الأوروبية، خصوصًا في حديقتها الخلفية، احتلت قوات روسية مطار بوشتينا في 12 حزيران/ يونيو 1999. وأسفرت الحرب على يوغسلافيا عن «موقف سلبي قوي عند الفئات السياسية والرأي العام في روسيا تجاه الولايات المتحدة»[13].

(11) Eric Thomas Weber, «On Pragmatism and International Relations,» in: Shane J. Ralston, *Philosophical Pragmatism and International Relations* (Lanham: Lexington Books, 2013), pp. 25-49.

(12) Rutland and Dubinsky, «United States-Russian Relations».

(13) Victoria V. Orlova, «The View from Russia,» in: Philip Seib, ed., *Toward a New Public Diplomacy: Redirecting US Foreign Policy* (New York: Palgrave Macmillan, 2009), p. 75.

في الفترة الأولى من عهد يلتسين، تذبذبت السياسة الخارجية الروسية، بسبب الضغط الذي كانت تمارسه التيارات والفئات على الرئيس. وفي هذا الشأن كتبت دورية كوميرسانت: «لا يمكن اليوم اتباع سياسة خارجية واقتصادية متماسكة، لأن الفئات السياسية والاقتصادية الروسية، ومنها الفئة الحاكمة، مقسومة أجنحة وجماعات وتجمعات متنافسة ومتعادية، تتعارك بصورة علنية، ومن السذاجة حقًا ألا يغتنم شركاؤنا الأجانب هذا الوضع عندما يفاوضون موسكو»[14].

كان صوغ السياسة الخارجية في «حالة مائعة، وساهم ضعف المؤسسات في غموض السياستين الخارجية والدفاعية وارتباكهما»[15]، ولم يكن بيد صناع القرار «خطة رئيسة» كتلك التي كانت تهتدي بها السياسة الخارجية السوفياتية، وتنفذها سلطة مركزية تسوس قوة عظمى قادرة على فرض سطوتها في أنحاء العالم[16]. بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ساد رأي مفاده أن صناع القرار في روسيا مقتنعون أن روسيا كانت قوة عظمى، «لها دورها في النزاعات في العالم، ولها نفوذها في العالم كله، أما الآن فتكتفي بأن تكون قوة إقليمية عظمى، تدافع عن مصالحها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتهتم أحيانًا بأقاليم أخرى»[17]. أما الأطراف الروسية

---

(14) Robert O. Freedman, «Russia and the Middle East under Yeltsin,» in: Robert O. Freedman, ed., *The Middle East and the Peace Process: The Impact of Oslo Accords* (Florida: The University Press of Florida, 1998).

(15) Nikolas K. Gvosdev and Christopher Marsh, *Foreign and Security Policy and Decision-making under Yeltsin* (Santa Monica: RAND Publication, 1997), p. 4.

(16) Hayt Alvi Aziz and S. F. Knott, eds., *Case Study in Policy Making* (Newport: Naval War College, 2012), pp. 1-7.

(17) Simon Schuster, «Why Obama's Reset with Russia Has Gone Wrong: Full Interview,» *True/slut* (19 March 2010).

المتناقضة وأرباب المصالح فتمترسوا في مواقعهم، «ليصبح للسياسة الخارجية بروج عدة، فلم يكن هناك سياسة واحدة، فكل برج كانت له سياسته»[18].

كانت إدارة يلتسين غير معنية حقًا بالقضايا الإقليمية، بقدر انصرافها إلى ترتيب علاقاتها الثنائية بالولايات المتحدة والغرب، بسبب وهنها الاقتصادي والمنظومة الفكرية للمدرسة الأطلسية. ومع ذلك، كانت موسكو تبحث عن فرص ومجالات آنية تتيسر لها فيها حركة في بيئة جديدة في الوطن العربي - الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة وانكماش السياسة الروسية والزلزال الذي أصاب نظام الأمن العربي بعد حرب الخليج الثانية. انفصمت عُرى هيكل نظام الأمن العربي الرباعي (مصر والعراق والسعودية وسورية) من حيث القدرات والمفاهيم والأهداف والوسائل، بسبب خروج العراق كقوة مركزية في معادلة التوازن العربي - الإسرائيلي والبوابة الشرقية للأمن العربي في الخليج العربي. صار الداخل قبلة الأمن العربي، وتعزز الأمن في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط باعتماد مركزي على التحالف مع الولايات المتحدة والغرب. كانت روسيا قد تنازلت عن أداء دورها الناشط والإيجابي والمبادر والمبدع كقوة كبرى إلى جانب الولايات المتحدة في الوطن العربي - الشرق الأوسط، حين شرع ميخائيل غورباتشوف، آخر رئيس سوفياتي، منذ إطلاقه سياسة الـ «بيروسترويكا» في اتباع «سياسة الانسحاب المشرف» من مناطق النزاعات الساخنة، مثل أفغانستان، وجعلها

---

(18) G. Feiter, «Who Stands behind Russia's Foreign Policy?,» *St. Petersburg Times* (25 September 2006).

أنموذجًا لحل النزاعات في العالم الثالث. كتب كوزيريف، رئيس دائرة المنظمات الدولية في الخارجية السوفياتية آنذاك، سلسلة مقالات انتقد فيها السياسة السوفياتية في مناطق النزاعات، قائلًا إن موسكو تورطت بصورة مباشرة وغير مباشرة في نزاعات إقليمية، ما تسبب في توتر علاقات الاتحاد السوفياتي بالغرب، ودفع إلى سباق تسلح إقليمي وإدامة عمر النزاعات وتعذر الاتفاق على حلها، والاكتفاء بحماية المصالح الروسية الموروثة من الاتحاد السوفياتي، خصوصًا في الشرق الأوسط حيث سوق السلاح والتعاون في مجال الطاقة.

ثالثًا: الموقف من أزمة الخليج العربي

في المشكلة العراقية، لم تقف موسكو في طريق السياسة الأميركية تجاه بغداد، ولم تعترض على حصار العراق، ولم تجرؤ على خرقه من طرف واحد، وهي التي كان يدين لها العراق بنحو ستة مليارات دولار، وفيه فرص عقود النفط، بل اكتفت بخطاب سياسي طالب برفع هذا الحصار كي يسدد العراق ديونه.

من جهة أخرى، كان لوبي الشيوعيين والقوميين في الدوما يضغط على يلتسين ويعارض مواقفه، بينما ساير يلتسين الموجة بغرض امتصاص زخمها. وحاولت موسكو أن توازن بين موقفها من العراق وموقفها من الخليج العربي بالتحرك في إطار المواقف الدولية التي حددتها الولايات المتحدة من العراق، والحاجة الروسية إلى توقيع عقود بيع الأسلحة واستثمارات مجدية ماليًا مع دول الخليج، فأبرمت موسكو اتفاق تعاون أمني مع الكويت كي لا تبقى خارج سرب القوى الكبرى التي تعهدت بالدفاع عن أمن

الكويت، وقدمت نفسها فاعلًا في سياسة المنطقة غير المستقرة، من دون القلق على مستقبل العلاقات العراقية - الروسية، لأن موسكو كانت تعلم أن ليس للعراق من مؤيد في المحافل الدولية إلا روسيا للمطالبة برفع العقوبات عنه، ومن ثم فإن موسكو كانت تجني منافع من الطرفين، العراق والخليج العربي.

في أزمة تشرين الأول/ أكتوبر 1994 بين العراق والكويت، حاولت بغداد الضغط على واشنطن والغرب، مهددة بعملية عسكرية ضد الكويت، فتبرعت موسكو لأداء دور الوسيط، وزار كوزيريف بغداد وضغط من أجل الاعتراف بالكويت ورسم الحدود الدولية التي كانت بغداد ترفض الاعتراف بها. ووافقت بغداد، وتوقعت أن تتمكن موسكو من رفع الحصار عنها، وتحسنت العلاقات بين البلدين وتبادل وفود البلدين زيارات رسمية.

بعد عام 1996، سعى بريماكوف إلى تفعيل العلاقات مع بغداد، ليس من أجل المصالح المادية وحدها، بل استجابة للحنين إلى منزلة الاتحاد السوفياتي ودوره في المنطقة، وتلبية لمشاعر المناهضين للأطلسية وتأكيدًا لهم أن روسيا ما زالت قوة كبرى ترعى مصالحها هناك. وكانت بغداد تغري موسكو وتضغط عليها للتحرك من أجل رفع الحصار عنها من خلال الضغط على واشنطن، فمنحت بغداد الشركات الروسية حقوق التنقيب عن النفط في العراق.

يكمن الفارق الرئيس بين القوة الكبرى أو العظمى والقوة الكبرى المنهكة أو القوة الوسطى (رأى بعض الدارسين أن روسيا

كانت في منزلة القوة الإقليمية الكبرى)[19] في أن الثانية لا قدرة لها على فرض سياستها على غيرها، ولا على تحمّل أعباء إملائها إن تَطلّب الأمر الحرب أو العقوبات والحصار. مع ذلك، تبحث القوة الوسطى عن هوامش حركة أو مبادرة أو فعل حذر ومحدود أو دور ينتظرها[20]. في الفترة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1997 وشباط/ فبراير 1998 وقعت أزمة المفتشين، حين طردت بغداد مفتشي أسلحة الدمار الشامل المرسلين من الأمم المتحدة. وكانت بغداد تخشى هجومًا انتقاميًا أميركيًا - بريطانيًا، فتحركت الدبلوماسية الروسية لتدارك الأمر، واستطاع بريماكوف إنقاذ الموقف، مقدمًا صيغة تشمل وعدًا برفع الحصار عن العراق من دون تعهد نهائي، في مقابل عودة المفتشين الأمميين إلى العراق.

انطلقت موسكو في مبادرتها هذه من ستّ قناعات: أولًا، أدركت موسكو أن بغداد لن ترد مبادرة تعفيها من هجوم عسكري يأتي على ما بقي لها مما دمرته الحرب، لذلك كان بريماكوف مقتنعًا أن بغداد لن تخذل مبادرته[21]؛ ثانيًا، أدركت موسكو أيضًا أن على الرغم من وهنها فهي طرف له إرث سياسي ومصالح في المنطقة، وتريد من بغداد أن تسدد ما عليها من ديون، كما أنّ من غير الحكمة ألا تتحرك في بيئة مأزومة، حيث ستصبح إدارة يلتسين

(19) كاظم هاشم نعمة، القوة الوسطى بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة كوريا الجنوبية (عمّان: دار آمنة للنشر، 2015)، و Detleb Nolte, «How to Compare Regional Powers: Analytical Concept and Research Topic,» *Review of International Studies*, vol. 36 (2010), pp. 881-901.

(20) المصدر نفسه.

(21) Yevgeny Primakov, *Russia and the Arabs: Behind the Scene in the Middle East from the Cold War to the Present* (New York: Basic Books, 2009).

عرضة لاحتجاج المعارضة الروسية واتهامها بالانسياق وراء الولايات المتحدة؛ ثالثًا، تدلّ مبادرة روسيا على أنها ما زالت قوة كبرى لها مكانتها في السياستين الدولية والإقليمية، وأن دورها يحظى برضا القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة؛ رابعًا، يعطي هيكل العلاقات الروسية - الأميركية روسيا الفرصة أن تتحرك ما دام ذلك في سياق التفاهمات الثنائية، لا من طرف روسي أحادي، من دون مباركة واشنطن التي كانت تخشى التصعيد في بيئة صارت سياستها فيها مأزومة. كانت بغداد تجيد استحداث الأزمات مع الولايات المتحدة وسيلةً للحوار والضغط على واشنطن، أو ليتقدم طرف ثالث وسيطًا يحمل معه وعدًا برفع الحصار. كما افتقدت العمليات العسكرية ضد العراق إلى الصدقية، ما دامت الولايات المتحدة لم تنو شنّ هجوم بري، وكانت عملياتها جوية لفترة قصيرة، وجهته ضدّ أهداف محدودة ذات قيمة، ما يعني أن تسوية الأزمة تستدعي حضور وسيط للسيطرة على التصعيد في مسيرة تسوية هذا النزاع؛ خامسًا، لم تكن موسكو محرومة من فرص المناورة بالتحذير والاستعداد للتصعيد سياسيًا ودبلوماسيًا. فعندما حشدت بريطانيا قوات إضافية في الخليج العربي في مطلع عام 1998 للهجوم على العراق، لا لردعه، بعد تصلب الموقف العراقي، حذّر يلتسين من أن روسيا لن تسمح بذلك، لكن من دون أن يذكر كيف وأين. لم تضع هذه «المناورة» السياسية الدبلوماسية نهايةً للحصار، لكنها رفعت سقف السماح للعراق ببيع حصة أكبر من نفطه؛ سادسًا، من الخطأ الافتراض أن روسيا كانت مشلولة الحركة كليًا، ومحرومة من فرص التدخل في سياسة المنطقة، لكنها لم تكن مستعدة لمواجهة الولايات المتحدة بسبب قيود نسق العلاقات الثنائية بين القوتين

في سياق النظام الدولي بعد الحرب الباردة. فعندما وقع الهجوم الأميركي على العراق في كانون الأول/ ديسمبر 1998، بعد أن اتّخذ الكونغرس قرارات خوّلت الرئيس استخدام التدابير اللازمة لإرغام العراق على الانصياع وتبني خيار تغيير النظام هدفًا للسياسة الخارجية الأميركية، شجبت موسكو الهجوم الذي وصفه مجلس الدوما الروسي بأنه «إرهاب دولي» بأغلبية 398 صوتًا إلى صوت واحد فقط. ودعت موسكو إلى رفع الحصار عن العراق، كما سحبت سفيرها في واشنطن[22]. ومع ذلك، بقيت تلك ردّات فعل متأثرة بالمشاعر، واستجابة لمواقف سياسية داخلية، وإظهارًا لروسيا أنها قوة كبرى[23].

(22) Jack Covarrubias and Tom Lansford, eds., *Strategic Interests in the Middle East: Opposition or Support for US foreign Policy* (Hampshire: Ashgate Publishing Limited, 2007), pp. 68.

(23) N. Sakov, «Russia Relations, Day Two: Recalling the Ambassador,» Center for Nonproliferation Studies, Iraq Special Collection (18 December 1998).

-3-

تناوب السياسات في تناول الأزمات

أولًا: فلاديمير بوتين الأول
عهد السياسة الحذرة

في آذار/ مارس 2000، مثّل فوز فلاديمير بوتين في الانتخابات الرئاسية الروسية نقطة بداية لنسق جديد في العلاقات الروسية - الأميركية ضمن نظام دولي ما عاد يرضى بأحادية القطب، أو أن تسوسه الولايات المتحدة وحدها. أدرك دارسو السياسية الدولية وصناع القرار أن هذا النظام الجديد يقوم على توازن قوى متعدد الأطراف، ربما تفلح فيه الولايات المتحدة في قيادة القوى المتطوعة للوقوف معها في قضايا معينة. كان بريماكوف قد جنح بالسياسة الروسية قبل عهد بوتين بعيدًا عن التوجه الأطلسي بعد حوادث كوسوفو وتوسع حلف شمال الأطلسي، وتغلب على الأزمة المالية (1997-1998)، واقترب من الوطن العربي - الشرق الأوسط، ممهدًا الطريق لإدارة بوتين للبحث عن فرص ومجالات لحركة سياسة روسية خارجية تغادر موقف الدفاع وتعتمد سياسة جديدة ناشطة وجريئة.

شكّلت أزمة يوغسلافيا وتوسع حلف شمال الأطلسي تحديين جسيمين للأمن الروسي لم تعثر لهما موسكو على حلول إيجابية، فنجم عنهما «موقف سلبي قوي أبدته الفئات السياسية والرأي العام الروسي تجاه الولايات المتحدة»[1]. وكان الرأي العام يضغط في

(1) Orlova, «The View from Russia».

اتجاه مراجعة تلك العلاقات في إطار سياسة جديدة، من منطلق أن روسيا تخطت مِحنها.

لم ترحّب واشنطن بالتغيير في موسكو، ورأت كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي للرئيس جورج بوش الابن، أن من السذاجة التعاون مع روسيا في مسائل الأمن «بينما تسرّب موسكو تقانة الأسلحة وتنقلها إلى دول تحاربها الولايات المتحدة»[2]. كما رأت واشنطن أن «روسيا تهديد كبير للغرب عمومًا، ولحلفائنا الأوروبيين خصوصًا»[3]، منتقدةً تعاون موسكو مع كوريا الشمالية وإيران. فردّت موسكو بإيقاف العمل باتفاق غور - تشيرنوميردن[4] لعام 1995، متذرعة بأسباب مالية[5].

التقى الرئيسان بوتين وبوش في حزيران/ يونيو 2001، وبحثا في جوانب التعاون الاستراتيجي والأمني عالميًا وإقليميًا. أثار بوتين في الاجتماع قضية العمل الأحادي في السياسة الدولية، وخطط واشنطن للدفاع الصاروخي في أوروبا والتوسع الأطلسي، وهي في واقع الأمر مسائل خلافية بين البلدين لأن الأمن الروسي يعدّها قضايا تمسّه.

على صعيد النظام الدولي، خشيت موسكو على أمنها القومي من أي تدخل إقليمي أحادي الجانب تنفذه الولايات المتحدة التي

---

(2) Wade Boese, «Bush Assembles Pre-Missile Defense National Security Team,» *Arms Control Today* (January-February 2001).

(3) Rutland and Dubinsky, p. 11.

(4) اتفاق وقّعه آل غور وفيكتور تشيرنوميردن، ونصّ على التزام الدولتين عدم إقامة علاقات تعاون عسكري أو تصدير الأسلحة إلى دول تعتبرها الولايات المتحدة دولًا معادية.

(5) «Disarmament Diplomacy: Gore-Chernomerdin Agreement over Iran in Spotlight,» *The Acronym Institute*, no. 51 (2000).

كان اليمين المتطرف يرسم سياستها الخارجية، وبالتحديد في الجوار الروسي، بعدما أظهرت الدول المستقلة حديثًا (وكانت مرتبطة بالاتحاد السوفياتي وأعضاء في حلف وارسو سابقًا) استعدادها للانخراط في السياسة الأميركية الأحادية، كي تكسب رضا واشنطن وتحظى بالشرعية الدولية. وعلى الصعيد الثنائي، كانت الخشية من أن تستغل الولايات المتحدة وهن الأوضاع الاقتصادية في روسيا لإضعافها، باشتراط ربط التعاون التجاري والاستثماري والتقاني بالانفتاح السياسي وبتنفيذ لائحة من الإصلاحات الداخلية.

دفعت حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 البلدين إلى نقل العلاقة بينهما إلى مستوى التعاون الثنائي، حيث أصبح الإرهاب والأمن العالمي من القضايا التي تحظى باهتمامهما المشترك. وكان بوتين أول رئيس اتصل ببوش هاتفيًا، مبديًا استعداد موسكو لتقديم كل مساعدة ممكنة، خصوصًا أن لديها كثيرًا من المعلومات عن أفغانستان. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، التقى بوتين وبوش وصدر عنهما بيان مشترك جاء فيه: «تغلبت الولايات المتحدة وروسيا على تركة الحرب الباردة، فلا يعدّ كل بلد الآخر عدوًا أو تهديدًا له»[6]. وسخّرت موسكو أجواءها وقواعدها في وسط آسيا لخدمة واشنطن، ورجعت إلى التعاون مع الناتو بعد أن أوقفت ذلك بسبب الحرب على يوغسلافيا[7]. وعُقدت خمسة

---

(6) «Joint Statement by President George Bush and President Vladimir Putin on a New Relations between the United States and Russia,» Administration of the President of the United States, Public Papers of the President of the United States (13 November 2001).

(7) Dimitry Suslov, «9/September and US Relations: Missile Chances, Future Cooperation,» Working Group on Future of US Russian Relations (23 September 2011).

لقاءات قمة أميركية - روسية في عام 2002، ناقش فيها الطرفان قضايا الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. ولم يكن رد موسكو عنيفًا على خروج واشنطن من اتفاقية عام 1972 للصواريخ المضادة للبالستية، لكن توسّع حلف شمال الأطلسي كان سببًا لزيادة الهواجس الأمنية الروسية[8].

في آذار/ مارس 2003، غزت الولايات المتحدة وحلفاؤها العراق. فشجب بوتين الخطوة الأميركية هذه وعدّها خطأً سياسيًا فادحًا، من منطلق أنه عمل من طرف واحد يستهدف دولة ذات سيادة، أتى خارج سياق القانون الدولي بسبب استبعاد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبذلك أوضح بوتين نظرته إلى النظام الدولي بعد الحرب الباردة. مع ذلك، بقي موقف موسكو غامضًا[9]، وكان مناهضو هذه الحرب في الولايات المتحدة نفسها أنشط من المسؤولين الروس في هذا الإطار، كما أعرب الرئيس العراقي آنذاك صدام حسين عن «صعوبة فهمه سبب أن تقود فرنسا وألمانيا، وليس روسيا، الدعوة إلى تسوية سلمية للأزمة في العراق»[10].

بيد أن الأمر ليس عصيًا على التفسير، حيث كان لموسكو أسبابها في أخذ جانب الحذر وتجنب الانفراد بموقفها، وأن تصطف مع معارضي الحرب من القوى الأوروبية من دون أن يؤثر ذلك في حسن علاقاتها بواشنطن. فمن ناحية، كانت خيارات موسكو في معارضة واشنطن مقيدة بسبب علاقاتهما الثنائية التي لا يمكن

---

(8) Mark Kramer, *NATO, The Baltic States and Russia: A Framework for Sustainable Enlargement* (Harvard, CT: Harvard University Press, 2002).

(9) Andry Krushinsky, «Can Russia Use the Veto?,» *Pravda* (3 March 2003).

(10) المصدر نفسه.

لمحور موسكو - باريس - برلين أن يعوض روسيا منافعها، لا اقتصاديًا ولا أمنيًا. لذلك، آثرت موسكو «الامتناع كليًا عن المساهمة في مشاجرة كبرى لا يستطيع أحد تخمين عواقبها»، بحسب افتتاحية جريدة برافدا الروسية في 3 آذار/ مارس 2003[11]. من ناحية ثانية، لجأت موسكو إلى خيار تقليدي، دأب عليه الاتحاد السوفياتي السابق في إبان الحرب الباردة، قوامه توسيع المسافة بين الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا.

ليس لقوة كبرى كروسيا ما يمكّنها من مواجهة تحديات العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، وما تفتحه عليها من جبهات لا تريد الانزلاق فيها إلى مواجهة مباشرة، كما هي الحال في الشرق الأوسط الحافل بالقضايا الخلافية: الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية العراق والمسألة النووية الإيرانية، وفيها للولايات المتحدة مصالح أمنية واقتصادية ونفوذ.

في عام 2004، فُتحت على الجبهة الغربية التي ترى فيها روسيا تهديدًا حيويًا ووجوديًا، أزمة أوكرانيا و«الثورة الملونة»[12] التي كان مرشحًا لها أن يمتد لهيبها إلى الجوار الروسي الأمني، وحتى إلى داخل روسيا نفسها[13]، فردّت موسكو بسلاح اقتصادي، تمثّل في وقف إمدادات الغاز إلى أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية للضغط على الدول الأوروبية، ومنع استيراد اللحوم والسلع الزراعية من

---

(11) المصدر نفسه.

(12) Jonathan Steel, «Putin Still Bitter over Orange Revolution,» *The Guardian* (5 September 2005).

(13) Yavgeny Volk, «Russia's NGO Law: An Attack on Freedom and Civil Society,» *The Heritage Foundation* (24 May 2006).

الولايات المتحدة. بدأت حرب باردة في الخطاب السياسي، فاتهم ديك تشيني، نائب الرئيس الأميركي، موسكو بـ «الابتزاز غير الشرعي»[14]، ورد بوتين بمقارنة السياسة الأميركية بسياسة الرايخ الثالث النازي، فقال: «لا تتناقص التهديدات في زمننا بل تغير مظهرها فحسب، وفيها كما في زمن الرايخ الثالث احتقار للحياة البشرية وزعم بالاستثنائية والإملاء على العالم»[15]. وخاطب بوتين مؤتمر الأمن في ميونخ في شباط/ فبراير 2007 بهذه الكلمات: «تخطت الولايات المتحدة حدودها القومية في كل اتجاه، وهذا واضح في السياسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية التي تفرضها على الأمم»[16]. وعندما عزمت واشنطن على نشر درعها الصاروخية في بولندا وجمهورية التشيك، هدّدت موسكو بنشر صواريخها في منطقة كالينينغراد[17].

ثانيًا: ديمتري ميدفيدف
عهد التطبيع والإعادة

في آذار/مارس 2008، انتُخب ديمتري ميدفيدف رئيسًا لروسيا بتزكية من بوتين، فقال: «سنكون قادرين على اتباع منهج

(14) Luke Harding, «Russia Is Blackmailing Europe over Energy Says Cheney,» *The Guardian* (5 May 2006).

(15) Andrew E. Kramer, «Putin is Said to Compare US Policies to Third Reich,» *The New York Times* (10 May 2007).

(16) Robert Amsterdam, «Strength or Vulnerability?: Analysing Vladimir Putin Munich Speech,» *Amsterdam and Partners* (2 May 2007).

(17) Bruce I. Konviser, «US Missile in E-Europe Opposed by Locals Russia,» *The Washington Post* (2 May 2010).

الرئيس بوتين»[18]. صار بوتين رئيسًا للوزراء، متابعًا إدارة السياسة الروسية.

خلصت لجنة حزبية مشتركة من الكونغرس الأميركي إلى أن الشراكة الأميركية – الروسية لم تحقق أهدافها، بسبب الخلاف بين البلدين في كثير من القضايا. مع ذلك، أكدت هذه اللجنة في تقريرها أن «لا بد من الاستمرار بالتنسيق مع رئيس الوزراء الروسي بوتين لمنع إيران من حيازة السلاح النووي، ولإبعاد خطر الإرهابيين عن بلادهم [روسيا] وبلادنا»[19].

فرضت واشنطن عقوبات على شركات روسية بسبب تعاونها النووي والصاروخي مع إيران. وتصاعدت مستويات التوتر بين البلدين في ربيع 2008 عندما قررت واشنطن ضم جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو[20]. وفي آب/ أغسطس 2008، وقعت أزمة جورجيا واستخدمت موسكو القوة العسكرية في أبخازيا وأوسيتيا، وتوسعت فجوة الشك وتعمقت مشاعر العداوة بين البلدين[21].

أرادت موسكو من موقفها الحازم في جورجيا إرسال رسائل عدة إلى الولايات المتحدة والغرب، لا لبس فيها:

---

(18) «Dmitry Medvedev: Russia's New President,» The Real Truth, <http://realtruth.org/articles/080421-001-profile.html>.

(19) «US-Russian Relations Headed in Wrong Direction Concluded Task Force Headed by Edward and Kemp,» Council On Foreign Relations (March 2006).

(20) Benjamin H. Friedman and Justin Ogan, «Hitting 'Stop' Button on NATO Expansion,» *International Affairs* (Spring 2009), pp. 37-38.

(21) Olga Oliker [et al.], *Russian Foreign Policy: Sources and Implications* (Santa Monica: RAND Corporation, 2009).

- لن تتكرر تجربة يوغسلافيا، ففي ذلك الوقت صمتت موسكو، ولم يكن في مقدورها منع ما حصل.

- سياسة التطويق لا تهدد الأمن الروسي جيوسياسيًا، فروسيا قوة جيوسياسية عظمى في إقليمها، وقادرة على ترتيب أوضاع المنطقة بما تمليه عليها ضرورات حفظ أمنها.

- لم تجنِ روسيا منافع من علاقات التعاون ومن الشراكة مع أميركا والغرب بعد الحرب الباردة، روّجها الليبراليون في الجدل السياسي الذي قام في عهد يلتسين. وكان كوزيريف قد لام السياسة الخارجية السوفياتية على تورطها في نزاعات إقليمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ما تسبب بخسائر فادحة، وبإطالة أمد تلك النزاعات، وإعاقة تأمين علاقات ذات منفعة متبادلة مع الغرب[22].

- لن تتردد موسكو في رفع منسوب المواجهة مع الغرب إلى مستوى الأزمة المسلحة، إن حصل ذلك في قضايا حيوية.

- المصالح الأميركية - الغربية مكشوفة أمام عرض القوة الروسية، مثل أنابيب نقل النفط والغاز من وسط آسيا وبحر قزوين.

- روسيا ليست عاجزة عن احتواء ردّات الفعل ضدها.

- أمام الحركة الروسية فرص ومجالات لا يمكن حرمانها منها.

---

(22) Andrei Kozyrev, «Russia and the US Partnership is not Premature it is Overdue,» *Izvestia* (11 March 1994), and Melvin A. Goodman, *Gorbachev and Soviet Policy in the Third World* (Washington, DC: The Institute for National Strategic Studies, 1999).

- روسيا قوة كبرى، لها قرارها السياسي المستقل، وتؤدي دورًا مسؤولًا في السياستين الإقليمية والدولية.

- خيار اللجوء إلى القوة في جوار روسيا الاتحادية القريب دليل على بروز توجهات أيديولوجية مؤثرة في صوغ القرار الاستراتيجي الأمني[23]، وهو خطوة تؤكد أن الرؤية الروسية لطبيعة النظام الدولي بعد الحرب الباردة القائم على تعدد الأقطاب، بقيت عقدًا من الزمن حبيسة جدل سياسي وأكاديمي فحسب[24].

في آذار/ مارس 2009، انطلقت سياسة «الإعادة» في العلاقات الروسية - الأميركية في ظل إدارة باراك أوباما، مع لقاء سيرغي لافروف وهيلاري كلنتون اللذين اتفقا على أن واشنطن مستعدة للاعتراف بمصالح روسيا واحترامها والتعاون في خفض الأسلحة الاستراتيجية ومراجعة خيار نشر الدرع الصاروخية وعدم التدخل في جورجيا وأوكرانيا ضد روسيا وتلطيف الخطاب السياسي والتمهيد لدخول روسيا إلى منظمة التجارة العالمية التي كانت واشنطن تعاقب موسكو من خلال تعطيل عضويتها. ومن جهتها تتعاون روسيا في قضية إيران وفي أفغانستان. وفي أيلول/ سبتمبر 2009 تخلى أوباما عن نشر الدرع الصاروخية[25] وتعاونت موسكو مع واشنطن في أفغانستان بنقل المعدات عبر روسيا. وفي عام

(23) Sergei Medvedev, *Power Space and Russian Foreign Policy in Understanding of Russian Foreign Policy* (Pennsylvania: Pennsylvania University Press, 1999).

(24) Yevgeny Primakov, «Multipolar World on the Horizon,» *Nezavisimaya Gazeta* (22 October 1996).

(25) Luke Harding and Ian Traynor, «Obama Abandons Missile Defence Shield in Europe,» *The Guardian* (17 September 2009).

2010 وافقت موسكو على قرار مجلس الأمن فرض عقوبات على إيران في مقابل إسقاط العقوبات السابقة على روسيا[26]. ومهدت واشنطن لانضمام موسكو إلى منظمة التجارة العالمية[27].

تعثرت سياسة «الإعادة» بأزمة إدوارد سنودين والأزمة في سورية ووقفت موسكو وبيجين ضد التدخل العسكري كي لا يتكرر المشهد الليبي. وتوسعت رقعة الخلافات في هيكل بيئة العلاقات الروسية - الأميركية - الغربية مع أزمة أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم. وقال أوباما متوعدًا روسيا «سيكون هناك ثمن لأي تدخل في أوكرانيا». وحشدت واشنطن الغرب لعزل روسيا ومعاقبتها اقتصاديًا حيث مكمن الوهن الروسي، «فما دمنا متحدين سيدرك الشعب الروسي أنهم لن يستطيعوا بلوغ الأمن والمنزلة التي يسعون إليها من خلال استخدام القوة الوحشية»[28]. ووسعت واشنطن والغرب نطاق العقوبات على روسيا، وتعذر لقاء بوتين وأوباما في أكثر من مناسبة.

ثالثًا: فلاديمير بوتين الثاني
عهد السياسة الناشطة

تأتي عوامل الأمن القومي الجيوستراتيجي والجيواقتصادي وإدراك بوتين وصناع القرار الروسي طبيعة العلاقات الدولية، ومنها

---

(26) Peter Baker and David Sanger, «US Makes Concessions to Russia for Sanctions on Iran,» *The New York Times* (21 May 2010).

(27) «Russia Resolves Key Issue with the US Over OTW Accession,» International Center for Trade and Sustainable Development (7 October 2010).

(28) Paul Ames, «Obama Calls for Trans-Atlantic Unity to Isolate Russia,» *Global Post* (27 March 2014).

علاقات روسيا بالولايات الأميركية والغرب وطبيعة البيئة الإقليمية في المقام الأول حين صوغ السياسة الروسية في الوطن العربي - الشرق الأوسط، وتليها مصالح عقود الأسلحة والتقانة العسكرية والعلاقات التجارية.

1- نيات مشكوك فيها

يعتقد بوتين أن الولايات المتحدة والغرب لن يكفّا يومًا عن إضعاف روسيا بتطويقها وتقييد سعيها إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية في مجال الطاقة، وسيرميان دومًا إلى إبقاء روسيا قوة موارد أولية لا أكثر، وأن الغرب يضع المعوقات في طريق السياسة الروسية في «عالم روسيا»، وهو عالم صورة الذات، لا عالم الحقيقة في ضوء قدرات روسية الراهنة التي لا يمكن إلا الاعتراف بمكامن القوة فيها[29]. كما تذمر بوتين بمرارة من إنكار الغرب حقيقة قوامها أن «روسيا مساهم مستقل وناشط في الحياة الدولية، ولها، شأنها شأن الدول الأخرى، مصالح قومية عليكم أن تأخذوها في الحسبان وأن تحترموها»[30].

تذود موسكو عن مصالحها منطلقةً من مقاربة فكرية مناقضة لمقاربة الغرب، قوامها العمل الدائم في ظل الشرعية، والدعوة المستمرة إلى الانصياع للقانون الدولي. يلوم بوتين شركاء روسيا

(29) Dimitri Trenin, «Russia Breakout from the Post-cold War System: The Drives of Putin's Course,» Carnegie Endowment (Moscow Center) (22 December 2014).

(30) Alexander Kolyander, «Putin Is Circumspect on Re-election Out Says Nyet to President for Life,» *The Wall Street Journal* (23 November 2014).

الغربيين «الذين يرجحون عدم اتباع القانون الدولي في سياساتهم العملية، بل يعملون بقانون البندقية [...]، لأنهم يتصرفون كما يحلو لهم، ويستخدمون القوة ضد دول ذات سيادة [...]، وليبدو عدوانهم شرعيًا يفرضون قرارهم على المنظمات الدولية، وإذا لم يتم لهم ذلك لسبب أو آخر، فإنهم يغفلون بكل سهولة مجلس الأمن»[31]. كما يرى أن روسيا ضحية سياسة الولايات المتحدة والغرب، ولن تتاح لها الفرصة كي تنهض من جديد، بل سيُعاد بناء «الجدار الحديدي» حولها، لكنه يؤمن على الرغم من ذلك أن «لا أحد يبني جدارًا حولنا»[32].

يُجيد بوتين المناورة معتمدًا على رصيد سياسته في تعزيز دور الدولة في الحياة السياسية والتنمية ومحاربة النزعة الاستقلالية في القوقاز بقوة عنيفة وإخمادها، وفي كسب الرضا الشعبي، وإسكات النقد الغربي للإفراط في استخدام القوة بتعاونه مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب. وتذكيرًا، كان أول رئيس هاتف بوش بعد 11 أيلول/ سبتمبر، وعندما التقيا في أيار/ مايو 2002 صدر بيان مشترك، ورد فيه: «إننا شريكان في تقدم الاستقرار والأمن والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات العالمية والمساعدة في حل النزاعات الإقليمية معًا»[33]. لكن هذا التفاؤل لم يدم طويلًا.

---

(31) المصدر نفسه.

(32) المصدر نفسه.

(33) «Joint Declaration», President George Bush and President Vladimir Putin, Moscow (24 May 2002).

أدرك بوتين ومن جاء بهم من العسكريين والمستشارين من وزارة الخارجية وجهاز الأمن نيات أميركا والغرب السلبية، وعرفوا أنهما ينظران إلى الروس على أنهم «غرباء» و«آخرون» و«خصوم» و«غير مأموني الجانب»، وهذه كلها صفات الحرب الباردة التي اختزلها تشرشل في مفاوضات يالطا حين وصف ستالين وروسيا بأنهما «لغز ملفوف في لغز ملفوف في لغز»[34]. ويعتقد بوتين ونخبة مساعديه أن مصلحة الولايات المتحدة «طحن روسيا بالتدريج لتصبح غبارًا»[35]. ونصّت وثيقة استراتيجيا الأمن الأميركية في عام 2006 على «تشجيع روسيا على احترام قيم الحرية والديمقراطية في الداخل، وتطالبها في الوقت نفسه بالكفّ عن تعويق تحقيق الحرية والديمقراطية في مناطق مهمة»[36]. ويدرك صناع القرار الروس أن الأميركيين يرون في روسيا قوة ثانوية. وفي هذا الشأن قال جو بايدن، نائب الرئيس الأميركي، يومًا لبوتين إن روسيا بلغت من الوهن ما لا يُعينها على التنافس لقيادة العالم[37]. وسخر أوباما من القوة الروسية وعدّها «قوة إقليمية»[38]. من جانبه، يعتقد بوتين أن الولايات المتحدة ليس لها من القدرات الذاتية، خلافًا لما يُنسب إليها، ما يمكنها من أن تنفرد بهيمنتها على العالم.

(34) P. Zieham, «The Russian Problem,» Stratfor (16 October 2007), p. 3.

(35) المصدر نفسه.

(36) «The National Strategy of the United States,» (March 2006), p. 38.

(37) Dominic Basulto, «How Russia Views the Post-Cold War Order,» *Russia Direct* (27 October 2014).

(38) Paul J. Saunder, «Costs of New Cold War: The US-Russia Confrontation over Ukraine,» Center for the National Interest (September 2014).

2- قوة جيوسياسية استراتيجية

استكملت روسيا مع بوتين ما كان ينقصها في فترة «العقد الضائع». فإلى جانب الهوية، عادت روسيا لترى نفسها خليفة الاتحاد السوفياتي لا ركامه، ورسمت حدودها الجيوسياسية وأهدافها في إطار عقيدة سياسة خارجية وأمنية وعسكرية معينة، وحددت الوسائل اللازمة لبلوغها؛ فلموسكو مصالحها التي يجب أن يعترف بها الغرب، «وهي ليست تابعًا للولايات المتحدة ولا للناتو»[39].

سعت إدارة بوتين الأولى إلى تأسيس القدرات الاستراتيجية القومية الروسية، وأفلحت نسبيًا في ذلك، كما نشطت في قضايا سياسية إقليمية ودولية لتجر الغرب إلى الاعتراف بأن «لا غنى له عن روسيا»[40]. وثمة من يرى أن السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين نقلت الكرملين من حال عنوانها «لا يوجد مسؤول حقيقي في الكرملين»[41] إلى حال عنوانها «بوتين وحده من يقرر، ولأفكاره في الشؤون الدولية ومنزلة روسيا ودورها في العالم أهمية قصوى»[42].

خشيت أوساط أميركية من عودة روسيا قوة عالمية حقيقية، ما يعيد العلاقات الروسية - الأميركية إلى الخصام والتنافس[43].

---

(39) Robert O. Freedman, «Can Russia Be a Partner for NATO in the Middle East,» in: Aurel Braun, ed., *NATO Russia Relations in the Twenty-First Century* (London: Routledge, 2008), pp. 123-160.

(40) Lo, p. 142.

(41) Ian Bremmer, «Who is in Charge in the Kremlin?,» *World Policy Journal*, vol. 22, no. 4 (2005-2006).

(42) Trenin, «Russia Breakout».

(43) «Get Ready World: The US-Russia Rivalry is Back,» *The National Interest* (28 May 2014).

وكان بوتين قد أفصح عن نظرته الاستراتيجية إلى العالم الجديد في شباط/ فبراير 2007 بعدما حققت روسيا نموًا اقتصاديًا وسددت ما عليها من ديون خارجية، وأصبحت الطاقة مصدر مناعة الاقتصاد الروسي، وامتلأت الخزينة الروسية بالاحتياطي الأجنبي بفضل أسعار النفط، فسأل: «ما هي القطبية الأحادية للعالم؟ ومع أنه من الممكن توسيع معنى هذا المصطلح، لكن يقال في النهاية إن هناك مركزًا واحدًا للسلطة، ومركزًا واحدًا للقوة، ومركزًا واحدًا لصناعة القرار، وإن الأمر يتعلق بوجود عالم فيه سيد واحد ومهيمن واحد، ولا يشكل هذا الموقف خطرًا على كل واحد في النظام فحسب، بل على الدولة المهيمنة عينها، لأنها تدمر نفسها من الداخل، ومن الطبيعي أن في مثل هذه الحال لا شيء مشتركًا مع الديمقراطية التي تعني قوة الأغلبية. إن ميثاق الأمم المتحدة هو الآلية الوحيدة التي تقرر استخدام القوة العسكرية في آخر الأمر، ولا يكون استخدام القوة شرعيًا إلا عندما توافق عليه الأمم المتحدة»[44].

أرادت روسيا انتهاج سياسة ناشطة تحمي أمنها القومي وتحفظ هيبتها وتعزز منزلتها وتمكّن دورها كقوة كبرى وتوسع مصالحها الاقتصادية، فكان عليها اتباع استراتيجية المسارات المتعددة المتداخلة:

- تحقيق تنمية اقتصادية قومية لتكون قاعدةً لقوة استراتيجية وجيوسياسية.

- العمل على إعادة هيكلة العلاقات الدولية من خلال نظام

---

(44) Vladimir Putin, «Unilateral Force Has Nothing to do With Global Democracy,» *The Guardian* (13 February 2007).

توازن القوى المتعدد الأطراف، يقوم على الأمن الجماعي والتزام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا الأحلاف.

- السعي إلى أن تكون روسيا قوة مركزية كبرى لا يمكن تجاهلها في إدارة النظام الدولي وتدبير العلاقات الدولية، وإن لم تصل إلى مصاف الاتحاد السوفياتي، والاعتراف بمصالحها الاستراتيجية والأمنية في جوارها القريب.

- اعتماد خيار بناء تفاهمات متعددة الأطراف في وجه مساعي الهيمنة الأميركية (مجموعة بركس).

- انتهاج مقاربة براغماتية واقعية ناشطة في مناطق تستطيع روسيا أن تؤدي فيها دور الطرف الأساس، ولها فيها مصالح أمنية واقتصادية، كما يمكنها أن تَستحدث فيها فرصًا أو يُستحدث لها فيها فرص ومجالات للتحرك، «فالحكومة الروسية تتبع مقاربة عامة في السعي إلى مناطق تستطيع فيها مواجهة المصالح الأميركية، وتعثر فيها على دول تشاركها اهتماماتها»[45].

إن الوطن العربي - الشرق الأوسط من أكثر أقاليم العالم التي تتيسر فيها قضايا وفرص ومجالات ملائمة للحركة الناشطة الروسية، لم تستحدثها كلها، بل ورثتها من الاتحاد السوفياتي وعليها تفعيلها من منطلق جديد وفي أفق استراتيجية ناشطة، مع استعداد لتحمل وزر الدور والمسؤولية.

آثرت إدارة يلتسين ألا تكون صاحبة سياسة ناشطة وإيجابية وحازمة في المنطقة العربية، وكان لها عذرها في ذلك، حيث كان

---

(45) Peter Vincent Pry, *War Scare: Russia and America on the Brick of War* (New York: Greenwood Publishing Group, 1999), p. 282.

إجمالي ناتجها المحلي يقارب ناتجي المكسيك والأرجنتين، كما غاب الاستقرار الداخلي وسادها وهن استراتيجي شامل، فهناك عالم يُبنى من جديد، وهناك ضبابية في الأهداف وعجز في الوسائل... إنه «العقد الضائع».

لكن بوتين غيّر هذه الحال، فكان «البناء» خطوته الأولى متعهدًا في إدارته الأولى أن يخرج الاقتصاد الروسي من حال «الأزمة النظامية» ليستعيد دينامية النمو فيتحسن مستوى المعيشة، وزاد خلال فترتي رئاسته مقدار التجارة الخارجية خمسة أضعاف، والاستثمار الأجنبي المباشر سبعة أضعاف، وصارت روسيا سابع أكبر اقتصاد في العالم[46].

على الصعيد السياسي الداخلي، رسخت الديمقراطية المستقرة والاتفاق على العقد الاجتماعي وتقويم النظام من زاوية شرعية أدائه ووفائه بالتعهدات وتحقيق التوقعات، واستعادت الحكومة الفدرالية السلطة لتصبح أكثر مركزية في إدارة سياسة البلاد، لتصبح روسيا بلدًا عاديًا ينعم بالاستقرار الداخلي. واختارت مجلة تايم بوتين شخصية عام 2007.

على صعيد السياسة الدولية والإقليمية، اعتمدت إدارة بوتين البراغماتية - الواقعية - الناشطة في المناطق المرشحة أن تكون مصدر تهديد وتحديات أمنية، ولها فيها مصالح.

---

(46) Valentine Feklyunina, *The International Economic Crisis and the Post-Soviet States* (New York: Routledge, 2014).

-4-

تحديات عربية لأمن روسيا

تقف الصلة بين ظاهرة «الإسلاموية» والقوقاز الكبير ووسط آسيا في مقدم التحديات الآتية من المنطقة العربية - الشرق الأوسط التي يواجهها الأمن الروسي. ويعتقد صنّاع القرار الروس أن الغرب يستخدم هذه الظاهرة لإضعاف روسيا وتفكيك فدراليتها في سياق «تصدير الأنموذج الانفصالي» الذي نفّذه في كوسوفو، ويستثمرها للهيمنة على المنطقة. كما يتهمون السياسة الأميركية، القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بطريقة غير شرعية، بالوقوف وراء تفشي هذه الظاهرة، ويرون أن الغرب يتعامل معها بطريقة انتقائية توجهها أجندة جيوسياسية تستهدف أمن روسيا، وأن التطرف هذا «لعبة في يد لوبي الحرب في الولايات المتحدة»[1].

لا تتفق روسيا مع الغرب في شأن الجهات المرتبطة بظاهرة الإرهاب والمتهمة بالوقوف وراءها ودعمها وتمويلها. فإيران مثلًا كانت في زمن ما دولة مارقة في السياسة الأميركية، بينما كانت شريك روسيا الاستراتيجي، لا تتهمها بالتدخل الديني في القضية الشيشانية. وتسمي موسكو مجاهدي خلق منظمة إرهابية خلافًا لرأي واشنطن، وتخشى الإخوان المسلمين ودورهم في تأجيج المقاومة في الشيشان ضد روسيا الاتحادية، بينما تدعمهم واشنطن في سورية، وإن كانت صنفتهم فرقًا معتدلة تخدم الأهداف الأميركية في

(1) Vitaly Naumkin, «Russia Focuses on Eliminating Middle East Terrorist Threat,» *Russia in Global Affairs* (9 September 2014).

المنطقة وأخرى إرهابية جهادية تهاجم الوجود الأميركي ومصالحه في كل مكان. وفي المعجم الأميركي، فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين وحزب الله في لبنان منظمتان إرهابيتان، لكنهما طرفان في تدبير الأمن والاستقرار والحوار الشرق أوسطي في المعجم الروسي، وتصنف واشنطن حزب العمال الكردستاني إرهابيًا انطلاقًا من حسن العلاقات التركية - الأميركية، لكنه بيد موسكو ورقة ضغط على أنقرة في سياستها تجاه الشيشان.

هواجس موسكو أمنية استراتيجية حقيقية، تمثل كابوسًا لصناع القرار الروس لا يقل خطرًا عن توسّع حلف شمال الأطلسي. فموسكو ردّت على التهديد الذي يمثله هذا التوسع بتحديدها خطوطًا حمرًا، يفرض تجاوزها احتمال اللجوء إلى الخيار النووي[2]، لكن تختلف طبيعة التهديد الأمني الاستراتيجي الداخلي من حيث هوية المهَدِد ووسائله وتكتيكه، حيث ترى موسكو أن الحركات الإسلاموية «أداة سعودية - غربية تُسخّر لإضعاف الأمن الروسي»[3]. وفي حال سقوط القوقاز الكبير في قبضة القوميين الإسلاميين، ربما تختفي الدولة الروسية في شكلها الحالي، وتتم «يوغسلفتها» بدينامية التفكيك بعوامل وتطورات داخلية متتابعة أو بتدخل مباشر من الغرب. يقول بوتين في هذا الاطار: «إذا لم نوقف المتطرفين في الشيشان اليوم فسنواجه غدًا يوغسلافيا ثانية في أراضي روسيا الاتحادية كلها»[4].

---

(2) Pry, *War Scare.*

(3) «Conflict Forum,» *Weekly Comment* (14-21 November 2014).

(4) Fiona Hill, «The Real Reason Putin Supports Assad,» *Foreign Affairs* (March 2013).

تخشى روسيا «تسرّب الإسلامية الراديكالية»[5] من العالمين العربي والإسلامي وانتشارها أكثر مما تخشى خسارة مصالح اقتصادية وعقود التسليح ومواقع تستخدمها منصات لعرض قوتها عالميًا أو توسيع نفوذها في مواجهة الولايات المتحدة والغرب. أصبحت المطالب السياسية والمظالم الاجتماعية والاقتصادية في الشيشان ذريعة للغرب وبعض أنظمة المنطقة العربية والشرق أوسط والمتحالفة معه للتدخل في الشؤون الداخلية الروسية بذريعة التدخل الإنساني الذي أصبح مبدأ في السياسة الدولية يستخدمه الغرب من أجل التغلب على حاجز مبدأ السيادة الوطنية الذي تصونه قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتتمسك به روسيا بقوة. وأشار بوتين في صيف 2000 إلى مهمات القوات العسكرية الروسية في سياق إعادة الثقة بصدقية قدراتها على الاستجابة للتحديات، قائلًا إن التدخل الإنساني الذي مارسته الولايات المتحدة والغرب ليس إلا ذريعة «لإعادة صوغ خريطة العالم، ولممارسة الضغط على عملية وضع قواعد إدارة الأزمات في العالم، ومن أجل فرض قيم الغرب وشرعيته»[6].

تنشط السياسة الخارجية الروسية في مواجهة تهديدات أمنية آتية من كيانات غير دولتية في العالمين العربي والإسلامي، تعتمد التعبئة الدينية الجهادية التحريضية الانفصالية، وتحظى بتمويل جزيل وبغطاء سياسي. وروسيا من أكثر الدول المطالبة بمواجهة هذه

---

(5) Ruslam Pukhov, «Why Russia Is Backing Syria,» *The New York Times* (6 July 2012).

(6) Roy Allisok, *Russia and the West and Military Intervention* (Oxford: Oxford University Press, 2013), pp. 104-105.

الظاهرة، بتجفيف منابع تمويلها وأطر دعمها السياسي والإعلامي والتحريضي[7]، وتحمّل دول الخليج، ولا سيما السعودية، مسؤولية هذا النشاط، لذلك تسعى إلى الضغط على الرياض لمنع ذلك[8]. ولا يتوقف هاجس روسيا عند عتبة وسط آسيا[9]، بل يتجاوزها خشيةً من تفشي ظاهرة الجهاد في الداخل الروسي، حيث يقدّر عدد المسلمين بنحو 20 مليونًا[10].

بعد انتشار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، غدت ظاهرتا «الإرهاب» و«التطرف الإسلامي» من دوافع تقرّب روسيا من دول عربية ليس لها فيها فرص عقود تسليح أو تجارة، كالأردن مثلًا، لكن فيها جالية شيشانية يمكنها أن تمد الحركة الشيشانية بالدعم المادي والتأييد وغيرها. وتحاور موسكو قطر التي اتسعت رقعة خطابها ومنهجها ونشاطها إقليميًا وعالميًا، وجرت على أرضها عملية اغتيال سياسي له صلة بالشيشان، وكذلك الإمارات العربية المتحدة كمصدر للتمويل. كلما طرأت أزمة داخلية روسية ذات صلة بالبيئة العربية - الشرق أوسطية، تعمد موسكو إلى التحرك الإقليمي، منطلقة من التطورات في بيئتها الداخلية. فعندما وقعت

(7) Robert O. Freedman, «Russia, Israel, and the Arab Israel Conflict: The Putin's Years,» *Middle East Policy*, vol. 17, no. 3 (2010), pp. 51-63.

(8) Shirine T. Hunter: *Islam in Russia: The Politics of Identity and Security* (New York: Routledge, 2004), p. 28; «Islam in Post-Independence Central Asia: Internal and External Dimensions,» *Journal of Islamic Studies*, vol. 7, no. 2 (1996), and Stephen T. Blan, «Russia: The Gulf and Central Asia in New Middle East,» *Central Asia Survey*, vol. 13, no. 1 (1994).

(9) Yaacov R'oi, *Islam in the CIS: A Threat to Stability* (London: The Royal Institute of International Affairs, 2001).

(10) Ahmed Rashid, *Jihad: The Rise of Militant Islam in Central Asia* (New York: Yale University Press, 2002).

هجمات في عام 2004 راح ضحيتها 332 شخصًا، توجه بوتين إلى المنطقة وزار تركيا لكسب الدعم لخطواته باعتبار أن ما أقدمت عليه روسيا من الشؤون الداخلية الروسية.

يمثل البعد الأمني لوحدة روسيا الاتحادية وسيادتها واستقلالها الدافع الأول للنشاط الروسي في المنطقة، إضافةً إلى الاعتبارات الجيوسياسية لقوة كبرى تسعى إلى استعادة هيبتها ومكانتها العالمية، وقدرتها على عرض قوتها متى احتاجت إلى ذلك، وتعزيز نفوذها بالقوة الناعمة غير الأيديولوجية، والتنافس مع الولايات المتحدة، ولو لم يبلغ هذا التنافس مستوى التكافؤ، والحفاظ على مكاسبها من عقود التسلح والتجارة.

تحاول روسيا تحقيق ذلك من خلال:

- تطوير علاقات التعاون الثنائية مع الأقطار العربية كلما سنحت لها الفرصة.

- تعزيز التعاون المؤسسي الإقليمي من خلال التنظيمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، حيث رحبت موسكو بقرار جامعة الدول العربية في 7 أيلول/ سبتمبر 2014 تأسيس مظلة عربية لا تغلق بابها على التعاون مع الآخرين، تصديًا لانتشار تنظيم داعش وتعاظم نفوذه.

- رفع مستوى التعاون مع الغرب في مواجهة الإرهاب والتطرف الإسلامي، مع التحفظ على سياساته وعملياته في حال تناقضها مع المصلحة الروسية، كما هي الحال في سورية، حيث اكتفت موسكو بخطاب سياسي يشجب قرار الرئيس الأميركي باراك

أوباما في أيلول/ سبتمبر 2014 شنّ ضربات جوية على أهداف لداعش في سورية والعراق، ودعت إلى التعاون مع الشرعية الدولية في احترام سيادة الدول وألا تكون هذه الأفعال خرقًا سافرًا للقانون الدولي، وهذا موقف تتمسك به روسيا، وتعدّه من ثوابت سياستها الدولية والإقليمية.

- تعزيز التعاون مع البلدان العربية في مجال التسلح، حيث عقدت صفقات أسلحة مع العراق ومصر لمواجهة تحديات الأمن الداخلي المتصلة بالإرهاب، من جهة، والسعي إلى العودة إلى سوق السلاح الذي لم تستجب الولايات المتحدة لطلباته لاعتبارات سياسية أميركية، وخشية من انتشار السلاح ووصوله إلى الجماعات المتطرفة.

- استخدام القوة الناعمة لكسب التأييد والتعاطف مع الموقف الروسي من القضايا العربية، وتفهم سياساته في شأنها، مثل الموقف من سورية والعلاقات بإيران.

- ربط الدبلوماسية الروسية تفسيرها التطورات في المنطقة بمواقف الرأي العام العربي الذي يحمّل الولايات المتحدة مسؤولية ما يجري، وتأكيد خطأ الظن بصدق نيات واشنطن في تدخلها في المنطقة، في ظل تآكل نفوذها بعد ما جرى في أفغانستان والعراق وليبيا وسورية ومصر واليمن.

- اتباعها خيار المسارات المتعددة في علاقاتها بالدول التي تحتضن التيارات الإسلامية أو تدعم بالمال والسلاح والتي تستثمر التنافس لتأجيج الصراع بالنيابة بين الأقطاب الإسلامية:

السلفية (الخليج العربي بأجنحته المختلفة) والمعتدلة (مصر وتركيا) والشيعية (إيران والعراق واليمن). يتضح ذلك من زيارات المسؤولين الروس إلى عواصم المنطقة، ومن المبادرات التي يقدمونها، ومن الخطاب السياسي المعتمد.

- تأكيدها اختلاف تعاملها مع الإسلام عن التعامل الغربي، وتضامنها مع توجهات منظمة التعاون الإسلامي (أصبحت روسيا عضوًا مراقبًا فيها لأنها البلد الأوروبي الغربي الذي يضم أكبر جالية مسلمة)، وأدائها باعتبارها همزة الوصل بين الغرب والشرق جيوسياسيًا وثقافيًا، والجار الأقرب جغرافيًا إلى العالمين العربي والإسلامي.

- التفريق بين الإسلام و«الإسلام السياسي» في استراتيجية مابعد الحرب الباردة، حيث صرح بوتين أمام البرلمان الشيشاني في كانون الأول/ ديسمبر 2005، بعد هزيمة الحركة الشيشانية أن «روسيا هي المدافع الأمين والموثوق به عن مصالح العالم الإسلامي، وهي أفضل شريك وصديق لهذا العالم».

- أداء دور الوسيط النزيه في تسوية الخلافات البينية العربية - العربية والداخلية.

- تحدي إرادة الولايات المتحدة في بعض القضايا العربية، مثل الموقف من الاستيطان الإسرائيلي وعجز الإدارات الأميركية في ثني إسرائيل عن بناء المستوطنات، من خلال استخدام علاقاتها الجيدة بإسرائيل.

-5-

روسيا والصراع العربي - الإسرائيلي

مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، شهد موقف روسيا من الصراع العربي - الإسرائيلي تحولًا جوهريًا، لسببين: أولًا، طرأ على النظام الدولي تحولات بنيوية في توزيع القوة عالميًا، فانحدرت مرتبة روسيا من قوة عظمى إلى قوة تبحث عن هوية؛ وثانيًا، أفضت حرب الخليج الثانية إلى اتفاق أوسلو الذي جعل فلسطين وإسرائيل طرفين متساويين قانونيًا، لكن ليس عمليًا. فهذا الاتفاق كان نتيجة تفاوض مباشر بين الطرفين برعاية دولية، تعهدت مواثيقه ببلوغ تسوية سلمية نهائية، وهو اتفاق شامل جسّد الإرادة السياسية للفلسطينيين، يعترف الطرفان بموجبه، ومعهما الدول العربية، بانتقال النزاع من الميدان العسكري إلى طاولة المفاوضات السياسية. وتعزز الاتفاق بالاعتراف المتبادل وتعهد التزام المواثيق والأعراف الدولية، وحظي بتأييد القوى الكبرى والمنظمة الدولية.

أولًا: فرص سانحة ومصطنعة

مرّت السياسة الروسية تجاه القضية الفلسطينية في مرحلتين أساسيتين، تخللتهما فترات تحول في الاهتمام العام لا في جوهر الموقف: الأولى في عهد يلتسين، حين لم تكن القضية الفلسطينية ضمن أولويات القيادة الروسية بسبب توجه السياسة الروسية نحو التقرب إلى الغرب وتجنّب التنافس معه في مناطق تعارض المصالح، وكانت روسيا في ذلك خائرة القوى بسبب التحول

السياسي فيها. وكان أندريه كوزيريف قد قدّم في هذا العهد مصالح روسيا مع إسرائيل على مصالحها مع العرب، منطلقًا من ترجيحه الليبرالية والتعددية والرأسمالية لا الأنظمة العسكرية المحافظة والدينية المعادية للغرب. إضافة إلى ذلك، أراد كوزيريف الحفاظ على دعم اللوبي الإسرائيلي لسياسته، فضلًا عن أن مليون إسرائيلي يتحدرون من روسيا. أما الثانية فكانت بعد تعثر سياسة الانفتاح على الغرب، وتحدي حلف الناتو والاتحاد الأوروبي روسيا في حديقتها الخلفية، ووصول يفغيني بريماكوف إلى وزارة الخارجية الذي سعى إلى استعادة روسيا هيبتها كقوة كبرى، وتوسيع التعاون في عقود الأسلحة والتقانة، فتوجه إلى الشرق الأوسط بمقاربة براغماتية عقلانية جديدة، تحمل في طياتها استمرار النهج السوفياتي، علمًا أنه أدرك أن حيّز الحركة السياسة الروسية في المنطقة ضاق كثيرًا.

في نيسان/ أبريل 1996، هاجمت إسرائيل حزب الله في جنوب لبنان، فسنحت الفرصة لدور روسي إقليمي في قضية يسميها العرب قضيتهم المركزية. فاستند بريماكوف إلى إرث روسيا «السوفياتي» لاستعادة دور أساس كانت تؤديه في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، وإلى حسن اطلاعه على تفصيلات هذا الصراع، فجال في إسرائيل ولبنان وسورية عارضًا وساطته. لكن هذا كان أقصى ما يمكن روسيا أن تقدمه في ذلك الوقت. وعوّل بريماكوف على رصيد روسيا في التأثير في سورية، الطرف المباشر في الأزمة، وفي إيران ظهير حزب الله، بيد أن شمعون بيريز، رئيس الحكومة الإسرائيلية، لم يكن متحمسًا لقبول العرض الروسي، ما دامت واشنطن الآمرة الناهية في تدبير هذه الأزمة وإدارتها كطرف خارجي له صدقية عالية وتأثير بالغ في مواقف الدول العربية. كما لم

يكن موقف وارن كريستوفر، وزير الخارجية الأميركية، إيجابيًا وأبلغ الروس «أننا قادرون على التعامل مع هذه الأزمة من دونكم»[1].

أدركت إسرائيل أن موسكو تعجز عن الضغط على العرب، فيما تستطيع واشنطن ذلك. ففي رأي القيادة الإسرائيلية، لم تكن موسكو تتمتع بنفوذ كافٍ يمكّنها من تغيير سياسة العرب، إذ لم تكن الدول العربية تتلقى مساعدات أو هبات روسية كما كانت تتلقاها من الاتحاد السوفياتي، وبالتالي لا كلمة أمر أو نهي روسية قادرة على فرض أي أمر على العرب. فما كان أمامها إلا التلويح بالتضييق على عقود التسليح والتقانة، وهذا لا يصب في مصلحتها. فإن فعلت، فذلك يعني خسارتها سوق سلاح شرق أوسطية هي بأمسّ الحاجة إليها، بسبب مواجهتها أزمة اقتصادية في التصنيع العسكري. إضافة إلى ذلك، لم ترَ إسرائيل مصلحةً لها في دور روسي وسيط في صراع لا يُعرف له نهاية.

ما رأى العرب، من جهتهم، قوة خارجية غير الولايات المتحدة يمكنها التدخل لمصلحتهم، على الرغم من أن روسيا قادرة على دفع واشنطن إلى «انخراط مبكر» في إدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، بعدما دأبت واشنطن على أن تتدخل في هذه الأزمة حين ينضج حل يصبّ في مصلحة إسرائيل، لا العرب. وأغفل هؤلاء أن الولايات المتحدة صمام أمان إسرائيل وحدها، وأن التعاون الأميركي - الإسرائيلي لا يضاهيه أي تعاون أميركي - عربي، لا كمّا ولا نوعًا. فبين واشنطن وتل أبيب اتفاقات تعاون

---

(1) Robert H. Donaldson and Joseph L. Nogee, *The Foreign Policy of Russia: Changing System, Enduring Interests* (New York: Routledge, 2015), pp. 325-329.

استراتيجي، تلزم الأميركيين تعهدات لا نظير لها. وبما أن لا صمام أمان دولي للعرب، فإن روسيا تمثل خيارًا مثاليًا لأداء هذا الدور، على المستوى الدبلوماسي في أقل تقدير. وما كانت روسيا لتخيّب ظن العرب في ذلك، فهي نفسها تسعى إلى فرصة لأداء هذا الدور، لأنه لا يمثل تحديًا لعلاقاتها بالولايات المتحدة وإسرائيل. فهي تدرك حدود حركتها ومجالها، لذلك تقارب الصراع العربي - الإسرائيلي ببراغماتية واقعية عقلانية.

يواجه الدور الروسي في إدارة الأزمة العربية - الإسرائيلية تحديًا يتمثل في بحث العرب عن طرف يعينهم على تحقيق توازن استراتيجي - سياسي وعسكري - مع إسرائيل. بيد أن التحديات التي يفرضها هذا الدور منعت روسيا من أدائه. فالموازن يوظف قوته ومنزلته الدولية للتقريب بين مواقف الطرفين، أو خفض سقف مطالبهما، أو عرض حلول وحلول بديلة. وبالتالي، على الوسيط في هذه المسائل أن يكون قوة كبرى معترفًا بها، وهذا ما لم ينطبق على روسيا كما انطبق سابقًا على الاتحاد السوفياتي الذي كان يرجّح التوازن في أزمات الشرق الأوسط حين يستنجد به العرب. وحين لا ترغب الولايات المتحدة في - أو لا تستطيع - إجبار إسرائيل على قبول صيغة حلّ ترفضها، وتحول في الوقت نفسه دون إتاحة الفرصة لدور روسي وسيط إلا متى تعذّر فتح قنوات اتصال بالطرف الآخر في الأزمة (مثل حزب الله أو حماس)، يجد الجانب العربي نفسه عاجزًا عن إقناع واشنطن بالضغط على إسرائيل، وعن إقناع موسكو بدعمه بمعزل عن مجالها وقدرتها ومصالحها مع الولايات المتحدة وإسرائيل، خصوصًا أن موسكو تقدّم هذه المصالح على علاقاتها بالدول العربية. إضافة إلى ذلك، لا يلوذ العرب بروسيا - ولا تتوقع

روسيا أن يلوذوا بها - في مرحلة مبكرة من أزماتهم لأنهم يدركون أن واشنطن هي الطرف الخارجي القادر على الضغط على إسرائيل. كما تحرص موسكو على علاقاتها بإسرائيل، فلا تريد الإضرار بها من خلال موقف يميل إلى العرب.

توظف موسكو علاقاتها العربية لتعزيز علاقاتها بإسرائيل. ففي مسألة تسليم سورية صواريخ S300 - بعيدة المدى، على سبيل المثال، نفت موسكو عقد أي صفقة من هذا النوع مع سورية وإيران وأخّرت تنفيذها، في تكتيك أرادت منه الضغط على إسرائيل كي تستجيب لها في تقديم تنازلات على طريق حل الصراع العربي - الإسرائيلي، أو لتعزيز علاقاتها التجارية بتل أبيب وتعاونها التقاني معها في مجالات تفتقر إليها روسيا، أو حتى تقديم الدليل على أهمية دور روسيا في المنطقة، لأنها قادرة فعليًا على الإخلال بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي، من خلال التلويح بنيتها تسليح سورية أو إيران بمنظومات دفاعية تقيّد حرية إسرائيل في تنفيذ عمل عسكري تلجأ إليه وقائيًا كلما تحسنت قدرات سورية الدفاعية. على الرغم من ذلك، لا تترجم روسيا خيارها هذا واقعًا عمليًا، لأن هذه الخطوة توتّر علاقاتها بإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية والغرب[2].

لا تسعى إلى أن تكون روسيا حاضرة في سياسة المنطقة، خصوصًا في الصراع العربي - الإسرائيلي، إنما العرب من يفعل ذلك. فإسرائيل لا تريد على طاولة المفاوضات طرفًا ربما تدفعه مصالحه إلى الضغط عليها، وربما يدفعه توقه إلى أداء دور ما إلى

---

(2) Alfred Wittstock (ed.), *The World Facing Israel - Israel Facing the World: Images and Politics* (Berlin: Frank and Timme, 2011).

مزاحمة الولايات المتحدة التي تكفلت بإتمام التسوية السلمية من خلال مبادرات قامت بها الإدارات الأميركية كلها، مبنية على ثوابت سياسية وتصورات استراتيجية ومناورات تكتيكية[3]. إضافةً إلى ذلك، وخلافًا للولايات المتحدة، تبادر روسيا إلى معالجة هذه الأزمة من دون أن تطور رؤية استراتيجية للتسوية طوال عقود الصراع العربي - الإسرائيلي[4].

في بعض الأحيان، يلحّ العرب على موسكو كي تكون وسيطًا في صراعهم مع إسرائيل، كما طلب الرئيس المصري السابق حسني مبارك في صيف 1997، بينما تطلب إسرائيل من موسكو أن تكون جاهزة للتحرك عند الحاجة. وبالتالي، فإن روسيا ليست قوة كبرى لها دور تاريخي موروث من الاتحاد السوفياتي، ولا الدول العربية من يحدد الدور الروسي في المنطقة، وهذا خير مؤشر إلى الحال التي آلت إليها روسيا في المنطقة. وفي هذا الشأن صرح بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، للروس في آذار/ مارس 1997: «لا يجتمع طباخان في مطبخ واحد في وقت واحد». ولا ريب في أن روسيا لا تتوانى عن أداء أي دور حتى لو رُسم لها مسبقًا وتعرف حدوده. ويقع بعض اللوم في ذلك على السياسة العربية التي ذهبت بالتدريج في اتجاه تحجيم أدوار الفاعلين الدوليين في القضية الفلسطينية، فضيّقت هامش الحركة أمام قوة مثل روسيا التي تريد أداء دور بناء وفاعل، شأن أي قوة كبرى، فيما سهلت على الولايات

---

(3) Daniel C. Kurtzer, «American Policy, Strategy and Tactics,» in: Daniel C. Kurtzer, eds., *Pathways to Peace: America and the Arab-Israeli Conflict* (New York: Macmillan, 2012), pp. 193-209.

(4) Primakov, «Multipolar World».

المتحدة وإسرائيل مهمة تحجيم دور روسيا كقوة الكبرى. وثمة أسباب أخرى لضعف الدور الروسي في مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي، وهي غياب مقومات الدور الفاعل والإيجابي مع غياب المصالح الاستراتيجية الحيوية، وخضوع هذا الدور لبنية العلاقات الروسية - الأميركية، خصوصًا أن الولايات المتحدة خرجت من حرب الخليج الثانية قوة مهيمنة في الشرق الأوسط والخليج العربي، وأن روسيا تحرص على ألا تبادر إلى التدخل في أي أزمة مهمة استراتيجيًا للولايات المتحدة، بل تنتظر أن يوكل إليها دور ما، أو تسعفها الأوضاع فتوجد لنفسها دورًا ما بفضل تورط جانب في الأزمة تربطه بها علاقات تاريخية أو مصالح مشتركة، كحزب الله أو حماس أو إيران على سبيل المثال.

تعود إدارة روسيا أزمات الصراع العربي - الإسرائيلي في بعض جوانبها إلى أنه لا يمكنها الوقوف موقف المتفرج، لذلك تتقدم لتبرهن على أنها لا تزال الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي. وتحظى بالتأييد عندما تقوم بدور الوسيط لدى الدول العربية أو تستجيب لندائها بالتحرك، إذ ليس من الحكمة أن يترك العرب يواجهون وحدهم الولايات المتحدة أو جبهة أميركية - إسرائيلية، وما دام أن أفضل موقف تفاوضي هو ذاك الذي يرتكز على موقع التوازن، فلا بد للعرب من أن يعضدوا موقفهم بسند خارجي، وليس ثمة موازن للولايات المتحدة غير روسيا التي إن كانت تعجز عن محاكاة الاتحاد السوفياتي في دوره الموازن في الحرب الباردة، كما في حرب 1973، فإنها تستطيع تحقيق ذلك بالدبلوماسية ما دام لا يترتب عنها تكلفة مادية مباشرة أو الإضرار بالعلاقات الروسية - الأميركية أولًا والإسرائيلية - الروسية ثانيًا، وهذه فرصة تتحيّنها

روسيا لتعيد إلى دورها الهيبة والصدقية، لذلك يقع على العرب أن يأتوا بالمقاربة التي تشجع روسيا على الإقدام في الصراع العربي - الإسرائيلي من منطلق صاحب دور أساسي.

في صيف 2000، بعد فشل مباحثات كامب ديفيد، تحركت موسكو كطرف دولي معني بالتطورات في المنطقة، لكنها صُدت ولم تُدع إلى حضور مؤتمر شرم الشيخ (حضره بيل كلينتون وياسر عرفات وإيهود باراك وحسني مبارك وكوفي أنان وخافيير سولانا). إلا أن استبعاد روسيا بسبب ضعف وساطتها المباشرة في الصراع العربي - الإسرائيلي لم يثن موسكو عن أداء دور في ترميم العلاقات العربية - العربية والفلسطينية - الفلسطينية. ففي عام 2005، استقبلت موسكو خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي في حركة حماس، وكان ذلك اعترافًا بهذه الحركة، وتأكيدًا أن لموسكو أدواتها المؤثرة في مواقف أطراف لا تحاورهم واشنطن وتل أبيب، وبالتالي تستطيع أن تكون وسيطًا. كما أرضت موسكو الرأي العام العربي، موحية بأنها لم تحد عن دعم القضية العربية. وكان لهذا الاستقبال سببان: **الأول**، تعلم موسكو أن لحماس نفوذًا في الشيشان، لذا سيرحب الشيشان بموقفها من جهة، وستوقف حماس تدخلها في الشيشان من جهة أخرى؛ **الثاني**، تدرك إسرائيل أن حماس جزء أساس في عملية التسوية السلمية، لكنها ترفض إجراء حوار مباشر، وروسيا طرف ثالث مؤهل لأداء دور إيجابي في هذه المسألة (العضو الوحيد في اللجنة الرباعية التي استقبلت حماس) من خلال الضغط على حماس بشكل مباشر أو بالتنسيق مع دول عربية مثل مصر وقطر والسعودية.

فازت حماس في الانتخابات التشريعية في قطاع غزة، فعدّت

موسكو ذلك تعبيرًا ديمقراطيًا عن الإرادة الفلسطينية لا بدّ من احترامه دوليًا، كما قال وزير خارجيتها سيرغي لافروف الذي شدد في الوقت نفسه على أن تعتمد حماس الحوار السياسي والحل التفاوضي للقضية الفلسطينية، وأن تنبذ العنف (الكفاح المسلح)، وأن تعترف بدولة إسرائيل[5]. ومع تولي حماس السلطة الفعلية في غزة في عام 2007، زادت أهمية دور موسكو في معادلة الحل كطرف يمكنه التأثير في حماس. وطلب إيهود أولمرت من الروس الضغط على حماس «لتعترف بدولة إسرائيل، ولتنبذ العنف ضد إسرائيل ولتقبل بالاتفاقات القائمة كلها»، ورأى لافروف أن ذلك «غير واقعي في الوقت الراهن»[6]، في إشارة إلى أن موسكو هي صاحبة القرار في تحديد طبيعة تحركها ومجاله وتوقيته، وأن أداء مثل هذا الدور يستدعي أن تسمع إسرائيل ما تعرضه موسكو كطرف مستقل وقوة كبرى في سياسة المنطقة، وكوسيط لا يمكن الاستغناء عنه في سياسة المنطقة. على الرغم من كل هذا، لا بد من الاعتراف، بواقعية، بأن روسيا لن تتمكن من أداء الدور الذي قام به الاتحاد السوفياتي سابقًا.

ثانيًا: سياسة متوازنة

في الوقت نفسه، تمثل عودة روسيا إلى أداء دور في القضية الفلسطينية تأكيدًا لإسرائيل بأنها تتشارك معها في بعض المواقف.

(5) Mike Bowker, *Russia, America and the Islamic World* (Hampshire: Ashgate Publishing Company, 2017).

(6) Wittstock (ed.), p. 141.

وكان بوتين يتعاطف مع «قلق إسرائيل» في مسألة العمليات الفدائية انطلاقًا من قطاع غزة[7]. وقال لافروف: «ما تواجهه إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة مشابه لما واجهته موسكو في الشيشان». وعندما شن تنظيم القاعدة هجومًا على السعودية في أيار/ مايو 2003، قارن بوتين بين الهجوم وما يجري في الشيشان[8]، ليبرهن أن قلق روسيا على أمن الدول العربية وقلقها على أمن إسرائيل سيّان، وأن الدول الثلاث تواجه تهديدًا مشتركًا، وأن موقف موسكو يتحلى بالتوازن.

على الجبهة الفلسطينية الداخلية، قامت موسكو بدور الوسيط بين حركتي فتح وحماس، حيث يرحب محمود عباس بدور روسيا التي تعترف بأنه «قائد الشعب الفلسطيني كله»[9]، مثلما ترحب حماس بالوساطة لأن «روسيا طرف موضوعي ونحن نرحب بوساطتها»[10]. هكذا، راكمت موسكو رصيد ثقة بأدائها دور الوسيط النزيه ذي الصدقية والنيات الحسنة الذي لا يمكن للعرب الاستغناء عنه في ترميم العلاقات الخلافية البينية وفي الصراع العربي - الإسرائيلي. ولم تحاول موسكو بدبلوماسية الوساطة أن تكون بديلًا من السعودية ومصر وقطر، بل كان دورها مكمّلًا لأدوار هذه الدول، يرفد إمكان السياسة العربية رسم إطار متعدد الأطراف، وظيفته تطويق الأزمات

---

(7) Vitaly Naumkin, «Moscow Treads Lightly in Gaza,» *Al-Monitor* (24 July 2014).

(8) Joel Peters and David Newman, *The Routledge Handbook on the Israeli-Palestinian Conflict* (New York: Routledge, 2013), pp. 327-331.

(9) «Abbas Open to Russian Mediation,» BBC News (30 July 2007).

(10) «Hamas Praises Russia Efforts to Resume Hamas Fatah Talks,» *People's Daily* (1 August 2007).

والخلافات البينية المتصلة بالقضية الفلسطينية وإدارتها وتسويتها من جهة، والتنسيق مع روسيا في مسعى لتسوية عادلة للقضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية، والتي تتمثل في حل الدولتين الذي تؤيده روسيا، من جهة أخرى.

حرصت روسيا على توازن موقفها من القضايا العربية، مع الميل إلى العرب حينًا وإلى إسرائيل أحيانًا ما دامت الفرصة سانحة لها كي تؤدي دورًا في سياسة المنطقة، منطلقة من أنها قوة كبرى تعترف بها الولايات المتحدة وإسرائيل. يأتي في مقدم الثوابت الروسية حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم وبدولتهم المستقلة ذات السيادة الكاملة والقادرة على البقاء، يُنشئونها بالوسائل السلمية تحت مظلة الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي مسألة إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد - وهذا ما يراه بعض الفلسطينيين حلًا أخيرًا أو تكتيكًا تفاوضيًا للضغط على المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل - لا تلتزم موسكو موقفًا محدّدًا. فعندما أعلن عرفات عزمه تنفيذ تلك الخطوة ردت موسكو: «يجب دراسة الأوضاع والتوقيت جيدًا»[11]. ولا تتفق موسكو مع قول بعض المسؤولين الفلسطينيين بتطابق المواقف بين البلدين، فلفت لافروف نبيل شعث في كانون الثاني/ يناير 2004 إلى أن وصف المواقف الروسية والفلسطينية بأنها متطابقة لأغراض إعلامية ليس أمرًا صحيحًا، كما أكد بوتين ولافروف أن «المقاربتين

---

(11) Mark N. Katz, «Putin's Pro-Israel Policy,» *The Middle East Quarterly*, vol. 12, no. 1 (Winter 2005), pp. 1-10.

الروسية والأميركية لهذه المسألة لا تختلفان»[12]. وتشكو موسكو دائمًا ضيق مجال حركتها، ففي بعض الأحيان لا تستطيع توجيه الرباعية في مسار يُرضي الفلسطينيين[13]، فدورها كوسيط يأتي في المرتبة الثالثة، بعد دوري واشنطن وباريس[14].

تتيح عملية التسوية السلمية لروسيا أن تكون صاحبة دور المبادر والمعطل والمُسهل في السياسة الإقليمية، التي هي بوابة لمنزلتها في السياسة الدولية. فهي عضو صاحب حق النقض (فيتو) في مجلس الأمن وفي الرباعية، وترى موسكو أن القضية الفلسطينية سبب لعدم الاستقرار والإرهاب في المنطقة، لكن حظوظ قيام الدولة الفلسطينية ضعيفة، «لأن الولايات المتحدة ستنقض مثل هذا القرار»، كما قال فيتالي تشوركين، مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة[15]، «وروسيا غير قادرة على تغيير الواقع الميداني».

تأسيسًا على ذلك، تبقى حركة السياسة الروسية في القضية الفلسطينية معتدلة وحذرة ومتوازنة ومترددة ودفاعية ومبادرة في آن واحد. وخلافًا للاتحاد السوفياتي، لا تحوّل روسيا القضية الفلسطينية مواجهة روسية - أميركية - غربية - إسرائيلية،

---

(12) *Izvestia* (30 May 2001).

(13) Khalid Elgindi, «The Middle East Quarterly: A Post Mortem,» The Saban Center for Middle East Policy at Brooking, Analysis Paper, no. 25 (February 2012), pp. 1-52.

(14) Nahla Yassin-Hamdan and Fredric S. Person, *Arab Approaches to Conflict Resolution* (New York: Routledge, 2014), p. 92.

(15) «Russia Offers Support to Palestinian Statehood,» *Russia Beyond the Headlines* (23 October 2014).

ولا تتوسّلها للانخراط في السياسة الشرق أوسطية طرفًا لا يتهيّب عواقب هذا الانخراط السلبية على مصالحها الحيوية.

ثالثًا: ملاحظات على الموقف الروسي

على الرغم مما سبق، لا بدّ من الاعتراف بأن روسيا استعادت بعض عافيتها وثقتها بنفسها كقوة كبرى لها خبرتها السياسية ومهارتها الدبلوماسية ودوائرها المعنية بشؤون المنطقة في المجالات الأمنية والاقتصادية والمتصلة بالطاقة والتقانة وعقود السلاح. وبالتالي، لن تصدها التحديات عن التحرك بشكل إيجابي، متجاوزة ضيق الحيز المتروك لحركتها السياسية في إطار القضية الفلسطينية بعد الحرب الباردة، التحولات الجذرية في المنطقة.

في هذا السياق، تظهر بعض الملاحظات التي لا بد من تسليط الضوء عليها:

- ما عاد الصراع العربي - الإسرائيلي قضية العرب المركزية، ولا قضية القوى الكبرى في المنطقة؛ إذ تغيرت البيئتان الدولية والإقليمية جوهريًا، واختلفت الأولويات في أجندات الدول العربية والإقليمية والقوى الكبرى.

- أصبح دور موسكو غير الأيديولوجي أضعف مما كان في الحقبة السوفياتية، فروسيا واهنة وواقعة تحت الضغط الأميركي - الغربي، وتسعى إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع العرب وإسرائيل على حدّ سواء.

- يرتبط موقف روسيا بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية. فموسكو لا تنتهج سياسة ناشطة ومغامرة ومواجهة

لواشنطن في قضية يعدّها الأميركيون مركزية في سياستهم الخارجية، لأنها لا تريد أن تكون المنطقة بوابة حرب باردة جديدة تفتح عليها جبهات واسعة، مع يقينها أن مفاتيح الحكومات العربية موجودة في واشنطن. فالروس اليوم لا يستطيعون تقليد «فن إدارة أزمات الحرب الباردة» الذي ابتكره السوفيات، لذلك لن تكون سببًا في تأجيج جبهة القضية الفلسطينية، ولن تنغمس فيها إلى مستوى دور الفاعل المحدد لتطورها، وتكتفي - بواقعية - بأداء دور الراكب في المقعد الخلفي في هذه الأزمة، لا في مقعد القيادة.

- يخطئ من يظن أن موسكو مستعدة لتبني سياسة تغيّر الوضع القائم اليوم، فالسوفيات أخفقوا في ذلك وكانوا في أوج قوتهم. ويدرك الروس أن التفوق الاستراتيجي التقليدي والنووي الإسرائيلي يحول دون نشوب حرب عربية - إسرائيلية، وهم لن يخطوا خطوة يمكن أن تربك هذا التفوق، أو أن تحقق توازن قوة في المنطقة، لذا ينادون دائمًا بالحل السلمي، ويسمونه بديلًا استراتيجيًا بعدما أقرّه العرب في مبادرتهم الجماعية، وحصل على التأييد الدولي.

- خطف الملف النووي الإيراني اهتمام الدبلوماسية الروسية على حساب القضية الفلسطينية؛ إذ يسّر هذا الملف لموسكو فرص تدخل أكثر ومجال حركة أرحب وأداء دور أنشط وأكثر إيجابية من القضية الفلسطينية، ما دعّم حضورها في السياسة الإقليمية، وعزز تأثيرها في علاقاتها مع الأميركيين والإسرائيليين والعرب، خصوصًا الخليجيين. وليس مستبعدًا أن تردّ موسكو موقف العرب منها في سورية إلى ضغط عليها لتعيد النظر في تعاونها النووي مع إيران، لا مع إسرائيل.

- خسرت القضية الفلسطينية في الخطاب والوعي العربيين بُعدها القومي المركزي، السياسي والعسكري، كما فقدت أثر الوعي السياسي في المواجهة القومية الشاملة، لتصبح حبيسة المواجهة المحدودة ميدانيًا، أطرافًا وهدفًا. لذلك، لا ضغط على موسكو، إذ لا خوف من مواجهة شاملة في المنطقة تنعكس سلبًا على مصالح روسيا أو على دورها، ما أزاح عن كاهلها أي إلحاح لأداء دور ناشط ومقدام، ولتقديم مبادرة من طرف واحد كقوة كبرى كان لها تأثيرها الكبير في القضية الفلسطينية.

- بتعاونها مع طهران، صارت موسكو طرفًا في السعي إلى تسوية تمنع التهديد النووي للأمن القومي العربي من الجبهة الشرقية، وتحملت نتيجة ذلك عقوبات لم تتسبب بها القضية الفلسطينية، الأمر الذي جعلها أشد اهتمامًا بالمسألة الإيرانية وأكثر تركيزًا عليها. ومن غير المتوقع أن تربط موسكو بين القضيتين الفلسطينية والإيرانية لتسوية الأزمة بصيغة «المنطقة الخالية من السلاح النووي»، أو أن تضغط على إسرائيل للتخلي عن ترسانتها النووية، علمًا أن الولايات المتحدة نذرت نفسها لتحقيق تفوق إسرائيل العسكري دائم في المنطقة.

- نمت مصالح روسية اقتصادية وجيوسياسية نفطية في المنطقة من تعاون روسيا مع إيران وتركيا في جناحي الوطن العربي الشرقي والشمالي، أي مع أكبر قوتين إقليميتين أصبحتا بوابتين لدور روسي ناشط متعدد الأطراف في نُسق شراكات استراتيجية ثنائية. وتطور هذا التعاون إلى ضرب من «بركس الشرق الأوسط - روسيا» غير استثنائي قابل للتوسع، لا مثيل له في العلاقات العربية - الروسية،

ما دفع روسيا إلى مضاعفة حرصها على ألا يربك الصراع العربي - الإسرائيلي استقرار المنطقة، وإلى أداء دور ناشط ومبادر لحلّ النزاعات دبلوماسيًا.

- يقع الاقتصاد الروسي في دائرة خطر «لعنة الموارد» التي رسمتها أزمة سعر النفط، الأمر الذي يعرّض روسيا للضغط النفطي العربي - لا لإغراء صفقات السلاح - لحثها على القيام بدور أكثر نشاطًا وأكثر إيجابية في الصراع العربي - الإسرائيلي. في هذا الأمر وجهان: **الأول**، يستطيع العرب الضغط على روسيا لتخرج من سياسة الحذر التي تنتهجها كي تؤدي دورًا أكثر إيجابية؛ **والثاني**، تستطيع روسيا أن تستفيد من أسعار النفط في ظل أزمات الشرق الأوسط.

- يخطئ بعض الرأي العام العربي إن ظنّ أن روسيا اليوم هي خليفة الاتحاد السوفياتي، وأنها ستحييه من جديد، وأن دعمها للقضية الفلسطينية لن يتغير، لكن روسيا لن تغيّر توازن سياستها في علاقتها بالعرب وإسرائيل، بسبب هيكل العلاقات الروسية - الأميركية، والمصالح الاقتصادية والتجارية الروسية في المنطقة، وتعاونها التقاني مع إسرائيل، ودور إسرائيل الوازن في رسم العلاقات الروسية - الأميركية - الغربية، ووجود نحو مليون روسي في إسرائيل. وجدير بالذكر أن بوتين أخبر أرييل شارون، رئيس الحكومة الإسرائيلي الأسبق، في تشرين الأول/ أكتوبر 2002: «لن تساعد روسيا أعداء إسرائيل»[16]، فردّ عليه شارون: «إن روسيا صديق صدوق لإسرائيل»[17].

---

(16) Donaldson and Nogee, *The Foreign Policy of Russia.*

(17) المصدر نفسه.

- 6 -

روسيا والربيع العربي:
خصوصية الحالة السورية

تكاد تداعيات الربيع العربي الدولية - الإقليمية - المحلية تحاكي تداعيات نهاية الحرب الباردة في روسيا: تفكك الأمن القومي العربي؛ تضاؤل قوة المركز الجيوسياسي وقدراته؛ تغيّر مهمة المؤسسة العسكرية؛ تحوّل التهديد الأمني من خارجي إلى داخلي؛ غلبة النزعة القطرية على الشعور القومي؛ انقسام أيديولوجي أفقي وعمودي؛ أزمة هوية؛ لا انقلابات بل ثورة قومية وقطرية من الأسفل إلى الأعلى بلباس مدني غير أخضر؛ انتهاء العهود السلطوية والعسكرية؛ انتهاء مركزية الدولة؛ دعوات إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ومحاربة الفساد؛ بداية الحداثة والعلمانية والانخراط في ركب العولمة؛ مواطنة لا قبلية ولا طائفية ولا جهوية؛ خشية من المستقبل.

أولًا: الربيع العربي

أُثيرت أسئلة لا حصر لها غذّت الجدل السياسي والأكاديمي: هل نتج الربيع العربي من تطورات اقتصادية - اجتماعية - سياسية - ثقافية داخلية تاريخية؟ أم هو مشهد أعدّته القوى الخارجية وأخرجته؟ أم كان موجودًا وعجّلت القوى الخارجية تطوره وهي تُحركه وتُوجهه؟ هل هو قصير الأجل أم فجر تحولات تاريخية حتمية؟ هل سيكتسب دينامية كتلك التي عرفتها تجارب عالمية مماثلة أم سيتباطأ زخمه؟ هل «الدولة» محور هذا الربيع العربي أم «الإسلام»؟

الربيع العربي نتاج تطورات اقتصادية - اجتماعية - سياسية - فكرية داخلية دالة على وظيفة الدولة والمجتمع في الأقطار العربية منذ استقلالها، وهو ظاهرة لا يصحّ القول إنها ثمرة مختبرات ومراكز بحوث، أو نظرية صيغت للوطن العربي كي تنقله إلى الألفية الثالثة. إلا أن هذا لا يحول دون أن توظف قوى خارجية هذه الظاهرة بما تمليه عليها مصالحها وقدراتها في التأثير، علمًا أن ثورات الربيع العربي ليست سحابة عابرة، فما ظهر منها هو قمة جبل الجليد فحسب[1].

ثمة أربعة عوامل تُحدِّد طبيعة موقف روسيا من الربيع العربي، وحركة سياستها الخارجية ومجالها بموازاة ثوراته: **أولًا**، فهم صناع القرار الروس لهذه الظاهرة؛ **ثانيًا**، مصالح روسيا وأهدافها في تعاملها مع الربيع العربي، والوسائل المتاحة لها لتحقيق هذا التعامل؛ **ثالثًا**، انعكاسات الربيع العربي على العلاقات الروسية - الأميركية - الغربية؛ ورابعًا، مواقف الأطراف المتنازعة داخليًا والجهات التي تؤيدها عربيًا وإقليميًا.

قوّم الروس ظاهرة الربيع العربي، فرأوا أنها نتيجة عوامل داخلية «دخلت عليها عوامل خارجية مع تطور الحوادث»[2]؛ وأنها تطور اجتماعي نضج فأنشأ بيئة جديدة لحركة السياسة الخارجية الروسية[3]؛ وأنها حالة عدم استقرار اجتماعي - سياسي عبّدت

---

(1) Daniel Byman [et el.], *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East* (Washington, DC: Brookings Institute, 2011).

(2) Vitaly Naumkin [et al.], «Transformation in the Arab World and Russian Interests,» Valdai Discussion Club, Analytical Report (June 2012).

(3) Roland Dannreuther, «Russia and the Arab Spring,» *Russian Analytical Digest*, no. 98 (2011).

الطريق أمام «الهيمنة الإسلامية»[4]. ففي شباط/ فبراير 2014، قال ديمتري ميدفيدف، الرئيس الروسي آنذاك، إن الربيع العربي انقسام اجتماعي يتعذر التكهن بما سيؤول إليه، «فربما يصل إلى السلطة متعصبون، وهذا يعني اشتعال النيران عقودًا مقبلة»، لكنه لم يرَ أن نماذج الشرق الأوسط ستتكرر في روسيا. كما عدَّ امتناع روسيا عن التصويت في مجلس الأمن في قضية ليبيا لم يكن خاطئًا، «بل أعتقد أن هذا القرار يعكس بصورة عامة فهمنا لما يجري في هذا البلد»[5]، مرجحًا كفة العلاقات الروسية - الأميركية على الموقف من الربيع العربي، ومعيبًا بصورة غير مباشرة على إدارة بوتين الأولى بالقول: «يجب ألا تكتسي علاقات روسيا بالبلدان الديمقراطية القائدة بصفات الدفاع والعناد ومركب النقص وعدم الثقة، خصوصًا الخصومة»[6]، خلافًا لموقف بوتين، رئيس الوزراء حينها، الذي قال: «إن السماح لأي طرف أن يفعل ما يحلو له، وأن يقوم بأعمال ضد دولة ذات سيادة، يذكرني بالدعوة إلى الحرب الصليبية في القرون الوسطى»[7]. وعقّب ميدفيدف على رأي بوتين: «تقود هذه العبارات في الحقيقة إلى صدام حضارات»[8].

يرى القوميون الروس أن عدوى الربيع العربي ستنتقل إلى وسط آسيا، خاصرة الأمن القومي الروسي، وستطاول القوقاز

---

(4) Marcin Kaczmarski, «Russia's Middle East Policy after the Arab Spring Revolutions,» *OSW Commentary*, no. 59 (2011).

(5) Dmitri Travin, «Mr. Putin's Crusade,» *Russia Beyond* (30 March 2011).

(6) المصدر نفسه.

(7) Dannreuther, «Russia and the Arab Spring».

(8) Kaczmarski, «Russia's Middle East Policy».

مهددةً وحدة روسيا الاتحادية لأنها تحمل بذور التغيير، وفيها توجهات إسلامية. نظر بعض الكتّاب الروس إلى الربيع العربي نظرة سلبية بسبب ما أفضى إليه من عدم استقرار وخطر نشوب حرب أهلية وهيمنة التيارات الإسلامية والتطرف، ووصفوه بأنه «صناعة غربية بتقنيات سياسية جديدة، يعطي للغرب الذرائع والفرص للتدخل العسكري ضد دول ذات سيادة، وهذا ما تعارضه روسيا بقوة، وتدعو إلى أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة والقانون الدولي»[9]. قال ديمتري روغزن، سفير روسيا إلى حلف شمال الأطلسي، إن الناتو سيوسع عملياته نحو الحدود الجنوبية للحلف، «وعلى الرغم من أنه لم يتوسع نحو الشرق، فإننا لا نستطيع أن نثق بأنه لن يوسع الوصاية على ليبيا، أو لن يلقي قنابله على دمشق»[10]. وأضاف إن أنموذج الربيع العربي في ليبيا يجعلها أول بلد يواجه حربًا صليبية جديدة[11].

في هذه الحرب «الصليبية» منافع لروسيا. فمنذ الحرب الباردة، يزحف حلف الناتو نحو الحرم الروسي من الغرب، ليهدم جداره العازل[12]. وبتوجهه جنوبًا، يجعل الناتو روسيا أو روغزن نفسه «سعيدًا» – كما قال – بأن الحلف «أدار ظهره إلى الشرق، مبتعدًا عن فضاء مابعد السوفيات، ومتوجهًا نحو الجنوب»[13].

(9) Dimitri Trenin, «Russia Tries To Manage Arab Awakening from the Outside,» in: «The Paths of Arab Spring,» *World Politics Review* (4 June 2013).

(10) Andrew Rettman, «Libya War Is NATO of Oil Rich South: Russian Diplomat Says,» *Euobserver* (2 September 2011).

(11) المصدر نفسه.

(12) نعمة، حلف الأطلسي.

(13) Rettman, «Libya War».

لا بدّ من الاعتراف بأن موسكو لم تكن مستعدة للتعامل مع الربيع العربي الذي باغتها انفجاره وانتشاره السريع، فما عرفت أين سيقف زحفه بعد تونس. فليس للروس دراسات عميقة وتحليلية للوطن العربي خلافًا للولايات المتحدة والدول الغربية التي راكمت مؤسساتها البحثية عددًا كبيرًا من الدراسات، ألّفها خبراء عرب ومسلمون. حلّ هذا الربيع على الروس صدمةً لا تختلف كثيرًا عن صدمة انهيار الاتحاد السوفياتي؛ إذ تهاوت أنظمة كانت مستقرة، ما أثّر في عملية صنع القرار الروسي. لذلك، آثرت موسكو الترقب والانتظار، وتأجيل القيام بأي حركة ناشطة. والتأجيل هذا مردود إلى غياب رؤية استراتيجية روسية واضحة المعالم، وليس إلى غياب مصالح روسية في المنطقة[14].

ارتأت موسكو أن تنتهج سياسة براغماتية - واقعية - دفاعية، وأن تُبقي خياراتها مفتوحة، فلا تتبنى موقفًا يضرّ بسياسة «الإعادة» في العلاقات الروسية - الأميركية التي أقرها أوباما وميدفيدف، فتقدمت بمبادرة محدودة، لا لتوجه الربيع العربي بل لتظهر نفسها «وسيطًا نزيهًا»[15]. امتنعت موسكو عن التصويت في مسألة التدخل الأجنبي في ليبيا، لأنها أدركت أن الغرب كان عازمًا على التدخل حتى ولو من خارج نطاق الشرعية الدولية.

في عام 2003، وقفت فرنسا وألمانيا إلى جانب روسيا في

---

(14) James M. Dorsey, «The Arab Revolts: Impacts on Central Asia,» *Commentary*, no. 161 (27 August 2012).

(15) Mikko Patokallio and Julia Saarinen, «On the Wrong Side of the Arab Spring: Russia's Syria Policy,» *Diplomatia*, no. 18 (August 2012).

مجلس الأمن، لكنهم فشلوا في ثني الرئيس الأميركي جورج بوش عن غزو العراق. لكن عندما ترى موسكو أن سياسة الغرب تضر بمصالحها، فإنها تستخدم حق النقض كما فعلت في سورية، وتؤكد مبدأ السيادة الدولية وشرعية التدخل بقرار أممي وقواعد القانون الدولي، وهذا موقف له صلة بالعلاقات الروسية - الأميركية وفهم صناع القرار الروس لدور روسيا كقوة كبرى في النظام الدولي الجديد، كما له أهداف سياسية داخلية، كما حصل في حملة بوتين الرئاسية[16].

ثمة من يرى أن روسيا تخشى أن يزعزع الربيع العربي نفوذها في المنطقة، وأن يضيع عليها فرصها الاقتصادية وصفقات السلاح، لكن الخوف الروسي الحقيقي من وصول حمى هذا الربيع العربي إلى القوقاز في روسيا الاتحادية وإلى وسط آسيا بصبغته الإسلامية المباشرة، أو في رداء ثورات ملونة مجددة، تنفخ فيها قوى خارجية الروح، وتكون ذخيرتها أيديولوجيا إسلامية كمحرك لأهداف سياسية انفصالية[17]. لكن آخرين يرون ذلك مستحيلًا، لأن البيئة السياسية والدينية والإعلامية في القوقاز ووسط آسيا مختلفة عن البيئة السياسية في الوطن العربي. فمن جهة، لا تستجيب الفئات السياسية وتيارات الرأي العام في القوقاز ووسط آسيا للخطاب السياسي التحريضي، إن أتى من الربيع العربي أو من الولايات المتحدة والغرب[18]؛ ومن جهة أخرى، تتجنب واشنطن الاقتراب

(16) Zvi Magen, «Russia in the Middle East,» *INSS Insight* (2011), p. 252.

(17) Margarete Klein, «Russia and the Arab Spring,» Foreign and Domestic Policy Challenges SWP Comments (3 February 2012).

(18) Serge Korepin and Shaliri Sharan, «What Does the Arab Spring Means for Russia, Central Asia and the Caucasus?: A Report of CSIS,» Russia and Eurasia Program (September 2011).

من الحرم الأمني الروسي[19]، لأنها تدرك أن الرد الروسي على ذلك سيكون عنيدًا، لا يهاب اللجوء إلى القوة العسكرية، فالأمر مرتبط بالأمن الروسي بصورة مباشرة[20]. يفرّق أصحاب هذين الرأيين بين صمت روسيا على تسلل الولايات المتحدة وحلف الناتو إلى وسط آسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في الأعوام الأولى من عهد يلتسين من جهة، وموقف روسيا من ذلك في عهد بوتين. ففي المرحلة الأولى، لم تجد الولايات المتحدة مقاومة روسية، لأن موسكو حينذاك كانت ضعيفة، منصرفة إلى تدبير مشكلاتها الداخلية، فلم يكن وسط آسيا ضمن أولوياتها. أما روسيا في عهد بوتين فاستعادت عافيتها، وصارت القوة الأشد نفوذًا في جوارها القريب. وترى الصين، من جانبها، وصول تداعيات الربيع العربي إلى وسط آسيا اقترابًا من إقليم سنجان، وإثارة للنزعة الانفصالية عند الإيغور المسلمين في الصين الذين يطالبون بقيام تركستان الشرقية. وبذلك، كان الربيع العربي سببًا لتعاون أوثق بين روسيا والصين في مواجهة الخطر المقبل من بلاد العرب.

إضافة إلى ذلك، قلقت روسيا من انعكاسات الربيع العربي على مصالحها النفطية، حيث سقط من حسابها أن تحظى بفرص جديدة، «فالنفط الليبي ذاهبٌ إلى شركة إي أن تي الإيطالية، ومن بعدها إلى الشركات الأميركية والأوروبية»[21].

---

(19) Alister Miskimmon, Ben O'Longhim and Laura Roselle, *Strategic Narrative, Communications Power, and the New World Order* (New York: Routledge, 2013).

(20) Mark N. Katz, «No Reason to Fear Arab Spring in Russia,» *Moscow Times* (27 October 2011).

(21) Eric Walberg, «Syria-Russia's Arab Spring Dilemma,» *New Civilization* (9 September 2011).

في موازاة ما سبق، اعتمد مسؤولون روس نظرية المؤامرة في تفسير ظاهرة الربيع العربي، وقالوا إن أطرافًا خفية توظف الثورة المعلوماتية لإزاحة الأنظمة العسكرية المستقرة، ومن هذه الأطراف شركة «غوغل» بحسب إيغور سيشن، نائب رئيس الوزراء الروسي، وهي تريد أن تخسر موسكو عقود السلاح[22].

لم تتعامل روسيا مع انتفاضات الربيع العربي كظاهرة شاملة ذات خصائص مشتركة في المنطقة العربية، على الرغم من أن الأرضية الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية مشتركة بسبب دينامية تطور الأنظمة العربية ومسيرتها منذ الاستقلال، بل تعددت مقارباتها وفقًا لما يتحلى به كل قطر عربي من سمات الاستجابة لدواعي الربيع العربي من جهة، ولطبيعة المصالح الروسية وثمن ردة الفعل وأثرها في علاقتها بالقطر المعني بالربيع العربي وبدول الإقليم من جهة ثانية، وبالولايات المتحدة والغرب من جهة ثالثة.

في أثناء ثورة الياسمين التونسية، كانت موسكو شبه غائبة لأن الربيع العربي باغتها أولًا، ولأن الثورة هزّت نظامًا كان يُشهد له بالاستقرار في بلد لا مصالح حيوية لروسيا فيه ثانيًا. أما في البحرين، فنأت روسيا بنفسها لأن الواقع الداخلي البحريني معقد، انخرطت فيه دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية في مواجهة إيران، إضافة إلى وجود قاعدة بحرية أميركية[23]. وفي اليمن، رضيت روسيا بالمبادرة الأميركية - السعودية (الخليجية) لترتيب البيت الداخلي اليمني، لأن الولايات المتحدة والسعودية هما الفاعلان الأساسيان

(22) Kaczmarski, «Russia's Middle East Policy».

(23) Naumkin [et al.], «Transformation in the Arab World».

في هذا البلد البعيد[24]. أما في سورية فثبتت روسيا موقفها، ووظفت الربيع العربي هناك ورقة مساومة في علاقتها بالولايات المتحدة والغرب والدول الإقليمية المؤيدة للتحولات في المنطقة، تستغلها في مواجهة الجبهات التي تُفتح عليها (كما في أوكرانيا حين عاقبها الغرب على ضمها شبه جزيرة القرم). إلا أن موقف المساومة هذا لا يصدر من قدرات «استراتيجية» حقيقية أو من «قوة كبرى» حقيقية، فروسيا لا تملك قدرات فعلية[25]، لذا تتحيّن موسكو الفرص لتزحف إلى المجال الغربي بعقلانية وواقعية، وبحذر شديد وانتقائية رشيدة. هذا ما يحصل حتى الآن في سورية.

لا ترفض روسيا تغيير النظام في المنطقة، لكنها لا تسمح به إن أتى مفروضًا من الخارج بقوة غير شرعية تنتهك السيادة الدولية. وفي هذا الشأن قال ميدفيدف: «ما حصل في تونس درسٌ أساس، فلتتعلم منه كل سلطة، لأن السلطات لا تجلس على كراسيها المريحة فحسب، بل تطور نفسها. وعندما تتخلف السلطات عن تطور المجتمع ولا تلبي تطلعات الناس، تكون النتيجة حزينة جدًا»[26]. ثم صحّحت موسكو نظرتها إلى الربيع العربي تصحيحًا مفهوميًا، حيث جاء في فذلكة السياسة الخارجية الروسية لعام 2013 أن ما يجري في الوطن العربي يعكس «رغبةً في العودة إلى الجذور الحضارية للأقطار العربية، وهو تجديد سياسي - اجتماعي -

(24) Trenin, «Russia Tries».

(25) Ilya Bourtman, «Putin and Russia's Middle east Policy,» *The Middle East Review of International Affairs*, vol. 10, no. 2 (2006).

(26) Chrytia Freeland, «In Egypt and Tunisia: Lessons for Autocrats Everywhere,» *New York Times* (3 February 2011).

اقتصادي للمجتمع الذي يخضع لشعارات تؤكد التمسك بالقيم الإسلامية»[27].

ختامًا، تدير روسيا علاقاتها بالأنظمة الجديدة بتكتيك حذر وتمسك بالأعراف الدبلوماسية من دون المبادرة إلى توسيعها، لكنها مستعدة دائمًا للاستجابة لاقتراب القادة العرب الجديد من موسكو، كما في العراق وفي مصر بعد الرئيس السابق محمد مرسي، وتحرص على ألّا يأتي توجه الأنظمة الجديدة الغربي على حسابها، وأن تتحرك كلما حانت فرصة لدور تتمكن من خلقه أو استغلاله كقوة لها إرث كبير من العلاقات الاستراتيجية وآفاق التعاون في بيئة مابعد الحرب الباردة. وفي الأفق متوسط المدى للربيع العربي، مخرج من ثلاثة: ديمقراطية (إسلامية - عربية)، أو عودة السلطوية، أو أنظمة هجينة... والأخير هو الأرجح.

ثانيًا: روسيا والحالة السورية

الموقف الروسي في سورية امتداد خارجي لسياسة إيجابية ناشطة على مستويات مختلفة في حرم الأمن الروسي (القرم وأوكرانيا)، ودليل على استعادة روسيا عافيتها ومكانتها العالمية. إلا أن هذه الاستعادة اقتصرت على مستوى المدرك السياسي، لا على مستوى المقومات الحقيقية اللازمة لشغل هذه المكانة. لكنها أمسكت بخيارات عدة لحركة سياستها الخارجية التي حوت خطوات هجومية استباقية، كتلك التي خطتها إدارة بوتين الثانية،

(27) «The Foreign Policy Concept of the Russian Federation,» The Ministry of the Foreign Affairs (2013).

بعدما استعادت روسيا عافيتها الاقتصادية كاملة، ورسّخت أسس الاستقرار الداخلي، واستعادت ثقتها بنفسها، ونجحت في الخلاص من بقايا نمط الحرب الباردة في الإدارة الروسية.

1- الخصوصية السورية

يتّسم الموقف الروسي في سورية بسمات مميزة، لا بدّ من تسليط الضوء عليها، لأنها في منزلة محددات بوتين السياسة القائمة على بند شبه وحيد، وهو إعادة روسيا إلى اللعبة الدولية فاعلًا لا يستهان به.

لا تعارض روسيا تغيير النظام الحاكم في سورية، لكنها تعارض الطريقة التي اختارها الغرب ومن يواليه في المنطقة لتحقيق ذلك. وترى أن الهدف الأميركي من التغيير والمطالبة بالتدخل الخارجي هو الهيمنة على المنطقة وتطويق روسيا إقليميًا، وهذا لا يختلف عن الاقتراب من الحرم الأمني الروسي المباشر، للضغط على روسيا في الجبهة الغربية. كما يرى الروس أن تغيير رأس النظام السوري، كما حصل في العراق ومصر وليبيا واليمن، يفضي إلى حال من الفوضى وعدم استقرار، وهذا يضر بالمصالح الروسية، خصوصًا أن «أثر الفراشة» الذي دفع بأنظمة عدة إلى الانهيار خلّف حروبًا أهلية، وصيغًا تقسيمية مختلفة، جغرافية واجتماعية وطائفية.

أرادت روسيا من تدخلها الحازم في الأزمة السورية أن يدرك الغرب أن محدودية خياراته في الحرم الأمني الروسي لا تعني أنه طليق اليد في مناطق إقليمية فيها مصالح روسية، لأن ذلك يدفعها إلى انتهاج سياسة إيجابية ناشطة لمواجهته. ويرى صناع القرار الروسي

أن ما يجري في العالم العربي عمومًا، وفي سورية خصوصًا، سياسة استراتيجية أميركية - غربية هدفها إضعاف روسيا، من خلال تصدير «الإسلاموية» و«الجهادية» إلى الشيشان وشمال القوقاز ووسط آسيا[28]، وما الحرب في سورية إلا مخطط خارجي «بدأ قبل عامين من اندلاع العنف» كما ذكر رولان دوما، وزير الخارجية الفرنسي الأسبق[29].

لم تتخذ روسيا مواقف «ناشطة» من حروب إسرائيل على لبنان وغزة، ولا في مرحلة مبكرة من الربيع العربي، ما أضعف الصدقية الروسية كقوة كبرى لها مصالحها ودورها التاريخي في المنطقة في عقود الحرب الباردة. لذلك قررت موسكو انتهاج سياسة ناشطة إيجابية في سورية، لأن الموقف من الأزمة السورية يوجِد فرصًا أكبر ومجالات أوسع لحركة خارجية روسية لا تتيحها قضية أخرى في المنطقة، بعدما تراجع التركيز على البعد القومي للصراع العربي - الإسرائيلي ومواجهة نظم الدولة القطرية العربية لتحديات الشرعية وعقم الإنجاز وخذلان التوقعات. فالأزمة السورية فتحت أمام موسكو أفق التفاوض مع القوى الإقليمية الكبرى: إسرائيل وتركيا وإيران والسعودية.

يقيّد دور روسيا في الأزمة السورية سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز هيمنتها الإقليمية؛ فإن تراجعت موسكو عن دعم النظام السوري، فإن الولايات المتحدة هي من سيحدد نتائج سقوطه. وفي

---

(28) Konstatin Eggert, «Why Russia Is Standing by Syria's Assad,» *BBC News Europe* (15 June 2012).

(29) Steven McMillan, «The Anti ISIS of Deception: The Deception Nature of the War against the Islamic State,» Global Research, Center for Research on Globalization (16 February 2015).

هذا السياق، لا بدّ من الإشارة إلى أن روسيا رسّخت صورتها قوةً ذات صدقية في دعمها النظام السوري، خلافًا للولايات المتحدة التي تذبذبت مواقفها بين آراء ليبرالييها ويمينها المحافظ، في انقسام داخل المعسكر الواحد من جهة[30]، وتعارض إرادات واشنطن وعواصم الاتحاد الأوروبي، ومن ثم واشنطن والرياض من جهة أخرى[31]، إضافة إلى انقسام الدول العربية المؤيدة للمعارضة، ما أنتج حالًا من عدم التوازن في الإرادة والالتزامات، أفقد كل المنظومة الداعمة للمعارضة السورية صدقيتها. ولا ريب في أن هذا أحد العوامل المهمة في تقرير مصير هذه الأزمة.

تحرص روسيا على ألّا تتحول الأزمة السورية إلى مواجهة بين قوى كبرى، تريد كل منها إرهاق الأخرى لإرغامها على قبول حل لا ترضى به، خلافًا لما حصل في أفغانستان. ولا يعترض الرأي العام في روسيا على إدارة موسكو لهذه الأزمة، إذ يدرك ما لها من أبعاد سلبية على الأمن القومي الروسي، بعدما شهدت روسيا الاتحادية آثار تسرّب العمل «الإرهابي» من الشيشان وشمال القوقاز إلى الداخل الروسي، في وقت ساد فيه حذر كبير بين الفئات السياسية والرأي العام والمؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة من أن تصبح سياسة الولايات المتحدة في سورية نسخة عن سياستها في أفغانستان والعراق، من حيث التكلفة والخسائر البشرية.

---

(30) Nader Hashemi and Danny Postel, «Why Syria Matters?,» in: Nader Hashemi and Danny Postel, eds., *The Syria Dilemma* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2013), pp. 1-19.

(31) Yang Razali Kassim, *Geopolitics of Intervention: Asia and the Responsibility to Protect* (Singapore: Nanyang Technological University, 2014), pp. 104-105.

لا تتقاطع المواقف الروسية من الأزمة السورية مع المواقف الأميركية. وعلى الرغم من مقاربة مشتركة في «الحرب على الإرهاب»، تتباين هذه المواقف في طبيعة هذه الحرب، وازدواجية معايير الولايات المتحدة والغرب فيها، والنظرة إلى حوادث الشيشان. فمنذ عهد يلتسين وحتى اندلاع هذه الأزمة، لم يكن في مقدور روسيا تقرير مصير أزمات العرب المصيرية أو التأثير المباشر في عملية صوغ القواعد الدولية للتدخل العسكري المسلح الذي خرج من تحت مظلة الأمم المتحدة ودخل تحت وصاية حلف شمال الأطلسي أو ائتلاف دول تقوده الولايات المتحدة. فتعذر على روسيا ردع الولايات المتحدة عن غزو العراق، وآثرت الاصطفاف مع فرنسا وألمانيا. وفي الأزمة الليبية، اختارت الامتناع عن التصويت، ثم الشكوى من انتهاك القرار الدولي. إلا أن الأمر مختلف في سورية التي أتاحت أزمتها لروسيا أداء دور متعدد الأوجه: المدافع عن مبدأ السيادة الوطنية وعن ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي؛ والمرشح لبناء ائتلاف يضم قوى ودولًا ترفض نهج التدخل الأميركي - الغربي؛ وصانع مبادئ التدخل الدولي المسلح، علمًا أن روسيا هي صاحبة حق النقض في مجلس الأمن هذه المرة، خلافًا للمرات السابقة حين كانت الولايات المتحدة هي المتحكم بالقرار الأممي من خلال استخدامها حق النقض. وعثرت روسيا على من يدعم موقفها، إقليميًا ودوليًا، من مقاربة الغرب والولايات المتحدة وبعض الدول العربية للأزمة السورية: الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وإيران والعراق وبعض الأقطار العربية والحركات السياسية مثل حزب الله.

2- مصائب سورية عند روسيا فوائد

أتاحت الأزمة السورية لروسيا فرصًا ميدانية كي تفرض إرادتها في الأمم المتحدة، وتحشد وراءها رأيًا عامًا دوليًا يعارض النهج المتّبع في السياسة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي، وبالتالي عزّزت موقفها التفاوضي ومكّنها من السعي الجدّي إلى صوغ قواعد جديدة للعبة الدولية غير التي أرستها الولايات المتحدة حين افترضت أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم، وأن روسيا ضعيفة ومعزولة، ما يؤكده تصريح أوباما في 28 أيار/ مايو 2014: «يجب أن تتسيّد أميركا المسرح الدولي دائمًا، فمؤسستنا العسكرية أقوى المدافعين عن الدبلوماسية والتنمية»[32]. إضافة إلى ذلك، ليست روسيا وحدها المسؤولة عن الوضع في سورية، كما كان الاتحاد السوفياتي في أيام قوته، فإلى جانبها حلفاء يساندونها في وقوفها بوجه أميركا والغرب وبعض العرب. فالصين - القوة العظمى الأخرى - تتضامن معها لاعتبارات عدة، منها رفض صيغة النظام الدولي جديد التي تفرضها الولايات المتحدة، والخوف من انتشار الحركة الإسلامية في وسط آسيا القريبة من إقليم سنجان حيث يطالب الإيغور المسلمون بإنشاء تركستان الشرقية، والخشية من أثر سلبي تتركه حال عدم الاستقرار في مصالح الطاقة الصينية في وسط آسيا.

تحوّلت المعضلة السورية إلى قضية معقّدة مركّبة لا تتعلق بتقرير مصير المنطقة العربية جيوسياسيًا فحسب، بل بتحديد هوية صاحب

---

(32) Dan Roberts, «Obama Signals Foreign Policy Shift but Insists: America Must Always Lead,» *The Guardian* (28 May 2014).

القرار في النظام الدولي أيضًا. فعملية تحوّل النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة لمّا تكتمل بعدُ، لا في الشكل ولا في الجوهر. وثمة توجّهان أساسيان يترجمان في السياسة الدولية من خلال الأزمات: الأول تقوده الولايات المتحدة والغرب، مع تحفظين ألماني وفرنسي، هدفه بسط الهيمنة الغربية؛ والثاني تقوده موسكو ومعها دول مجموعة «بريكس» يدعو إلى التعددية والديمقراطية في العلاقات الدولية، وإلى حاكمية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

عثرت السياسة الروسية في الأزمة السورية على قضية هي محور التنافس والتعاون والتحاور ضمن صوغ جدلية صيرورة النظام الدولي، وتحولت هذه القضية موضوعًا للتحاور والمساومة وتقديم التنازلات بين روسيا من جهة، وأميركا والغرب من جهة. في آذار/ مارس 2013، وبعد اتهامات باستخدام سلاح كيماوي في خان العسل في محافظة حلب، وافقت الحكومة السورية على أن يحقق مفتشو الأمم المتحدة في الأمر. تضاربت التقارير في تحديد الجهة التي استخدمت السلاح الكيماوي، خصوصًا أن روسيا أرسلت فريق تفتيش إلى المكان فأكد في تقريره استخدام غاز السارين في الهجمات. إلا أن فيتالي تشوركين، مندوب روسيا الدائم في مجلس الأمن، اتهم الجيش السوري الحر بتنفيذ الهجوم.

في منتصف آب/ أغسطس من العام نفسه، عدل البرلمان البريطاني عن تأييد اللجوء إلى العمل العسكري ضد النظام السوري، والتزمت الحكومة البريطانية خيار البرلمان. إلا أن واشنطن وباريس أعلنتا أنهما ماضيتان في القيام بعمل عسكري في سورية، إذا صبّ ذلك في مصالحهما الوطنية. ولم يتفق أعضاء مجلس الأمن على

اتخاذ قرار يجيز العمل العسكري، ونشرت الحكومة الأميركية تقريرًا استخباريًا يؤكد أن قوات النظام السوري استخدمت أسلحة كيماوية. وفي 31 من الشهر نفسه، أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما قراره تنفيذ عمل عسكري محدود من دون الحصول على تفويض من مجلس الأمن، بعد حصوله على تفويض من الكونغرس الأميركي الذي لم يتردد في منحه له. لكن في 9 أيلول/ سبتمبر، وبعد عجز أوباما عن الحصول على موافقة بوتين في هذا الشأن، قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري إن واشنطن لن تنفذ أي عمل عسكري إذا رضي النظام السوري بمبادرة روسية تقضي بتسليم أسلحته الكيمائية كلها. فوافق النظام السوري على هذه المبادرة التي كانت دليلًا واضحًا على حركةٍ ودورٍ ناشطين وجريئين للسياسة الخارجية الروسية، وعلى نجاحها في إنقاذ الموقف وإرضاء الأطراف المعنية كلها. وفي قراءة لمسألة الأسلحة الكيماوية السورية، لا بدّ من الإشارة إلى نقاط عدة، استفادت منها روسيا لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية كدولة عظمى:

- جاءت المبادرة من موسكو لا من غيرها، في وقت ألزم فيه أوباما نفسه القيام بعمل عسكري خارج القرار الأممي، لا يمكنه التنصل منه حرصًا على صدقية رئاسته، بذلك تكون هذه المبادرة لإنقاذ السياسة الأميركية لا انتصارًا لدبلوماسية التهديد بالعمل العسكري من طرف واحد، كما روّج بعض الأميركيين. من جهة أخرى، برهنت موسكو أنها ليست طرفًا سلبيًا في النزاع السوري، بل إيجابيًا لا حسابات نفعية لها، بل هي راعية الموقف الدولي من نزع سلاح الدمار الشامل حين تلوح فرصة لذلك، من خلال دبلوماسية الأمم المتحدة، وبعيدًا عن خيار التهديد بالتدخل العسكري.

- كانت المبادرة الروسية خيارًا بين وجهات نظر مختلفة قدمتها الدول المنخرطة في الأزمة السورية، وتعذر على الولايات المتحدة وحلفائها أن يستخدموه في تفسير ضيق يخدم مصالحهم. فروسيا حاضرة في هذه الأزمة، سواءً أكان على صعيد العلاقات الثنائية أم المتعددة الأطراف، بمشاركة الصين التي درجت على استخدام حق النقض (فيتو) ضد استخدام القوة العسكرية الخارجية في سورية.

- قيدت المبادرة الروسية حرية الحركة الأميركية، فعجز أوباما بعدها عن طرق باب الكونغرس للحصول على تفويض يقوم مقام التفويض الأممي بذريعة تلكؤ مجلس الأمن في قضية مركزية مثل نزع سلاح الدمار الشامل أو تخطي عقبة حق النقض في مجلس الأمن. وهكذا، كان أمام أوباما طريق واحدة: العودة إلى نسق العلاقات الروسية - الأميركية كطرفين أساسيين في تحديد طبيعة المبادرة وكيفية تنفيذها، لا إلى مجلس الأمن. وبهذا، أكدت روسيا مبدأ التكافؤ في العلاقات الثنائية، ومبدأ أن الإجماع في مجلس الأمن هو حل الأزمة السورية، لا القرار الأميركي وحده، وبالتالي لن تستطيع واشنطن تنفيذ أي عمل عسكري في سورية من دون تفويض من الأمم المتحدة، وهناك يكون له الفيتو الروسي أو الصيني بالمرصاد.

- كانت الأزمة السورية فرصة ثمينة لروسيا التي وضعت مبادرتها الخيار الدبلوماسي في مقابل خيار الولايات المتحدة العسكري أمام الرأي العام في أميركا والعالم، مذكرةً أن ترجيح كفة العمل العسكري على الجهد الدبلوماسي أوصل العراق وليبيا إلى ما وصلا إليه اليوم من حال سياسية وأمنية مزرية. لكن على الرغم من

الاستعداد الذي أبدته موسكو للتفاوض، أرسلت رسائل عسكرية إلى الولايات المتحدة والغرب، بتعهدها إرسال قوات لحماية المواقع الكيماوية في سورية قبل تنفيذ الضربات، ونشرها قطعًا حربية في المتوسط لمراقبة البوارج الحربية الأميركية التي أوكلت إليها مهمة تنفيذ الضربات الصاروخية ضد سورية، لو حصلت، على الرغم من عدم التكافؤ بين القدرات البحرية الروسية والقدرات الأميركية في المتوسط، لا كمًا ولا نوعًا[33].

- تذرعت روسيا بالأزمة السورية لترفع درجة وجودها البحري في المتوسط، من دون أن يفسر ذلك بأنه منافسة للولايات المتحدة في منطقة شديدة الأهمية على المستوى الجيوسياسي، أو قرار روسي بخوض مواجهة عسكرية. فاغتنمت موسكو هذه الفرصة لعرض عضلاتها في المتوسط في أكبر عرض بحري منذ انتهاء العهد السوفياتي. وتعد هذه الخطوة واحدة من آليات عدة مهمة تدخل في إدارة القوى الكبرى نزاعاتها الإقليمية، سمّاها بوتين «خطوة دفاعية لحماية الأمن القومي الروسي»[34]، وهي في الوقت نفسه تأكيد أن روسيا لن تتخلى عن سورية، ولن تسمح بانهيارها بسبب حصار بحري يفرض عليها، علمًا أن روسيا تمدّ سورية بالوقود بقيمة 500 مليون دولار شهريًا، بينما تقدم الصين دعمًا ماليًا[35].

---

(33) Alec Luhn, «Russia Sends Missile Cruiser to Mediterranean as Syria Tension Mounts,» *The Guardian* (12 September 2013).

(34) Timothy Heritage, «Russia Sends Warship to Mediterranean as Syria Tension Rises,» Reuters (29 August 2013).

(35) Alexy Nikolsky, «Russian Naval Presence in the Eastern Mediterranean and the Problem of Projected Naval Basing,» *Moscow Defence Brief*, no. 45 (2015).

من خلال مبادرة روسيا لنزع السلاح الكيماوي السوري، بدا للعالم أنها قادرة على صنع الفرصة واستحداث المجال لسياستها كقوة كبرى في علاقاتها بالولايات المتحدة في أزمة معقدة. فواشنطن طالبت دائمًا بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهنا كانت الفرصة الروسية، حيث حولت موسكو مبادرتها ميدانًا للعمل المشترك الروسي - الأميركي، تحت المظلة الأممية، للتخلص من ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية بالوسائل الدبلوماسية ووفقًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، خلافًا لما حصل في العراق، وخلافًا للتهديد الغربي لليبيا في عهد معمر القذافي. بهذه المبادرة، أكدت روسيا إمكان أن تصل قضية إقليمية - بعد القضية الفلسطينية من حيث الأهمية - إلى خواتيمها السعيدة إذا تعاونت واشنطن وموسكو من منطلق التكافؤ في الدور، بعيدًا عن منطق الهيمنة الذي تفرضه الولايات المتحدة، الأمر الذي فتح المجال أمام تنسيق مواقف الطرفين في قضايا أخرى كالملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية ومسألة الإرهاب، أصبحت اليوم مجالًا مفتوحًا لنهج مشترك في إدارة النزاعات والأزمات الإقليمية والدولية، وهذا ما تمسكت به الدبلوماسية الروسية دائمًا في علاقاتها بالولايات المتحدة والغرب.

3- الأزمة: البوابة

كثرٌ هم المعنيون بقضية أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: أطراف إقليمية وقوى كبرى إضافة إلى المجتمع الدولي. وبما أن إسرائيل حظيت باعتراف غير علني بأنها دولة نووية غير معلنة، فقد حسمت القضية من جانب العرب الذين لم يفلحوا في

العثور على رادع لإسرائيل النووية ولغيرها من المرشحين يتحلى بصدقية سياسية، بعدما تخلت سورية عن سلاحها الكيماوي الذي كان رادعًا غير تقليدي على الرغم من عجزه عن ضمان ردع كامل لإسرائيل، وحماية مؤكدة للأمن القومي العربي.

ثمة سؤالان يطرحان هنا: هل روسيا مستعدة لتعزيز قدرات الأمن العربي في مواجهة إسرائيل نووية وتقليدية متفوقة من جهة، وإيران الساعية إلى حيازة قدرات نووية من جهة ثانية، أم ستتخذ من مبادرتها السورية مقدمةً لتفاهم أميركي - روسي - إيراني؟ هل أتت المبادرة الروسية لحل جانب معقد من جوانب الأزمة السورية، له تداعيات إقليمية ودولية، مع تبني خيار الانتظار والتعايش مع أزمة طويلة الأجل حتى تغير واشنطن موقفها من النظام السوري؟

بغضّ النظر عن الإجابات الممكنة عن هذين السؤالين، لن تكون وظيفة روسيا في المنطقة محصورة في أن تكون قوة كبرى ذات صدقية تعترف بها الولايات المتحدة والغرب فحسب، بل ستكون طرفًا خارجيًا في الأزمة يؤدي دور مذلل الصعوبات ومُسهّل الحلول. لذا تعدّ روسيا الأزمة السورية بوابتها إلى حضور إقليمي ودولي له علامته الخاصة.

على الرغم من المحاولات الدبلوماسية لتسوية هذه الأزمة، لم تفلح روسيا والولايات المتحدة في الاتفاق على صيغة مشتركة، وتتعايش السياسة العربية معها؛ إذ ليس بيد العرب أن يفرضوا أي تسوية، ما يُبقي الأزمة رهينة اعتبارات استراتيجية في نسق العلاقات الروسية - الأميركية، لها تأثير سلبي في قضايا عربية أخرى، في مقدمها القضية الفلسطينية والتضامن العربي ونظام الدفاع العربي،

إضافة إلى المسألة النووية الإيرانية، ويُبقيها مصدر أزمات هوية كامنة أيضًا، وفي مقدمها المواجهات «الشيعية - السنيّة» و«العلمانية - الدينية» و«القُطرية - القومية».

لا حليف استراتيجيًا لروسيا في الوطن العربي غير سورية. ولا قيود خارجية على هذا التحالف كتلك التي ستقيّد أي تحالف جديد تنسجه موسكو مع حليف جديد في المنطقة، مثل مصر أو العراق أو حتى إيران. فعلاقة مصر بالولايات المتحدة تقيّد علاقتها بروسيا منذ اتفاقية كامب ديفيد التي اشترط أحد بنودها اعتماد مصر على المساعدات الأميركية وحدها. وصح التنبوء الروسي في شأن إيران، إذ اقتربت هي الأخرى من أميركا على حساب علاقتها بروسيا بسبب تسوية ملفها النووي، لأن الأمر لا يتعلق بوضع نهاية للقضية النووية فحسب، بل بحزمة من القضايا، منها تمكين إيران من أداء دور القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة بعد الاعتراف بهذا الدور، وإخراجها من عزلتها، ودمجها في العولمة بذريعة أن ترويض سلوك إيران سيجعلها عنصر استقرار. من هذا المنطلق، لا تتعجل روسيا حلّ الأزمة السورية، بل تنتظر حتى تنضج تسويةً لن تكون فيها خاسرة في معادلة صفرية. وهي في ذلك تسلك المسلك الأميركي نفسه، فالولايات المتحدة لا تتعجّل وضع حدّ للأزمة السورية بعدما تغيرت المعادلة الأولية التي تحكم المواجهة بين النظام الرسمي والمعارضة، والتي فُسّرت أنها مواجهة قصيرة بين الديمقراطية والسلطوية على غرار ما جرى في العراق وليبيا، واتّضحت عواقبها السلبية على الأمن والاستقرار وعلى المصالح الأميركية. من حيث المبدأ، لا تختلف روسيا والولايات المتحدة في أن الحلّ السلمي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السورية، كما تدركان أن من

الحكمة عدم التصعيد وإحداث واقع جديد في الميدان، بل خفض سقف أهدافهما، وأن سورية بعد الأزمة ربما تتحول إلى عراق آخر أو ليبيا أخرى، وتصبح ملاذًا آمنًا لتيارات إسلامية من ضروب مختلفة تستهدف المصالح الأميركية والروسية والإسرائيلية. فعلى الرغم من أن أصواتًا في الكونغرس وفي الإعلام الأميركيين طالبت بالتدخل العسكري، فإن إدارة أوباما والبنتاغون والاستخبارات استبعدت هذه الخطوة، ما جعل الاستراتيجية الأميركية «ضبابية»، كما وصفها تشاك هيغل، وزير الدفاع الأميركي السابق، بينما يصرّ البيت الأبيض على أنه يتبع استراتيجية واضحة، قوامها: «نعتقد أن بشار الأسد فقد الشرعية ليقود»[36]. هكذا، تشي طريقة روسيا في إدارتها للأزمة السورية بأنها تعمل على ألا تُلحق تسويتها الضرر بمصالح أمنها القومي، ولا بمنزلتها كقوة كبرى ذات صدقية وقدرة على فرض إرادتها السياسية وعلى عرض قوتها في المتوسط، ما يعني أن تسوية الأزمة السورية تسير حتى الساعة في طريق مسدودة.

إن سورية هي البوابة الروسية إلى العراق وإيران، ومن خلالها تستطيع روسيا أن تكسر الرمح الشرق أوسطي من وسطه من خلال إبرام تفاهم أو تعاون أو ائتلاف أو تحالف يضم إيران والعراق والنظام السوري وحزب الله (ولا يُستبعد تعاطف حماس التي فقدت مصادر تمويلها بوقوفها ضد النظام السوري). إذا تعذّر هذا الخيار، يمكن روسيا أن توجِد توازنًا بين خطين متوازيين في المنطقة، لكل منهما هوية أيديولوجية دينية - طائفية خاصة: يتكون

(36) Doina Chiacu, «White House Says Syria Strategy Working, Policy on Assad Clear,» Reuters (31 October 2014).

الأول من دول متحالفة مع الولايات المتحدة وتعتمد عليها اقتصاديًا وعسكريًا، كالسعودية وتركيا والأردن؛ ويتألف الثاني من دول وأطراف تحالفت سابقًا مع الاتحاد السوفياتي ويهمها الاقتراب إلى روسيا، كإيران والنظام السوري والعراق وحزب الله. يؤسس الخط الأخير محورًا تقوده روسيا لمواجهة الولايات المتحدة، من دون العودة بالضرورة إلى الآليات التقليدية التي سادت في أيام الحرب الباردة، لكن في إيجاد تنافس تملك فيه روسيا الاستراتيجيا والتكتيك الملائمين للتحرك والمناورة وخدمة مصالحها؛ مثلما استخدمت الولايات المتحدة «الإسلاموية» لإخراج الاتحاد السوفياتي من أفغانستان، وكبدته هزيمته الأولى في الحرب الباردة، بعدما نجحت استراتيجية الصمود والردع التي مارسها في أزمة كوبا وحرب فيتنام، توظف روسيا الهوية الدينية التي تطغى على الأزمة السورية في إحرج الولايات المتحدة لإخراجها.

4- أزمة سورية من منظور روسيا الدولي

يمنح حضور روسيا في الأزمة السورية فرصة ومجال اتباع سياسة متعدّد المسارات في علاقاتها بالولايات المتحدة والقوى الإقليمية الرئيسة في إطار صوغ سياسة الإقليم. وخلافًا لبيئة القضية النووية الإيرانية التي يمكن تسويتها خارج إطار العلاقات الروسية - الأميركية، من خلال العلاقات الثنائية الأميركية - الإيرانية (وهو ما يجري في واقع الأمر)، أو في نسق عالمي تكون فيه روسيا طرفًا بين أطراف عدة، كما هي حال مفاوضات اللجنة السداسية، فإن مفتاح الأزمة السورية بيد موسكو.

في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، تؤدي واشنطن - لا موسكو - الدور الرئيس، بينما حولت السياسة الروسية في سورية موسكو بؤرةً لشبكة علاقات متداخلة عالميًا وإقليميًا ومحليًا، تنطلق منها أو تنتهي عندها. فعلى الصعيد الدولي، هناك مربع العلاقات الروسية - الصينية - الأميركية - الأوروبية؛ وعلى الصعيد الإقليمي، هناك مربع روسيا - إيران - السعودية - تركيا، إضافة إلى أطراف أخرى مثل قطر ودول الخليج العربي الأخرى والعراق ومصر والأردن وليبيا؛ وعلى الصعيد السوري الداخلي، هناك مثلث روسيا - النظام السوري - المعارضة السورية بمشاربها المختلفة. وفي هذه المعادلات كلها، فإن روسيا هي القاسم المشترك الحاضر دائمًا.

تمثل سورية أوكرانيا مصغرة في الوطن العربي - الشرق الأوسط، تدير روسيا من خلالها علاقاتها بالولايات المتحدة والغرب، قضيةً وهدفًا وآلية، من منطلق أنها قوة كبرى لها مصالح وطنية في الوطن العربي - الشرق الأوسط ينبغي الحفاظ عليها، شأنها في ذلك شأن كل قوة كبرى، وحالها في ذلك حال قضية أوكرانيا في الحفاظ على الأمن القومي الروسي في مواجهة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والناتو الزاحفين إلى تخوم روسيا القريبة في الجبهة الغربية. وعلى الرغم من اختلاف طبيعة التهديد الأمني الآتي من الجبهة الغربية، الذي يأخذ صيغة التهديد العسكري والاقتصادي، عن طبيعة التهديد الآتي من الوطن العربي - الشرق الأوسط، الذي تندرج هويته في فئة «القوة الناعمة»، فإن روسيا لا تستطيع المواجهة في الجبهتين من دون أن تقدم نفسها قوةً كبرى معترفًا بها، لذا تقدم نفسها في سورية قوة كبرى في مواقفها وسلوكها وإدارتها الأزمة، وتقاوم الزحف عليها من الجبهة الأوكرانية. لذلك

ربطت روسيا في سياستها السورية بين مسألتين سياسيتين: الأولى، بنية علاقاتها بأميركا والغرب في النظام الدولي الجديد؛ والثانية، التطورات الإقليمية. وفي هذا الربط نقاط لا بد من تسليط الضوء عليها:

- أصبحت القضية السورية قضية دولية، مثلها مثل قضية شبه جزيرة القرم وأوكرانيا.

- بيد موسكو قضايا ومسارات في علاقاتها الأوروبية والدولية وأمامها مجال للمساومة والتنازل في القضية الأوكرانية أقل مما لديها في القضية السورية. وفي الوقت نفسه، تواجه تحديات خطرة، تراوح بين عقوبات اقتصادية وتدخل عسكري، مرورًا بتسليح أوكرانيا وضمها إلى حلف شمال الأطلسي.

- ليس بيد موسكو أوراق ضغط ومساومة في القضية الأوكرانية من خارج مثلث العلاقات الروسية - الأميركية - الأوروبية إلا الورقة السورية، بينما للغرب أوراقه في الوطن العربي- الشرق الأوسط (النفط، مثلًا).

- إن أراد الغرب ومؤيدوه الضغط على موسكو في سورية فالخيارات مفتوحة أمامهم، بينما هذا غير متوافر لموسكو إن قررت مواجهة الغرب في الساحتين الأوكرانية والسورية. لذلك تذهب مذهب السياسة الناشطة - الإيجابية - الهجومية بالضم والعمل العسكري والتورط بدعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا، وبتسليح النظام في سورية وحمايته دوليًا بحق النقض (فيتو).

- ليست سورية هدف الولايات المتحدة النهائي، إنما إيران؛

فأميركا تريد إقصاء إيران وعزلها وحرمانها من حليف جيوسياسي هو صلتها بحزب الله وممرها لدعمه عسكريًا، كما تريد ردع هيمنتها بحرب بالنيابة تتحكم بها الاستراتيجيا الأميركية. فهذا يُرضي إسرائيل لأنه يُضعف خصمها الجيوسياسي المرشح ليكون قوة نووية ويبعده عنها، ويُرضي تركيا لأنه يقويها في المنافسة على الهيمنة الإقليمية، ويُرضي أيضًا دول الخليج العربي التي أصبحت مركزًا لمواجهة الهيمنة الإيرانية.

- سبّبت الأزمة السورية انقسامات داخلية وإقليمية ودولية لم تسبّبها القضية الأوكرانية، ما أتاح لموسكو هامش مناورة أكثر حرية في سياستها في المنطقة، لذا اعتمدت سياسة ناشطة إيجابية أو هجومية عندما يكون الطرف المقابل هدفًا. ففي مجلس الأمن، تتسلح بحق النقض بوجه الغرب ومؤيديه، ولها من يناصرها في ذلك: الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وكل من يعارض أميركا. وعندما يميل ميزان الجبهات السورية لمصلحة فصائل المعارضة المسلحة، تدعم النظام عسكريًا ليصمد في ما بقي له من ميدان.

- تدرك موسكو أن الغرب لا يستطيع معاقبتها على سياستها الناشطة الإيجابية في سورية مثلما هو قادر - ومندفع وله أسبابه - على معاقبتها في قضية ضم شبه جزيرة القرم. إلى ذلك، فإن خيارات الغرب في اللجوء إلى القوة مقيدة، حيث استوعب الرأي العام العربي دروس أفغانستان والعراق وليبيا. تقوم سياسة الردع الروسية في الحالتين على صدقية موسكو: موقف حازم يتحلى بالصدقية في أوكرانيا، وسياسة ناشطة جريئة تتمتع بالصدقية في سورية. كما أن التصريحات الآتية من واشنطن وعدد من العواصم الأوروبية ومن

قيادة حلف شمال الأطلسي تؤكد أن التدخل العسكري في سورية «خيار ليس موضوعًا على الطاولة كما كانت الحال في أفغانستان والعراق وليبيا»[37].

- لن تتردد روسيا في استثمار إقدام أميركا على عمل عسكري خارج إطار الأمم المتحدة، فحينئذٍ يُتاح لها خيار تسليح النظام السوري تسليحًا نوعيًا لم تقدم عليه حتى الآن، لتكبيد القوات الأميركية خسائر كبيرة، أو تغتنم هذه الفرصة متى سنحت فتتحرك لتضم شرق أوكرانيا، أو لتعلن انفصال هذا الشرق عن أوكرانيا الأم واستقلاله.

- سورية هي آخر موطئ قدم لروسيا في المتوسط، والأزمة السورية التي يصعب التكهن بخواتيمها، وبإمكان تحولها حربًا أهلية بين النظام والمعارضة، وبين فصائل المعارضة المتناحرة، تيسّر للسياسة الروسية فرصًا ومجالات لحركة ناشطة وجريئة، تبرهن من خلالها أنها قوة كبرى، وطرف لا يمكن تخطيه أو تحجيم دوره. وإذا أحجمت عن أداء دور ناشط إيجابي، فإن صدقية القوة الكبرى ستتأكّل[38].

- لسورية صلة بالاستراتيجيا الروسية في المتوسط، حيث زادت قيمة الحضور الروسي فيه بعد ضم القرم والهيمنة على شرق

---

(37) Zachary Laub, «Syria's Crisis and the Global Response,» Council on Foreign Relations (10 September 2013), and General M. E. Dempsey, «General Dempsey Letter to Senator Levin the US Military and the Syrian Conflict,» Council on Foreign Relations (19 July 2013).

(38) P. Punkhov, «Why Russia Is Backing Syria,» *The New York Times* (6 July 2012).

أوكرانيا. وتعدّ قاعدة طرطوس البحرية[39] قابلة للتحديث، وملائمة لعرض القوة الروسية في الأزمات[40]، ومراقبة البحرية الأميركية والأوروبية وخطوط النقل البحري للطاقة عبر قناة السويس. وفي حال سقوط النظام السوري، لن تجد روسيا ميناءً أو قاعدة بديلة، في ظل رفض النظام العالمي الجديد تقديم تسهيلات بحرية لروسيا التي شرعت في تحسين قدراتها البحرية. وفي البحث عن بديل، اقتربت موسكو من الجبل الأسود، لكن لهذه الدولة تحفظاتها، إذ تنتظر الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي[41]. ربما تكون مصر مرشحة بعد التقارب الروسي - المصري في عهد عبد الفتاح السيسي لتؤدي هذا الدور، لكن القاهرة لا تقدم على ذلك مخافة تأزيم العلاقات المصرية - الأميركية - الإسرائيلية، إضافة إلى وقوعها تحت ضغط دول الخليج العربي.

- لروسيا دور رئيس وناشط في إطلاق عملية سلمية لتسوية الأزمة السورية. ففي الوقت الذي تردع فيه موسكو التدخل العسكري الأميركي، وتدعم النظام السوري ليصمد، متوقعة أن تتحارب فصائل المعارضة وأن تتحزب القوى العربية فرقًا مختلفة في هذه المعارضة بسياسة حرب باردة أو بالنيابة من أجل دور في السياسة العربية، فإنها تقدم من طرف واحد مبادرات سلمية للتوفيق بين الأطراف السورية المتصارعة[42]. وتحظى مبادراتها بتأييد محلي

---

(39) Christopher Harmer, «Russian Naval Base Tartus,» Institute for the Study of War (13 July 2012).

(40) Eggert, «Why Russia Is Standing».

(41) Nikolsky, «Russian Naval Presence».

(42) Anne Barnard and Somni Senguota, «US Signal Shift on How to End =

وإقليمي، وبتأييد واشنطن والغرب، وهذا ما أكّده متحدث في وزارة الخارجية الأميركية في 12 كانون الثاني/ يناير 2015: «نعتقد أن أي نوع من الجهد الذي يقربنا من تسوية سياسية حقيقية سيكون عاملًا مساعدًا»(43). وبذلك، تؤكد موسكو ثقل وزنها في السياسة الإقليمية والدولية وفي الخلافات الداخلية وقدرتها على الحركة في قضية مركزية تستطيع أن تنشئ الحركة فيها مجالًا، في وقت أصبحت فيه الدبلوماسية الأميركية والعربية سلبية، من قصد أو من يأس.

Syria Civil War,» *The New York Times* (19 January 2015), and «Lavrov Tells Kerry = Syrian Peace Process Needs Support,» *Russia Beyond the Headlines* (21 January 2015).

(43) Aron Lund, «Syria in A Crisis: Russia Cannot Fix Syria Alone,» Carnegie Endowment for International Peace (15 January 2015), and Marie Harf, Deputy Spokesperson, Daily Press Briefing (Washington, DC) (21 January 2015).

-7-

مثلث روسيا - إيران - تركيا

تهيأت لإيران بيئة سياسية إقليمية ودولية ملائمة لاندفاعها نحو بلوغ هدفها، وهو التحول إلى قوة إقليمية كبرى، أو قوة وسطى صاعدة عالميًا ومهيمنة في المنطقة. ففي هذا الشأن، حذر ريتشارد هاس، رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة، من أن المنطقة ستشهد عصرًا جديدًا في مطلع الألفية لتكون إسرائيل هي الأقوى، وإن لإيران طموحها وقدراتها لتحقيق أهدافها. وإذا طورت سلاحًا نوويًا، فإن الموقفين الإسرائيلي والأميركي سيشهدان تصعيدًا[1]. ومع ذلك، يبقى دور إيران مقيدًا[2]، بسبب افتقارها إلى القدرات الاقتصادية والتقانية والسياسية اللازمة، واعتراض أميركا وإسرائيل على حيازتها سلاحًا نوويًا، ومقاومة النظام السياسي العربي، خصوصًا في الخليج، للهيمنة الإيرانية.

أولًا: روسيا وإيران

تتأثر العلاقات الروسية - الإيرانية باعتبارات العلاقات الروسية - الأميركية وبعامل الأمن القومي الروسي في الجوار القريب وفي القوقاز، وفي جيوسياسة الطاقة وخطوط نقلها، أكثر من تأثرها باعتبارات التسلح والتعاون التجاري. فبين عامي 1996

(1) Richard Haas, «The New Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 5 (2006), pp. 1-12.

(2) Edmund Herzig, «Regionalism: Iran and Central Asia,» *International Affairs*, vol. 80, no. 3 (2004), pp. 503-517.

و1999، اتفقت موسكو وواشنطن على الحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل وتقانتها، في عهد بريماكوف والتوجه نحو الشرق الأوسط، فانخفض مقدار صادرات روسيا إلى إيران من السلاح إلى 200 مليون دولار[3]. ومع بداية عهد بوتين، وقّع البلدان عقود سلاح بقيمة 7 مليارات دولار[4]. ولا تستجيب موسكو دائمًا للضغط الأميركي في مسألة التعاون التقاني والتسلح بين موسكو وطهران، «لأنها تنظر إلى صفقات السلاح مع إيران من منظور أمنها القومي، لذلك لا تلحق الضرر بعلاقاتها بإيران من أجل محفزات قصيرة الأجل، وخشية من شجب الولايات المتحدة»[5].

يعود الموقف الروسي هذا إلى عدد من الأسباب:

- تنافس روسيا وإيران السياسة الأميركية إقليميًا وعالميًا.

- ترى موسكو في إيران مركزًا لمحور يضمها إلى العراق وسورية وحزب الله ضد أميركا، وعضوًا في جبهة للتوازن مع جبهات إقليمية متحركة، سياسية ودينية - طائفية في الوطن العربي - الشرق الأوسط.

- تقع إيران بين وسط آسيا وبحر قزوين وبين الخليج العربي

(3) Wade Boese, «Putin Reaffirms Sales, Nuclear Assistance to Iran,» *Arms Control Today* (1 April 2001).

(4) Lionel Beecher, «Russian-Iran Arms Trade,» Council on Foreign Relations (1 November 2006).

(5) Brenda Shaffer, «Partners in Need: The Strategic Relations of Russia and Iran,» The Washington Institute for Near East Policy, Paper no. 70 (2001), p. 57, and Tor Bukkvol, «Arming the Ayatollahs: Economic Lobbies in Russia's Iran Policy,» *Problem of Post-Communism*, vol. 49 (November-December 2002).

والقوس النفطي، وهي جار قريب للجوار الروسي، ولها تأثير ثقافي وطائفي فيه.

- إيران بوابة روسيا إلى المنطقة، وسبب استدامة حركتها وتوسع مجالها فيها، بسبب ما تؤدي إليه السياسة الإيرانية من ردّات فعل داخلية وشبه إقليمية وإقليمية وعالمية.

- تجسّد إدارة العلاقات الروسية - الإيرانية صدقية روسيا كقوة كبرى، إقليميًا ودوليًا.

- تشجع العلاقات الروسية - الإيرانية روسيا على الانخراط في تطورات إقليم حيوي نفطي وأمني وديني، فيه هيمنة أميركية وفيه هيمنة قوة مركزية عربية وكبرى في المنطقة تؤثر مواقفها في الأمن الروسي اقتصاديًا بصورة مباشرة (أزمة انخفاض سعر النفط)، وفي وحدة روسيا الاتحادية بالنفوذ الديني في القوقاز ووسط آسيا؛ وهو الإقليم الذي لم يكن فيه لروسيا دور رئيس إلا من خلال القضية الفلسطينية.

- تساقط شركاء روسيا وحلفائها الذين ورثتهم من العهد السوفياتي في المنطقة، أو أصابهم الوهن، فبقيت من دون وكيل أو شريك أو نصير مواقفه إلى جانب موسكو مؤثرة في العلاقات الدولية، وفي بنية العلاقات الأميركية - الروسية، وفي الوطن العربي - الشرق الأوسط. وفي هذا الشأن صرح رئيس مجلس النواب الإيراني لنظيره الروسي: «إن القوتين الاستراتيجيتين إيران وروسيا تستطيعان الحدّ من توسع الهيمنة الأميركية»[6].

---

(6) Adam Tarock, «Iran and Russia in Strategic Alliance,» *Third World Quarterly*, vol. 18, no. 2 (1997), pp. 207-323, and Eric D. Moore, *Russia-Iran Relations since the End of Cold War*, Durham Modern Middle East and Islamic World Series (New York: Routledge, 2014).

- تمثل إيران رافعة السياسة الروسية في المنطقة. فهي تقف مع روسيا في مواجهة جبهة تركية - سعودية - أميركية في الأزمة السورية، وجبهة سنّية (تركية - خليجية) في المنطقة لها نفوذ في القوقاز الكبير وفي وسط آسيا، وجبهة نفطية في مواجهة حلف سعودي - أميركي يسعى إلى إنهاك الاقتصاد الروسي للضغط على موسكو كي تقدم تنازلات في أوروبا وسورية وإيران.

- أدت التغيّرات في الوطن العربي - الشرق الأوسط إلى نشوء تنافس وصراع غير ثابتين ومتداخلين بين أربعة مراكز رئيسة في عدد من القضايا والمجالات، على مستوى العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف (تركيا - إيران - السعودية - إسرائيل)، تمثل الولايات المتحدة فيها العامل الخارجي الذي يؤدي الدور الأساس والحاسم في إدارتها، والقادر على عزل روسيا أو تحجيم دورها. وليس أمام روسيا إلا البوابة الإيرانية، تستطيع من خلالها الانخراط في علاقات أفضل من علاقاتها بإيران، والذود عن مصالحها «كقوة كبرى لمواجهة موقف الولايات المتحدة والغرب بل لإضعافها أيضًا»[7]، من دون الانزلاق في متاهات دينامية الحرب الباردة.

- في قضية الملف النووي الإيراني، لم تجد روسيا نفسها وحيدة في مواجهة أميركا والغرب وإسرائيل، بل وقفت إلى جانبها قوى كبرى ورئيسة ووسطى وإقليمية في الاحتجاج على العقوبات على إيران، وعلى روسيا أيضًا (دول بركس وتركيا)، في حين جعلت السياسة العربية، ولا سيما الخليجية، من روسيا وعلاقتها بإيران هدفًا للهجوم والنقد، والاقتراب إلى الغرب والتحالف معه ضدها.

---

(7) Abbas Milani, «Russia and Iran: An Anti-Western Alliance,» *Current History*, no. 106 (2007), pp. 328-332.

- أصبحت طهران ورقة العلاقات الروسية - الغربية في الخليج العربي والوطن العربي - الشرق الأوسط، والرد أو المساومة تستخدمها موسكو حين تضيق بها السبل في المواجهة مع الغرب في أوروبا.

على الرغم من ذلك كله، يعترض حركة السياسة الخارجية الروسية تجاه إيران عدد من المعوّقات، أبرزها إدراك صناع القرار الروس أن روسيا اليوم ليست الاتحاد السوفياتي أيديولوجيًا، وأن قدراتها مقيدة، داخليًا وأوروبيًا وعالميًا. كما أن السياسة الروسية في القضية النووية الإيرانية ردّة فعل في أغلب الأحيان، لا فعلًا ناشطًا إيجابيًا، ويميل الخطاب السياسي إلى إرضاء السياسة الداخلية والزهو أمام صورة الذات السوفياتية، «فلا يوجد بلد يرغم روسيا على التخلي عن التزاماتها النووية تجاه إيران»، كما يقول لافروف، «ولا أحد، حتى الولايات المتحدة، ينكر حقنا في الاستمرار في بناء محطة الوقود النووية في بوشهر»[8].

من هذه المعوّقات أيضًا عجز موسكو عن الصمود في وجه الضغط الأميركي - الغربي - العربي - الإسرائيلي، والاستمرار بتمكين إيران من حيازة السلاح النووي. إضافة إلى ذلك، أضعفت العقوبات الاقتصاد الروسي، وكذلك فعل انخفاض أسعار النفط

(8) M. Mahtab Rizvi, «Bushehr Power Plant and Security Concerns,» *Journal of Peace Studies*, vol. 17, nos. 2-3 (2010); Bulent Aras and Fatih Ozbay, «The Limits of Russian-Iranian Partnership: Its History and Geopolitics, and the Nuclear Issue,» *The Korean Journal of Defence Analysis*, vol. 20, no. 1 (March 2008), pp. 45-60, and Scott Peterson, «Russian Nuclear Support for Iran Limited by Distrust,» *The Christian Science Monitor* (6 September 2012).

الذي لا يمكن رده إلى اختلال ميزان العرض والطلب وحده[9]. كما أكدت واشنطن أن حيازة إيران سلاحًا نوويًا هو تهديد مباشر للأمن القومي الأميركي. وكان الرئيس الأميركي بيل كلنتون قد صرح في عام 1995: «إن أفعال الحكومة الإيرانية وسياساتها تشكل تهديدًا حقيقيًا وخارقًا لأمن الولايات المتحدة القومي وسياستها الخارجية واقتصادها»[10]. ولهذه المسألة انعكاس مباشر على العلاقات الروسية - الأميركية، فليس من مصلحة روسيا أن يشكل الملف النووي الإيراني خطرًا على الأمن الأميركي.

من المعوّقات أيضًا تحول إيران، إن صارت دولة النووية، شريكًا لروسيا في شراكة مبنية على النّدية، أي تكون طرفًا مساويًا لروسيا في المعادلة، لا ثانويًا أو وكيلًا. كما تساوم إيران من موقع أقوى في مسألة الطاقة في بحر قزوين، ومسألة أنابيب نقل النفط والغاز، وتوسع نفوذها في وسط آسيا[11]. ولا ريب في أن إيرانَ نووية ربما تصبح مصدر عدم استقرار أمني واقتصادي في الخليج العربي، فتقْدم على مغامرة مسلحة محدودة في المنطقة، محتمية خلف سلاحها النووي.

إضافة إلى ما سبق، تواجه روسيا تحديات أخرى حين تسوق الذريعة الاقتصادية لتبرير تعاونها مع إيران قائلةً إن هذا البلد من أهم

---

(9) Michae Birnbauml, «Falling Oil Prices Hit Much Harder than Western Sanctions,» *The Washington Post* (2 December 2014).

(10) William Clinton, «Executive Order, No. 12957,» *Federal Register*, vol. 60, no. 52, 14615-14616 (1995).

(11) Dmitri Ternin and Alexey Maleshenko, *Iran A View from Moscow* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2010).

أسواق السلاح. فمن جهة، تطلق إيران نووية شرارة سباق تسلح هي مشاركة فيه وفي تداعياته الخطرة؛ ومن جهة أخرى، يمكنها أن تعوض خسارتها السوق الإيرانية بربحها السوق العربية. كما أن إيران نووية تعزز الوجود الأمني الأميركي في المنطقة، ضامنًا الأمنين الإسرائيلي والخليجي حيث المصالح الاستراتيجية الأميركية والغربية، ما يُضيق فرص ومجالات حركة السياسة الروسية، وعندها تتقلص حكمًا فرص صفقات السلاح.

أما آخر هذه المعوّقات فهو أن ليس في إمكان روسيا ردع أي فعل عسكري ضد إيران، بعدما عجزت عن ذلك في أفغانستان والعراق وليبيا. وعلى الرغم من أنها تستطيع تخفيف العقوبات الدولية المفروضة على إيران من خلال دورها في مجلس الأمن، لكنها لا تستطيع منع هذه العقوبات ولا الوقوف في وجهها. لذاك، يبدو أن الحياد كان الخيار الأمثل. في المقابل، يمكنها أن تكون وسيطًا بين إيران والغرب، على الرغم من أنها لم تفلح في أدائها دور الوساطة في القضية النووية الكورية الجنوبية[12].

أفضت العلاقات الروسية - الإيرانية إلى ردّات فعل عربية وتركية وإسرائيلية. عربيًا، وخليجيًا بالتحديد؛ فالشائع هو خيار «العصا والجزرة» وسيلة للحد من أثر العلاقات الروسية - الإيرانية السلبي في الأمن القومي العربي - الخليجي. فبالعصا تتوسّع علاقات العرب بالغرب لعزل روسيا عن المنطقة أو لتكتفي بمنفذ محدود هو إيران، مع انخراط في جبهة رفض السياسة الروسية في أوكرانيا، وإنكار التغييرات السيادية، وخفض التعامل التجاري

---

(12) نعمة، روسيا في السياسة.

والاستثماري والتسلح، وتوظيف القوة الناعمة الدينية والاقتصادية في خاصرة الأمن الروسي الرخوة، والاستفادة من انخفاض سعر النفط أداةً لمساومة روسيا. وبالجزرة تتوسّع آفاق التعاون التجاري والمالي العربي مع موسكو، وتُمنح عضوية منظمة التعاون الإسلامي، ويطمئن العرب موسكو بتأكيدهم عدم التدخل في شؤونها الداخلية، خصوصًا في القوقاز ووسط آسيا، وبالتشاور معها في السياسة النفطية، وفتح سوق التسلح أمامها لتعويضها خسارتها السوق الإيرانية، وتعزيز التعاون الذري معها للأغراض السلمية، والتعاون في قطاعي النفط والطاقة، حيث يُعد الخليج وروسيا مصدرين للنفط، وتركيا ممرها، إضافة إلى تعزيز التعاون مع موسكو وأنقرة لمنع صفقة كامب ديفيد ثانية مع إيران، تمنحها دورًا مهيمنًا في منطقة الخليج في ظل ضمان أمني أميركي، ووصاية على العراق، ودورًا مهمًا في سورية في مقابل تنازلها عن الخيار النووي.

ثانيًا: روسيا وتركيا

التاريخ المشترك بين روسيا والإمبراطورية العثمانية حافل بالحروب. أغفلت تركيا الوطن العربي - الشرق الأوسط منذ الاستقلال في عام1923[13]، وعقدت اتفاقية صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي في عام 1921. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت تركيا عضوًا في حلف شمال الأطلسي، وشكلت جدارًا أمنيًا مواجهًا للاتحاد السوفياتي من الجنوب لصدّ تسربه إلى الشرق

---

(13) Kemal Kirisci, «Post Cold Turkish Security and the Middle,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 1, no. 2 (6 July 1997).

الأوسط[14]. بعد الحرب الباردة، تغيّر مدرك التهديد الأمني الروسي لتركيا، حيث لم تكن بين أولويات موسكو في عهد بوريس يلتسين. تزامن انصراف موسكو وأنقرة إلى تدبير سياسة المنطقة عندما اعتمدت إدارة بوتين سياسة ناشطة لتعزيز مكانة روسيا كدولة كبرى، واعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسة خارجية أيديولوجية لتعزيز مكانه تركيا كدولة إقليمية كبرى أو قوة وسطى عالميًا (سياسة العمق الاستراتيجي و«صفر مشكلات» مع الجوار)[15].

تسعى موسكو إلى جذب أنقرة إلى جانبها لأسباب تعود إلى إدراك موسكو قيمة تركيا أمنيًا واقتصاديًا وسياسيًا وفي بنية العلاقات الروسية - الأميركية، ودورها في تطورات السياسة العربية - الأوسطية. فتركيا هي حارس بوابة الدردنيل التي يمكن منها خنق روسيا أو جعلها قوة بحرية كبرى في البحر الأسود، لكن ليس عالميًا. كما أن لتركيا امتدادًا إثنيًا وثقافيًا ودينيًا وتاريخيًا، إضافة إلى القرب الجغرافي، في القوقاز ووسط آسيا، أوهن منطقتين في مجال الأمن الروسي. كما أن موقع تركيا جعلها ممرًا بديلًا للطاقة الروسية للإفلات من تطويق أميركا والغرب. ولتركيا تحفظات على سياسة الهيمنة الأميركية والحرب على «الإسلاموية»، وحتى على الغرب الذي تنتظر أنقرة عند بابه للانضمام إليه، «فتركيا تنتقد

---

(14) Nedim Yalansis, «Turkey Middle East Relations in the Cold War Ear and Great Powers,» *International Journal of History*, vol. 14, no. 2 (2012), pp. 393-401.

(15) Ahmet Davutoglu, «The Clash of Interests: An Explanation of the World Dis-Order,» *Perceptions*, vol. 12, no. 4 (1998); Alexander Murison, «The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy,» *Middle Eastern Studies*, vol. 42, no. 6 (2006), pp. 945-964, and Lerna K. Ynik, «Constructing Turkish Exceptionalism: Discourse if Liminality and Hybridity in Post-Cold War Turkish Foreign Policy,» *Political Geography*, vol. 30 (2011), pp. 1-10.

ازدواجية معايير الغرب في التعامل مع قضايا المنطقة»[16]. وهي بلد قوي الآن، «ولن تقف على باب الاتحاد الأوروبي لتستجدي»[17]، كما يقول أردوغان، لأنها قوة مركزية شرق أوسطية لها أهميتها في التوازن الإقليمي (تركيا - إسرائيل وتركيا - إيران وتركيا - مصر وتركيا - السعودية)، وقوة إقليمية رائدة تقود الاعتدال الإسلامي قبل الربيع العربي وبعده، ولا تهدد الأمن الروسي كما تفعل التيارات الإسلاموية - السلفية - العربية.

تحول المدرك الروسي لتركيا من مدرك جيواستراتيجي في أثناء الحرب الباردة إلى مدرك جيوديني بعدها. وتخشى موسكو من تعاون التيارات الإسلامية - الطورانية مع التيارات الإسلامية العربية. ولا تقترب روسيا من أنقرة والرياض لتوازن بينهما بل لتنشئ فجوة بينهما؛ فمصالح موسكو في أنقرة أكبر من مصالحها في الرياض، كالتعاون في مسألة أنابيب النقل، واعتماد تركيا على الطاقة الروسية بنسبة 70 في المئة[18]، والتعاون في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، ومنظمة القوات البحرية في البحر الأسود (2001)[19]، كما تسعى تركيا إلى الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون بموافقة موسكو، علمًا أن المسألة الكردية تبقى ورقة ضغط بيد موسكو على أنقرة.

---

(16) Jona Thon Burch, «Turkey's Erdogan Slams World's Double Standard on Egypt,» Reuters (19 July 2013).

(17) «If EU Opposes Islamophobia, It Must Accept Turkey as A Member: Erdogan,» *Daily News* (24 February 2015).

(18) Najia Badykov, «Gas Deal to Benefit Russia, Turkey,» Center for Strategic and International Studies (23 December 2014).

(19) Witt Raczka, «A Sea or a Lake? The Caspian Long Odyssia,» *Central Asian Survey*, vol. 19, no. 2 (2000), pp. 189-221.

أصبحت روسيا أكبر شريك اقتصادي لتركيا، ويعدّ «خط السيل الجنوبي» هزيمة للولايات المتحدة في حرب النفط والغاز الباردة[20]، حيث حرّر روسيا من قيود تصدير نفطها وغازها، وفتح أفقًا لإيجاد مثلث تعاون روسي - تركي - إيراني تكون فيه روسيا وإيران مصدري الغاز، وتكون فيه تركيا ممرًا له لتأمين إمدادات الطاقة إلى أوروبا. وهذا أضعف ضغط الإدارة الأميركية على أوروبا لتقلّل اعتمادها على الغاز الروسي، وقلل حاجة روسيا إلى الاعتماد على التصدير إلى الصين[21]، ويؤثر أيضًا في خيارات قطر كمصدر رئيس للغاز، ويحثها على التفكير أكثر في خيار إقامة «أوبك» للغاز ضمن جبهة قطرية - روسية - إيرانية[22]، يكون فيها لروسيا نفوذ في مواجهة تحرك أميركي - سعودي. إضافة إلى ذلك، تتعاون روسيا مع تركيا لبناء مفاعل نووي للأغراض السلمية بقيمة 20 مليار دولار، من دون ضغط أميركي - غربي - إسرائيلي، تنفذه شركة روساتوم الروسية التي تزود إيران بالوقود النووي[23].

تتأثر خيارات روسيا بأمرين: الأول، القضايا المعقدة والفاعلون المتداخلون في الداخل والخارج ضمن سياسة الوطن العربي -

---

(20) Oktay F. Tanrisever, *Turkey and Russia in the Black Sea Region: Dynamics of Cooperation and Conflict* (Istanbul: Center for Economic and Foreign Policy Studies, 2012).

(21) كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة (القاهرة: مؤسسة النيل، 2007).

(22) «Iran, Qatar, Russia Form Gas Alliance,» *The Wall Street Journal* (22 October 2008).

(23) Richard Weitz, «Russia-Turkey Energy Ties: Cooperation with Conflict,» *Diplomatia*, no. 19 (September 2012), and «Russia and Turkey Sign Eight Joint Cooperation Projects,» *Russian News Agency* (1 December 2014).

الشرق الأوسط؛ والثاني، سياسة أميركا كفاعل خارجي تسعى موسكو إلى إضعاف دوره، فتتغير بنى علاقاتها الخارجية مع تغير القضية والفاعلين، ويكون العامل الخارجي حاضرًا في هذه المعادلة بحسب مصالحه وماهية خياراته.

تتلخص القضايا العربية في هيكل العلاقات الروسية - التركية بالقضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني وأزمة سورية وتحولات الربيع العربي وظاهرة التطرف الإسلامي، إلى جانب قضايا أخرى متصلة بالطاقة في قزوين بين روسيا وإيران، ومنافذ تصديرها عبر تركيا، وموقف تركيا وإيران من القوقاز ووسط آسيا. في ظل حزب العدالة والتنمية، حدث تقارب بين موسكو وأنقرة في القضية الفلسطينية؛ فالبلدان يدعمان حق تقرير المصير والتسوية السلمية ويعترفان بجميع الفصائل الفلسطينية ويتعاونان في أداء بدور الوسيط بين العرب وإسرائيل، كدور أنقرة في الوساطة بين سورية وإسرائيل في عامي 2007 و2008 قبل أن تتدهور العلاقات التركية - الإسرائيلية، وفي الوساطة بين حركتي فتح وحماس في الداخل الفلسطيني.

أما في سورية، فتقاطعت مصالح روسيا وتركيا ضمن مثلث روسيا - تركيا - إيران فتعاونتا، بينما كان التعاون بين روسيا وإيران وثيقًا ضمن جبهة واحدة متماسكة. وعلى الرغم من أن العلاقات مستقرة بين روسيا وتركيا وإيران بسبب التعاون الاقتصادي، وبسبب تراجع حدة الخطاب السياسي الانتقادي، لكن بقيت الخلافات موجودة؛ إذ ترى روسيا أن الأزمة السورية داخلية، وتخلّ بالأمنين الإقليمي والدولي، وترفض التدخل الدولي، وتخشى انتشار السلفية بعد سقوط

النظام السوري، كما تخاف التعاون بين تركيا والسعودية في القوقاز ووسط آسيا، فتدعم النظام بقوة وتدعو إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. ومن ناحيتها، تؤيد إيران مواقف روسيا بثبات وقوة[24]، أما تركيا فدعت إلى تنحي الأسد، وإلى تدخل دولي، متهمة النظام السوري بارتكاب تطهير عرقي وباقتراف جرائم ضد الإنسانية، وتتعاون مع دول الخليج في هذا الإطار، وتنسق مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، وتريد معادلة صفرية. كما تسعى تركيا إلى بسط هيمنتها في المنطقة، شأنها في ذلك شأن إيران، كونهما وريثتي إمبراطوريتين كبريين، وتتنافسان على صوغ جغرافية المنطقة وتكوين ائتلافات طائفية (إيران - عراق - سورية - حزب الله من جهة وتركيا - السعودية - الخليج - الإخوان في مصر من جهة ثانية).

على الرغم من ذلك، ثمة قلق تركي - إيراني جيوسياسي مشترك[25]. فقيام كيان كردي في شمال سورية، حيث نفوذ حزب العمال الكردستاني، يقضّ مضجع أنقرة ويضعها في مواجهة احتمال قيام كردستان كبرى على طوال حدودها الجنوبية، ويعزلها عن السعودية ودول الخليج. ولا يضمن التعاون في مجال الطاقة والأنابيب عدم قيام كردستان الكبرى[26]، ويتيح التنافس في الساحة

---

(24) Samuel Brannan, ed., *The Turkey, Russia Iran Nexus: Evolving Power Dynamics in the Middle East* (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2013), and Geneive Abdo, «How Iran Keeps Assad in Power in Syria,» *Foreign Affairs* (August 2011).

(25) David Romano and Mehmet Gurses, *Conflict, Democratization, and the Kurds in the Middle East: Turkey Iraq, and Syria* (New York: Palgrave Macmillan, 2014).

(26) F. Stephen Larrabee and Alireza Nadir, «Turkish Iranian Relations in Changing Middle East,» RAND Corporation (2013).

العراقية جيوسياسيًا واقتصاديًا ودينيًا - طائفيًا[27] الفرصة والمجال لحركة السياسة الروسية التي اتسمت منذ نهاية الحرب الباردة بدور الوسيط والمسهّل والموازن. على الرغم من ذلك كله، لا تسعى موسكو إلى إنشاء كتلة ثلاثية.

لا يمنع التعاون الثلاثي الروسي - التركي - الإيراني المواجهة بين هذه الدول في الميدان السوري، لكنه يأتي بالوكالة بصيغة تركيا - المعارضة، وإيران - النظام، ودول الخليج. لكن روسيا تتجنب مواجهة تركيا في سورية بصيغة روسيا - إيران، كما تتجنب الظهور بمظهر حليف إيران في سورية في مواجهة تركيا - السعودية - دول الخليج، وتحرص دائمًا على حرية الحركة والمجال لأنها ذات نظرة نفعية - واقعية وتسعى إلى التوازن، وتدرك أن الجيوسياسة التركية والإيرانية تتصادمان في المنطقة، ما يتيح لها حرية الحركة[28]. وفي الوقت نفسه، تسعى موسكو إلى توحيد الصف في قضايا تضامنية، فأيدت أنقرة موسكو ضد فرض عقوبات جديدة على طهران، على الرغم من امتعاض واشنطن[29].

تختلف قراءات موسكو وطهران وأنقرة للربيع العربي: تصف موسكو ما جرى بتطورات اجتماعية - سياسية - اقتصادية في الوطن

---

(27) Sean Kane, «The Coming Turkish-Iranian Conflict in Iraq,» US Institute of Peace (Washington, DC), Special Report (2011), and John Calabrese, «Turkey and Iran: The Limits of Stable Relationship,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 25, no. 1 (1998).

(28) F. Stephen Larrabee, «Turkey's New Geopolitics,» *Survival*, vol. 52, no. 2 (April-May 2010), pp. 157-189.

(29) James Kanter, «Gates Criticizes Turkey Vote against Sanctions,» *The New York Times* (11 June 2012).

العربي، حرّكها الخارج لأغراض استراتيجية تطاول آثارها الأمن الروسي، في حين ترى طهران أن ثورتها الدينية هي التي مهدت الطريق لاشتعال الغضب الاجتماعي وتوسع شرارته، بينما هي عند إردوغان، كما قال في نيسان/ أبريل 2012، صحوة إسلامية - أتاتوركية - عثمانية جديدة[30] لتعيد العرب إلى المقر، «فمهما فقدنا بين عامي 1911-1923 ومهما كانت الأراضي التي انسحبنا منها، فإننا سنلاقي إخواننا في هذه الأراضي مرة أخرى»[31].

يبعد التعاون الروسي - التركي النفوذ الإسلاموي عن القوقاز الروسي، ويساعد تركيا في تنفيذ سياسة العمق الاستراتيجي. ومن خلال هذا التعاون الروسي - التركي والعلاقات العربية يمكن استخدام تركيا نفوذها للضغط على موسكو في الملف النووي الإيراني[32]. ويكمن التحدي الذي تواجه السياسة الروسية في مثلث العلاقات الروسية - التركية - الإيرانية في قدرة موسكو على احتواء عوامل التنافس والنفور وآثارها في مصالح روسيا في نفط قزوين وغازه.

---

(30) Ali Arsalan, «Turkey Following Ataturk's Foreign Policy, Not Perusing Neo-Ottmanism,» *Today's Zaman* (17 November 2009), and Hillel Frodkin and Lewis Libby, «Erdogan Grand Vision: Rise and Decline,» *World Affairs* (March 2013).

(31) Darko Tanaskovic, *Neo-Ottmanism: A Doctrine or a Foreign Policy* (Beograd: Sulzbeniglasnik, 2012).

(32) Mustafa Kilbaroglu and Baris Caglar, «Implications of A Nuclear Iran on Turkey,» *Middle East Policy*, vol. 15, no. 4 (2008).

خاتمة وتوصيات

بعد الحرب الباردة، نتجت السياسة الخارجية الروسية في الوطن العربي - الشرق الأوسط في المقام الأول من تفاعلات العلاقات الدولية الروسية - الأميركية في نُسق دولية وإقليمية ومحلية متعددة الفاعلين ومتداخلة ومركبة ومعقدة وديناميةٍ، متصلة بمدرك مركبي الأمن والتهديد بالتدخل في الشؤون الداخلية في القوقاز الكبير ووسط آسيا، ومنزلة القوة الكبرى والثورات الملونة والديمقراطية الغربية وتوسع الناتو والدرع الصاروخية والإرهاب والتيارات الإسلاموية، ولم تنتج من وظيفة الأيديولوجيا ومغانم عقود التسلح والعلاقات التجارية. كانت هذه السياسة في عهد يلتسين سلبية دفاعية نفعية انتقائية، فلم تكن المنطقة ضمن أولويتها، بل كان الفضاء الأوروبي - الأطلسي فرصة السياسة الخارجية الروسية ومجالها. تحولت هذه السياسة في عهد بوتين الأول سياسةً ناشطة وحذرة، لأنها لم تكن قد استكملت بناء الاقتصاد واستعادة الثقة بالنفس. وكشفت إدارة بوتين الثانية عن سياسة خارجية نفعية واقعية هجومية ناشطة إيجابية توكيدية، لتعود إلى المنطقة مستعيدةً دورها في قضايا ومجالات ومسارات تنطوي على فرص وتحديات عدة، لا من منظور سياسي إقليمي شامل، بل من خلال علاقات ثنائية (روسيا - سورية وروسيا - السعودية وروسيا - إيران وروسيا - تركيا

وروسيا - العراق)، لأن المنطقة خسرت قيمتها الجيوستراتيجية التي تمتعت بها إبان الحرب الباردة، ولأن النُسُق الإقليمية ضعفت (جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ولأن تحديات وفرصًا جديدة برزت (الإرهاب والربيع العربي والتيارات الإسلاموية والملف النووي الإيراني والطاقة وممرات نقلها).

تسعى روسيا إلى نسج ائتلافات في قضايا التعاون ومجالات التوازن؛ ففي مجال الطاقة وأنابيب نقلها، تتحرك ضمن هيكل علاقات ثلاثي الأضلاع (روسيا - إيران - تركيا). وفي مواجهة الأصولية الإسلامية، تتحرك ضمن هيكل علاقات رباعي الأضلاع (روسيا - إيران - العراق - سورية). ولا تتقدم كقوة كبرى منافسة أو طاردة لأميركا لسببين: **الأول**، لا تمتلك أسباب القوة الحقيقية لمنازلة الولايات المتحدة كالتي كانت للاتحاد السوفياتي في أيام الحرب الباردة؛ **وثانيًا**، لم تدرج السياسة الخارجية الروسية ضمن أهدافها منازلة الولايات المتحدة، إنما حرمانها من فرص الهيمنة، وفرض الاعتراف بروسيا قوة كبرى أساسية، في المنطقة وفي العالم. إضافة إلى ذلك، فإن روسيا مكشوفة للضغط الذي ينتج من نسق العلاقات الروسية - الأميركية - الأوروبية، كما هي الحال في شبه جزيرة القرم وأوكرانيا، فتبحث السياسة الخارجية الروسية عن فرص ومجالات ومسارات تمكنها من الانخراط في عملية توجيه تطورات المنطقة، ونسج ائتلافات مع الفاعلين فيها من دول وحركات، من منطلق سياسة تعدد المحاور. وتُيسّر بيئة المنطقة لها ذلك من حيث القضايا والمنافسات واختلاف المواقف بين الأطراف والعلاقات مع الولايات المتحدة.

تُعين روسيا كقوة كبرى إيران في بناء قدراتها النووية وفي الحفاظ على استقلالية قرارها، وتحمّل العقوبات، ومواجهة تحديات مواقف الخليج وإسرائيل والولايات المتحدة. وعلى الرغم من الضغط عليها، تصمد في سورية لأنها فرصتها الأخيرة لوجودها أمنيًا وعسكريًا في المنطقة والبحر المتوسط، ومن دون قاعدتها في طرطوس تصبح قوة بحرية عائمة، ولأنها مهمة في مواجهة التهديدات الإسلاموية للأمن الروسي، وهي مجال واسع لأداء دورها كقوة كبرى بحاجة إلى فضاء استراتيجي لتأمين أمنها ومصالحها.

تقدم موسكو نفسها في المنطقة طرفًا أساسيًا، يؤدي دور وسيط نزيه في النزاعات والخلافات البينية والداخلية، كما هي الحال في القضية الفلسطينية، بين العرب وإسرائيل حينًا، وبين فتح وحماس حينًا آخر، وبين سورية وإسرائيل وحماس في الحرب على غزة، لإثبات صدقية دبلوماسيتها. كما تسعى إلى تحقيق توازن في مواقفها من النزاعات الاستراتيجية في المنطقة، فترجّح كفة العلاقات الروسية - الإسرائيلية في القضايا المركزية في السياسة الشرق أوسطية، حيث تحرص على ألّا يسبّب تعاونها العسكري مع إيران عسكريًا اختلال التوازن الاستراتيجي الأمني الذي يقوم، منذ إعلان دولة إسرائيل، على تفوق استراتيجي نوعي تقليدي إسرائيلي، إضافة إلى احتكار إسرائيل القوة النووية في المنطقة.

لا تنطوي الأجندة الروسية على أهداف أيديولوجية أو جيوسياسية كبرى، بل هي محدودة نسبيًا، حيث تتعاون روسيا مع دول المنطقة بطريقة لا تلحق الضرر بعلاقاتها مع أميركا والغرب.

لكن، كلما هدّد الغرب الأمن الروسي بتوسيع حلف شمال الأطلسي ونشر الدرع الصاروخية، يتزايد هاجس موسكو من تهديدات أمنها من خاصرتها الجنوبية الرخوة اجتماعيًا وهويةً، فتعمد إلى خيار السياسة الناشطة الهجومية الجريئة لتخفيف الضغط عنها، وللمساومة بأوراق تملكها، مثل دعم النظام السوري والتعاون مع إيران وتركيا والترحيب بعودة التعاون مع مصر والعراق والتقارب مع السعودية ودول الخليج العربي الأخرى.

لا تعين السياسة العربية اليوم العرب على إقامة علاقات تعاون وشراكة مع موسكو وفق استراتيجيا محددة وسياسة قومية كتلك التي تجمع روسيا وتركيا وإيران، إنما يجري ذلك من خلال مقاربة قُطرية تحددها الاعتبارات السياسة المحلية والإقليمية غير العربية الخاصة بكل قطر، وعلاقاته مع الولايات المتحدة، وتوظيفه ما عنده من آليات القوة الذاتية والقوة النابعة من علاقته مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة للضغط على روسيا، والسعودية وسورية مثالان على ذلك. فالسعودية تؤسس علاقاتها مع روسيا في سياقات عدة: **أولها**، سياق العلاقات السعودية - الأميركية؛ **وثانيها** سياق العلاقات الروسية - الإيرانية في ما يتعلق بالمسألة النووية التي تهدد الأمن القومي العربي، ولا سيما أمن الخليج؛ **وثالثها** سياق منزلة السعودية كقوة كبرى في الخليج العربي؛ **ورابعها**، سياق سياسة إيران في السياسة الداخلية والساحة العربية سياسيًا وطائفيًا؛ **وخامسها**، في سياق السياسة الروسية في سورية وتعاونها مع إيران وتعزيز المحور الشيعي الإيراني - العراقي - السوري - حزب الله. أما سورية فأسست تعاونها مع روسيا على دعم أمن النظام الحاكم وتأييده دوليًا وتعزيزه

في الصراع العربي - الإسرائيلي أكثر من الاهتمام بانعكاس التعاون الروسي - الإيراني النووي على الأمن العربي. وترى سورية في إيران نووية فرصة لتحقيق توازن نووي في الشرق الأوسط لم يفلح الأمن القومي العربي في تحقيقه حتى اليوم.

يتصل توجه العراق ومصر إلى عقد صفقات السلاح مع روسيا مباشرة بتحديات السياسة الداخلية فيهما، وبالمزايا الإيجابية التي يتمتع بها كل منهما في السياسة الروسية: نفط العراق، دور مصر القومي العربي، إرث العلاقات السوفياتية، تلكؤ واشنطن في تلبية طلباتهما التسليحية واستخدام واشنطن حاجتهما الأمنية الداخلية لأغراض سياسية. أما سرعة استجابة موسكو لطلباتهما فلا تقتصر على تحقيق أهداف اقتصادية فحسب، بل العودة إلى المنطقة كفاعل أساس.

لم تتخلص النظرة العربية إلى روسيا من بقايا الموقف العربي من الاتحاد السوفياتي في أيام الحرب الباردة، حين كان الثقل الموازن في عالم ثنائي القطب. فليس لروسيا اليوم قدرات وإرادة ومصالح استراتيجية في الوطن العربي، ما يجعلها تدخل في حرب باردة جديدة خسرتها حين كانت أقوى مما هي اليوم، خصوصًا أن بعض الدول العربية ساهم في صنع تلك الهزيمة. فعدول مصر عن التعاون مع الاتحاد السوفياتي واختيارها الوقوف في صف الأميركيين بعد اتفاقية كامب ديفيد أضعف موقف السوفيات، فيما أدى المال السعودي الخليجي والإرشاد الديني الجهادي إلى إخراج الروس مهزومين من أفغانستان.

أدرجت روسيا القضايا المتصلة بأمنها القومي في سلّم

أولوياتها، وربطت حركتها بمدى تأثرها بالقضايا الإقليمية، لذا يخطئ من يراهن على دور روسي موازن في القضايا العربية المصيرية، كالقضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني. مع ذلك، برهنت روسيا صدقية دورها كوسيط نزيه في قضايا خلافية عربية - عربية، الأمر الذي لم تستطع الولايات المتحدة أو دولة عربية أو ائتلاف عربي القيام به. وكانت القضية الفلسطينية مركز السياسة الشرق أوسطية، أما اليوم فظهرت قضايا أكثر تعقيدًا، حيث يمثل الوطن العربي اليوم منطلقًا لتهديدٍ عالمي الأبعاد، ما يعني أن روسيا مهتمة بالدرجة الأولى بعلاقاتها مع القوى الكبرى والإقليمية مثل تركيا وإيران وإسرائيل التي تشاركها الهواجس الأمنية، لا بالقضية الفلسطينية، خصوصًا بعد أن نحت هذه القضية ناحية الحل السلمي.

لا يملك العرب والروس قوة ناعمة كافية للتأثير في عملية صنع القرار. فعلى الرغم من الفرص الكامنة للتعاون التجاري والتقاني، لا يشكل مقدار التجارة العربية مع روسيا إلا 2 إلى 3 في المئة من مقدار التجارة الروسية العالمية، ويشكل السلاح 14 في المئة منها فقط. في المقابل، تطورت العلاقات التجارية الروسية مع إيران وتركيا وإسرائيل وتنوعت، وتحولت روسيا من مستثمر في الطاقة إلى قوة منسقة ومبادرة في استراتيجية الطاقة في أوراسيا في اتجاه الشرق وأوروبا، ما جعل تركيا وإيران مجالين لحركة السياسة الخارجية الروسية، وليس من خيارات عربية بديلة إلا الانخراط في مثلث الطاقة الروسي - الإيراني - التركي.

تأثرت صورة روسيا في العالم العربي بحوادث الشيشان، وباعتبار الحركات الإسلامية ضربًا من ضروب الإرهاب، وبموقف

موسكو من مسلمي البوسنة وكوسوفو. مع ذلك، لا يوجد توجه عربي مشترك في شأن القوقاز الكبير ووسط آسيا، وقد أولتها السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة اهتمامًا أكبر مما فعلت مصر والعراق وسورية. وتنصرف إيران إلى وسط آسيا لا إلى القوقاز الكبير لاعتبارات جيوسياسية خاصة بالطاقة ونقلها والقرب الجغرافي والهوية الثقافية، في حين يحتل القوقاز الكبير حيزًا مهمًا في السياسة التركية.

شهد دور روسيا تراجعًا في رسم واقع المنطقة ومستقبلها في المدرك العربي، بعد حملة التهويل والتمجيد الأميركية - الغربية لعالم مابعد الحرب الباردة، والمشهد المأساوي لانهيار الاتحاد السوفياتي، القوة العظمى المقابلة التي سكنت في العقل العربي، أيديولوجيًا وخطابًا سياسيًا. وتأخرت روسيا في تلميع صورتها العربية، ولا تزال تعاني محدودية الآليات والفن والتقانة، ما يبقيها عاجزة عن صنع قوة ناعمة تخطف بها عقول العرب وأهواءهم، كما فعلت الولايات المتحدة والغرب. وبينما كان الاتحاد السوفياتي والعرب يصرّفون علاقاتهم من خلال هرم النظم السلطوية والسلطة المركزية في الكرملين، فليس لروسيا اليوم خيارات أجدى.

تدرك روسيا حدود قدراتها الاستراتيجية كفاعل في السياسة الدولية بعد الحرب الباردة، وضيق مجال حركتها وأفق خياراتها في مواجهة التحديات واستحداث الفرص والانتفاع منها في سياق العلاقات الروسية - الأميركية - الغربية. وتعرف أنها، خلافًا للاتحاد السوفياتي، لا تسعى إلى تغيير الوضع القائم، وتهتم بالاستقرار لا بالتوازن في السياسة الدولية والشرق الأوسط، ولا تضع العقبات في

طريق السياسة الأميركية في عملية السلام لتسوية القضية الفلسطينية، كما تدعو إلى التفاوض ولا تؤيد السياسات التي تتسبب في عدم الاستقرار، ولا تحاول تغيير التفوق العسكري الإسرائيلي، ولا تقدم مظلة سياسية وأمنية للعرب كما كان يفعل الاتحاد السوفياتي، وتحرص على أن يكون حل الملف النووي الإيراني دوليًا فلا تمارس ضغطًا على طهران، بل تتوسط بينها وبين الغرب والخليج العربي خشية على مصالحها وإدامةً للتعاون الثنائي والإقليمي.

أصبح دور الوسيط ميزةً أساسية للسياسة الروسية في خلافات الوطن العربي - الشرق الأوسط وأزماته، وتسعى روسيا إلى أداء دور أساس في سياسة المنطقة حمايةً لأمنها القومي بعدما أصبحت المنطقة العربية مصدرًا للهواجس الأمنية، وحمايةً أيضًا لمصالحها الاقتصادية، خصوصًا الطاقة، في ضوء بيئة جيوسياسية جديدة.

تواجه روسيا تحديات أمنية استراتيجية تستهدف عمقها بعد أزمة أوكرانيا وضمها شبه جزيرة القرم. أما في الوطن العربي - الشرق الأوسط، وبعد تحولات جذرية سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية وهوياتية، فتواجه تحديات من الجبهة الجنوبية تستهدف خاصرة الأمن القومي الروسي الرخوة. وفي مواجهتها هذه التحديات، تختار روسيا سياسة السعي وراء الفرص والمجالات والمسارات التي تمكّنها من أداء دور فاعل وناشط وإيجابي كقوة كبرى. ومع ذلك، ينبغي ألا يحسب صناع القرار العربي أن روسيا الاتحادية ستقدم للمنطقة ما كانت روسيا السوفياتية تقدم، فالروس لا يهتدون بأيديولوجيا، وقدراتهم محدودة، وفرصهم تناقصت، ومجالاتهم تقلصت بسبب هيمنة طرف عالمي في المنطقة وظهور لاعبين إقليميين جدد.

إن التحديات والقيود صارمة وعالية التكلفة بالنسبة إلى الاستراتيجيا الروسية. لذلك، لا مفر من الحذر والانتقاء والمرونة، ولهذا نراها صامدة في سورية، ومتراخية في دول الربيع العربي، وثانوية في الصراع العربي - الإسرائيلي. ربما تكون أزمتي شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا وتداعياتهما على الأمن الجيوسياسي الروسي وسعر النفط وعواقبه على القوة الاقتصادية الاستراتيجية فصولًا من مشهد جديد (حقبة يلتسين ثانية) يتطور أو يُرتب لجعل روسيا حبيسة مشكلاتها البنيوية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية. فكلما توجهت السياسة الروسية نحو الداخل، كانت روسيا قوة إقليمية كبرى، لا قوة عالمية كبرى.

توصيات

- أن تبلور جامعة الدول العربية سياسة عربية تجاه روسيا تقوم على مصالح الأمن القومي العربي، لا أن تبقى السياسة العربية وظيفةً في العلاقات العربية - الأميركية - الغربية.

- أن يحرص العرب على ألا يغلّبوا الاعتبارات القطرية على القومية في علاقات دولهم الثنائية مع روسيا.

- حري بالسياسة العربية ألا تقيم علاقة ربط وثيقة بين السياسة الروسية في الوطن العربي والشرق الأوسط بقضية واحدة، مثل القضية الفلسطينية والأزمة السورية والملف النووي الإيراني.

- إقامة علاقة مع روسيا باعتبارها قوة كبرى في المنطقة، لها مصالح استراتيجية، لا على أساس فاعل خارجي توظفه السياسة العربية في دبلوماسيتها، وفي إدارة علاقاتها لأغراض تكتيكية.

- الحوار مع روسيا في قضايا النظام الدولي ودور الأمم المتحدة والانخراط في عملية صوغه بالتعاون مع مجموعة بركس.

- التطلع إلى نسق جديد من العلاقات في مرحلة مابعد إبرام اتفاق فيينا المتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

- تأكيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، خصوصًا في مسائل الأمن الروسي في القوقاز، والتزام الحياد في الخلافات الروسية - الأميركية - الغربية.

- تجنب الانخراط في سياسة عزل روسيا.

- التعاون في مجال الطاقة النووية وعقود السلاح.

- التعاون مع روسيا في مكافحة الإرهاب على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية.

- توسيع نطاق الاستثمار العربي في روسيا.

- تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث العربية والروسية.

المراجع

1- العربية

كتب

نعمة، كاظم هاشم. استراتيجية الهيمنة الأمريكية، 1824-1989. طرابلس - ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2000.

______. حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق والحوار مع الجنوب الأمن القومي العربي. طرابلس - ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2003.

______. روسيا في السياسة الدولية الآسيوية بعد الحرب الباردة. عمّان: دار آمنة للنشر، 2014.

______. الصين في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة. القاهرة: مؤسسة النيل، 2007.

______. القوة الوسطى بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة كوريا الجنوبية. عمّان: دار آمنة للنشر، 2015.

2- الأجنبية

Books

Allisok, Roy. *Russia and the West and Military Intervention*. Oxford: Oxford University Press, 2013.

Aslund, Anders. *Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed*. Washington, DC: Preston Institute for International Economics, 2007.

Aziz, Hayt Alvi and S. F. Knott (eds.). *Case Study in Policy Making*. Newport: Naval War College, 2012.

Beasley, Ryan K., Juliet Kaarbo and Jeffrey Lantis. *Foreign policy in Comparative Perspective: Domestic and International Influences on State Behaviour*. New York: Sage Publications, 2013.

Bertsch, Gary and W. Potter. *Dangerous Weapons and Desperate States*. New York: Routledge, 1999.

Bowker, Mike. *Russia, America and the Islamic World*. Hampshire: Ashgate Publishing Company, 2017.

Brannan, Samuel (ed.). *The Turkey, Russia Iran Nexus: Evolving Power Dynamics in the Middle East*. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2013.

Braun, Aurel (ed.). *NATO Russia Relations in the Twenty-First Century*. London: Routledge, 2008.

Byman, Daniel [et el.]. *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*. Washington, DC: Brookings Institute, 2011.

Covarrubias, Jack and Tom Lansford (eds.). *Strategic Interests in the Middle East: Opposition or Support for US foreign Policy*. Hampshire: Ashgate Publishing Limited, 2007.

Cox, Michael and Doug Stokes. *US Foreign Policy*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Donaldson, Robert H. and Joseph. L. Nogee. *The Foreign Policy of Russia: Changing System, Enduring Interests*. New York: Routledge, 2015.

Fawn, Rick (ed.). *Realignment in Russian Foreign Policy*. London: Routledge, 2003.

Feklyunina, Valentine. *The International Economic Crisis and the Post-Soviet States*. New York: Routledge, 2014.

Freedman, Robert O. (ed.). *The Middle East and the Peace Process: The Impact of Oslo Accords*. Florida: The University Press of Florida, 1998.

Fukuyama, Françis. *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press, 1992.

Giddens, Anthony. *The Constitution of a Society*. Cambridge, MA: Polity Press, 1984.

Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981.

Goldgeier, James M. and Michael McFaul. *Power and Purpose: US Policy toward Russia after Cold War*. Washington, DC: Brookings Institution, 2003.

Goodman, Melvin A. *Gorbachev and Soviet Policy in the Third World*. Washington, DC: The Institute for National Strategic Studies, 1999.

Gvosdev, Nikolas K. and Christopher Marsh. *Foreign and Security Policy and Decision-making under Yeltsin*. Santa Monica: RAND Publication, 1997.

Hashemi, Nader and Danny Postel (eds.). *The Syria Dilemma*. Cambridge, MA: The MIT Press, 2013.

Holisti, Kalevi J. *International Politics: A Framework for Analysis*. New Jersey, NJ: Prentice Hall, 1995.

Hunter, Shirine T. *Islam in Russia: The Politics of Identity and Security*. New York: Routledge, 2004.

Huntington, Samuel. *The Clash of Civilization and the Remaking of World Order*. New York: Simon and Schuster Paperbacks, 1996.

Jackson, Robert and George Sorensen. *Introduction to International Relations: Theories and Approaches*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Jahn, Beate. *Liberal Internationalism: Theory, History, Practice*. New York: Palgrave Macmillan, 2013.

Kassim, Yang Razali. *Geopolitics of Intervention: Asia and the Responsibility to Protect*. Singapore: Nanyang Technological University, 2014.

Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye. *Power and Interdependence*. London: Harper Collins, 1989.

Kramer, Mark. *NATO, The Baltic States and Russia: A Framework for Sustainable Enlargement*. Harvard, CT: Harvard University Press, 2002.

Kuper, Adam and Jessica Kuper. *The Social Science Encyclopaedia*. London: Routledge, 1996.

Kurtzer, Daniel C. (eds.). *Pathways to Peace: America and the Arab-Israeli Conflict*. New York: Macmillan, 2012.

Lo, Bobo. *Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion, and Mythmaking*. New York: Palgrave Macmillan, 2002.

Maclean, George. *Clinton's Foreign policy in Russia: From Deterrence and Isolation to Democratization and Engagement*. New York: Ashgate Publishing Limited, 2006.

Mankoff, Jeffrey. *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics*. Maryland: Rowman and Littlefield Publishers, 2012.

Mathews, Ken. *The Gulf Conflict in International Relations*. London: Routledge, 1993.

Mearsheimer, John. *The Tragedy of Great Powers Politics*. New York: Norton Books, 2001.

Medvedev, Sergei. *Power Space and Russian Foreign Policy in Understanding of Russian Foreign Policy*. Pennsylvania: Pennsylvania University Press, 1999.

Miskimmon, Alister, Ben O' Longhim and Laura Roselle. *Strategic Narrative, Communications Power, and the New World Order*. New York: Routledge, 2013.

Moore, Eric D. *Russia-Iran Relations since the End of Cold War*. New York: Routledge, 2014. (Durham Modern Middle East and Islamic World Series)

Nye, Joseph S. *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books, 1990.

Oliker, Olga [et al.]. *Russian Foreign Policy: Sources and Implications*. Santa Monica: RAND Corporation, 2009.

Peters, Joel and David Newman. *The Routledge Handbook on the Israeli-Palestinian Conflict*. New York: Routledge, 2013.

Primakov, Yevgeny. *Russia and the Arabs: Behind the Scene in the Middle East from the Cold War to the Present*. New York: Basic Books, 2009.

Pry, Peter Vincent. *War Scare: Russia and America on the Brick of War*. New York: Greenwood Publishing Group, 1999.

Rachward, Arthur R. and Gale Mattox. *Enlarging NATO: The National Debates*. London: Lynne Reinner Publisher, 2001.

Ralston, Shane J. *Philosophical Pragmatism and International Relations*. Lanham: Lexington Books, 2013.

Rashid, Ahmed. *Jihad: The Rise of Militant Islam in Central Asia*. New York: Yale University Press, 2002.

R'oi, Yaacov. *Islam in the CIS: A Threat to Stability*. London: The Royal Institute of International Affairs, 2001.

Russian Policy and National Government Yearbook: vol. 1. Washington, DC: International Business Publications, 1999.

Seib, Philip (ed.). *Toward a New Public Diplomacy: Redirecting US Foreign Policy*. New York: Palgrave Macmillan, 2009.

Tanaskovic, Darko. *Neo-Ottmanism: A Doctrine or a Foreign Policy*. Beograd: Sulzbeniglasnik, 2012.

Tanrisever, Oktay F. *Turkey and Russia in the Black Sea Region: Dynamics of Cooperation and Conflict*. Istanbul: Center for Economic and Foreign Policy Studies, 2012.

Ternin, Dmitri and Alexey Maleshenko. *Iran A View from Moscow*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2010.

Tsygankov, Andrei P. *Pathways after Empire: National Identity and Foreign and Economic Policy in Post-Soviet World*. New York: Rowman and Littlefield, 2001.

Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. New York: Random House, 1979.

Wittstock, Alfred (ed.). *The World Facing Israel - Israel Facing the World: Images and Politics*: Berlin: Frank and Timme, 2011.

Yassin-Hamdan, Nahla and Fredric S. Person. *Arab Approaches to Conflict Resolution*. New York: Routledge, 2014.

Periodicals

Abdo, Geneive. «How Iran Keeps Assad in Power in Syria.» *Foreign Affairs*: August 2011.

Ames, Paul. «Obama Calls for Trans-Atlantic Unity to Isolate Russia.» *Global Post*: 27 March 2014.

Amsterdam, Robert. «Strength or Vulnerability?: Analysing Vladimir Putin Munich Speech.» *Amsterdam and Partners*: 2 May 2007.

Aras, Bulent and Fatih Ozbay. «The Limits of Russian-Iranian Partnership: Its History and Geopolitics, and the Nuclear Issue.» *The Korean Journal of Defence Analysis*: vol. 20, no. 1, March 2008.

Arsalan, Ali. «Turkey Following Ataturk's Foreign Policy, Not Perusing Neo-Ottmanism.» *Today's Zaman*: 17 November 2009.

Baker, Peter and David Sanger. «US Makes Concessions to Russia for Sanctions on Iran.» *The New York Times*: 21 May 2010.

Badykov, Najia. «Gas Deal to Benefit Russia, Turkey.» Center for Strategic and International Studies: 23 December 2014.

Barnard, Anne and Somni Senguota. «US Signal Shift on How to End Syria Civil War.» *The New York Times*: 19 January 2015.

Blan, Stephen T. «Russia: The Gulf and Central Asia in New Middle East.» *Central Asia Survey*: vol. 13, no. 1, 1994.

Birnbauml, Michae. «Falling Oil Prices Hit Much Harder than Western Sanctions.» *The Washington Post*: 2 December 2014.

Boese, Wade. «Bush Assembles Pre-Missile Defense National Security Team.» *Arms Control Today*: January-February 2001.

_______. «Putin Reaffirms Sales, Nuclear Assistance to Iran.» *Arms Control Today*: 1 April 2001.

Bourtman, Ilya. «Putin and Russia's Middle east Policy.» *The Middle East Review of International Affairs*: vol. 10, no. 2, 2006.

Bremmer, Ian. «Who is in Charge in the Kremlin?.» *World Policy Journal*: vol. 22, no. 4, 2005-2006.

Bukkvol, Tor. «Arming the Ayatollahs: Economic Lobbies in Russia's Iran Policy.» *Problem of Post-Communism*: vol. 49, November-December 2002.

Calabrese, John. «Turkey and Iran: The Limits of Stable Relationship.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 25, no. 1, 1998.

Clinton, William. «Executive Order, No. 12957.» *Federal Register*: vol. 60, no. 52, 14615-14616, 1995.

«Conflict Forum.» *Weekly Comment*: 14-21 November 2014.

Dannreuther, Roland. «Russia and the Arab Spring.» *Russian Analytical Digest*: no. 98, 2011.

Davutoglu, Ahmet. «The Clash of Interests: An Explanation of the World Dis-Order.» *Perceptions*: vol. 12, no. 4, 1998.

«Disarmament Diplomacy: Gore-Chernomerdin Agreement over Iran in Spotlight.» *The Acronym Institute*: no. 51, 2000.

Dorsey, James M. «The Arab Revolts: Impacts on Central Asia.» *Commentary*: no. 161, 27 August 2012.

Eggert, Konstatin. «Why Russia Is Standing by Syria's Assad.» *BBC News Europe*: 15 June 2012.

Feiter, G. «Who Stands behind Russia's Foreign Policy?.» *St. Petersburg Times*: 25 September 2006.

Feller, John. «US-Russian Relations: Avoiding a Cold Peace.» *Foreign Policy in Focus*: 22 February 2014.

Freedman, Robert O. «Russia, Israel, and the Arab Israel Conflict: The Putin's Years.» *Middle East Policy*: vol. 17, no. 3, 2010.

Freeland, Chrytia. «In Egypt and Tunisia: Lessons for Autocrats Everywhere.» *New York Times*: 3 February 2011.

Friedman, Benjamin H. and Justin Ogan. «Hitting 'Stop' Button on NATO Expansion.» *International Affairs*: Spring 2009.

Frodkin, Hillel and Lewis Libby. «Erdogan Grand Vision: Rise and Decline.» *World Affairs*: March 2013.

Haas, Richard. «The New Middle East.» *Foreign Affairs*: vol. 85, no. 5, 2006.

«Hamas Praises Russia Efforts to Resume Hamas Fatah Talks.» *People's Daily*: 1 August 2007.

Harding, Luke. «Russia Is Blackmailing Europe over Energy Says Cheney.» *The Guardian*: 5 May 2006.

_______ and Ian Traynor. «Obama Abandons Missile Defence Shield in Europe.» *The Guardian*: 17 September 2009.

Herzig, Edmund. «Regionalism: Iran and Central Asia.» *International Affairs*: vol. 80, no. 3, 2004.

Hill, Fiona. «The Real Reason Putin Supports Assad.» *Foreign Affairs*: March 2013.

Hunter, Shirine T. «Islam in Post-Independence Central Asia: Internal and External Dimensions.» *Journal of Islamic Studies*: vol. 7, no. 2, 1996.

«If EU Opposes Islamophobia, It Must Accept Turkey as A Member: Erdogan.» *Daily News*: 24 February 2015.

«Iran, Qatar, Russia Form Gas Alliance.» *The Wall Street Journal*: 22 October 2008.

Izvestia: 30 May 2001.

Kaczmarski, Marcin. «Russia's Middle East Policy after the Arab Spring Revolutions.» *OSW Commentary*: no. 59, 2011.

Kanter, James. «Gates Criticizes Turkey Vote against Sanctions.» *The New York Times*: 11 June 2012.

Katz, Mark N. «No Reason to Fear Arab Spring in Russia.» *Moscow Times*: 27 October 2011.

_______. «Putin's Pro-Israel Policy.» *The Middle East Quarterly*: vol. 12, no. 1, Winter 2005.

Kilbaroglu, Mustafa and Baris Caglar. «Implications of A Nuclear Iran on Turkey.» *Middle East Policy*: vol. 15, no. 4, 2008.

Kolyander, Alexander. «Putin Is Circumspect on Re-election Out Says Ney to President for Life.» *The Wall Street Journal*: 23 November 2014.

Konviser, Bruce I. «US Missile in E-Europe Opposed by Locals Russia.» *The Washington Post*: 2 May 2010.

Kozyrev, Andrei. «Russia and the US Partnership is not Premature it is Overdue.» *Izvestia*: 11 March 1994.

Kramer, Andrew E. «Putin is Said to Compare US Policies to Third Reich.» *The New York Times*: 10 May 2007.

Kirisci, Kemal. «Post Cold Turkish Security and the Middle.» *Middle East Review of International Affairs*: vol. 1, no. 2, 6 July 1997.

Krushinsky, Andry. «Can Russia Use the Veto?.» *Pravda*: 3 March 2003.

Larrabee, F. Stephen. «Turkey's New Geopolitics.» *Survival*: vol. 52, no. 2, April-May 2010.

«Lavrov Tells Kerry Syrian Peace Process Needs Support.» *Russia Beyond the Headlines*: 21 January 2015.

Luhn, Alec. «Russia Sends Missile Cruiser to Mediterranean as Syria Tension Mounts.» *The Guardian*: 12 September 2013.

Magen, Zvi. «Russia in the Middle East.» *INSS Insight*: 2011.

Milani, Abbas. «Russia and Iran: An Anti-Western Alliance.» *Current History*: no. 106, 2007.

Murison, Alexander. «The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy.» *Middle Eastern Studies*: vol. 42, no. 6, 2006.

Naumkin, Vitaly. «Moscow Treads Lightly in Gaza.» *Al-Monitor*: 24 July 2014.

_______. «Russia Focuses on Eliminating Middle East Terrorist Threat.» *Russia in Global Affairs*: 9 September 2014.

Nikolsky, Alexy. «Russian Naval Presence in the Eastern Mediterranean and the Problem of Projected Naval Basing.» *Moscow Defence Brief*: no. 45, 2015.

Nolte, Detleb. «How to Compare Regional Powers: Analytical Concept and Research Topic.» *Review of International Studies*: vol. 36, 2010.

O'Loughlin, John and Paul F. Talbot. «Where is the World of Russia?: Geopolitical Perceptions and Preferences of Ordinary Russian.» *Eurasian Geography and Economics*: vol. 46, no. 1, 2005.

Patokallio, Mikko and Julia Saarinen. «On the Wrong Side of the Arab Spring: Russia's Syria Policy.» *Diplomatia*: no. 18, August 2012.

Peterson, Scott. «Russian Nuclear Support for Iran Limited by Distrust.» *The Christian Science Monitor*: 6 September 2012.

Primakov, Yevgeny. «Multipolar World on the Horizon.» *Nezavisimaya Gazeta*: 22 October 1996.

Pukhov, Ruslam. «Why Russia Is Backing Syria.» *The New York Times*: 6 July 2012.

Putin, Vladimir. «Unilateral Force Has Nothing to do With Global Democracy.» *The Guardian*: 13 February 2007.

Raczka, Witt. «A Sea or a Lake? The Caspian Long Odyssia.» *Central Asian Survey*: vol. 19, no. 2, 2000.

Rettman, Andrew. «Libya War Is NATO of Oil Rich South: Russian Diplomat Says.» *Euobserver*: 2 September 2011.

Rizvi, M. Mahtab. «Bushehr Power Plant and Security Concerns.» *Journal of Peace Studies*: vol. 17, nos. 2-3, 2010.

Roberts, Dan. «Obama Signals Foreign Policy Shift but Insists: America Must Always Lead.» *The Guardian*: 28 May 2014.

Romano, David and Mehmet Gurses. *Conflict, Democratization, and the Kurds in the Middle East: Turkey Iraq, and Syria*. New York: Palgrave Macmillan, 2014.

«Russia and Turkey Sign Eight Joint Cooperation Projects.» *Russian News Agency*: 1 December 2014.

«Russia Offers Support to Palestinian Statehood.» *Russia Beyond the Headlines*: 23 October 2014.

Schuster, Simon. «Why Obama's Reset with Russia Has Gone Wrong: Full Interview.» *True/slut*: 19 March 2010.

Srowe, R. «Foreign Policy Preferences in the New Russia Business Elites.» *Problems of Communism*: vol. 48, May-June 2001.

Steel, Jonathan. «Putin Still Bitter over Orange Revolution.» *The Guardian*: 5 September 2005.

Tarock, Adam. «Iran and Russia in Strategic Alliance.» *Third World Quarterly*: vol. 18, no. 2, 1997.

Travin, Dmitri. «Mr. Putin's Crusade.» *Russia Beyond*: 30 March 2011.

Trenin, Dimitri. «The Paths of Arab Spring.» *World Politics Review*: 4 June 2013.

Volk, Yavgeny. «Russia's NGO Law: An Attack on Freedom and Civil Society.» *The Heritage Foundation*: 24 May 2006.

Walberg, Eric. «Syria-Russia's Arab Spring Dilemma.» *New Civilization*: 9 September 2011.

Weitz, Richard. «Russia-Turkey Energy Ties: Cooperation with Conflict.» *Diplomatia*: no. 19, September 2012.

Yalansis, Nedim. «Turkey Middle East Relations in the Cold War Ear and Great Powers.» *International Journal of History*: vol. 14, no. 2, 2012.

Ynik, Lerna K. «Constructing Turkish Exceptionalism: Discourse if Liminality and Hybridity in Post-Cold War Turkish Foreign Policy.» *Political Geography*: vol. 30, 2011.

Zieham, P. «The Russian Problem.» *Stratfor*: 16 October 2007.

فهرس عام

-ي-